

السنة الحادية والأربعون - العدد ٤٨٧
ديسمبر ٢٠٠٣ - الثمن جنيه

■ اعتبارا من اليوم:

بدء قبول طلبات تعيين ١٦١ ألف خريج.. والتعيين فى فبراير القادم

■ فى النشرة القومية للتوظيف:

٥ آلاف فرصة عمل جديدة



الرئيس مبارك يحدد ملامح المرحلة القادمة ويحمل الحكومة عددا من التكليفات المهمة



• **قضية أموال التأمين الاجتماعى**

تأخذ مسارات جديدة.. ووزارة المالية تضع خطة لتطوير صناديق التأمين

• **القطاع الخاص.. هل يستطيع المشاركة فى التنمية والبنك الدولى.. لماذا تراجع عن دعم الخصخصة؟**

• الخبراء يجيبون عن هذا السؤال

هل.. ومتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح؟



• فى إطار عملية تطوير شاملة:

رئيس الوزراء يفتتح عددا من مشروعات وزارة القوى العاملة والهجرة

مع العدد.. كتاب العمل

إجازات العامل فى قانون العمل الجديد



م. سامح فهمي



الرئيس محمد حسنى مبارك



م. أكمل قرطام

مجموعة شركات صحارى للمشروعات الاستثمارية

(سابسكو - دركسل - فالف آند تولز - موفا - ويمكو)









WEMCO

تتقدم بأرق التهانى وأطيب الأمانى

للمهندس **سامح فهمى** وزيــر البترول

بمناسبة عيد البترول

وتنتهز **مجموعة شركات صحارى** هذه المناسبة لتحيى وتشكر جميع قيادات قطاع البترول والعاملين به على ما يبذلونه من جهد مخلص وعطاء سخى لخدمة التنمية الشاملة للبلاد فى ظل القيادة الحكيمة

للسيد الرئيس **محمد حسنى مبارك**

داعين الله عز وجل أن يجعل مصر دوما أرض الخير والمحبة والسلام

رئيس مجلس إدارة المجموعة

مهندس/ أكمل قرطام



بسم الله الرحمن الرحيم

من المـؤمنيـن رجـال
صدقوا ماعاهدوا الله عليه

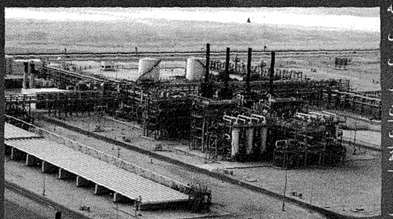
صدق الله العظيم







خلال إحتفالات شهر اكتوبر المجيد من العام الماضى تفقد فخامة السيد الرئيس / **محمد حسنى مبارك** موقع التسهيلات البريـة للإنتـاج من حقل رشيـد البحـرى للغازات و كذلك أعمال تنمية حقول البرلس بالميـاه العميـقة (سكاراب / سافرون)، وكان فى إستقبال سيادتـه السيد المهندس / **سامح فهمى** وزيـر البتـرول و كبار قيادات قطاع البترول ، والآن و خلال الإحتفالات بمرور ثلاثين عاما على إنتصارات شهر أكتوبر المجيد ، حقق قطـاع البترول والعاملون به ما عاهدوا به ، وتم بالفعل وضع حقول غازات البرلس(سكاراب / سافرون) ضمن الحقول المنتجة بمصر لتضيف للإقتصاد القومى إضافة جديدة.



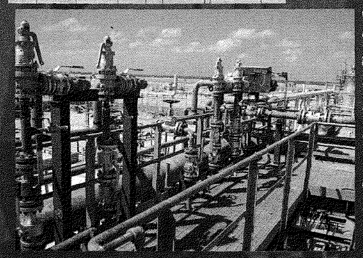
فقد بدء الإنتاج من أول حقول بالمياه العميقة بمصر و الشرق الاوسط فى مارس ٢٠٠٣ حيث تمت كافة العمليات الخاصة بتركيب المعدات البحرية للإنتاج من المياه العميقة و كذلك كافة الإختبارات المكمله كما تم وصول الغاز من الآبار البحرية لتسهيلات الانتاج البرية بنجاح بمعدل ٨٠ مليون قدم مكعب يوميا . كما اثبتت تجارب بدء التشغيل لنظـام التحكم فى تسهيلات الإنتاج البرية و كذلك فى الآبار قدرا عاليا من الكفاءة حيث يعد هذا النظـام هو الاكبر من



حيث عدد دوائر التحكم (٤٠٠٠ دائرة) مع قابلية الإستيعاب لدوائر تحكم مستقبلية ، هذا و قد تمت كذلك جميع الأعمال النهائية لربط التسهيلات البرية بالشبكة القومية للغازات من خلال الخط البرى البالغ قطره ٣٠ بوصة و يربط بين التسهيلات البرية بادكو و نقطة الربط بالشبكة القومية بمنطقة بسنتواى بأبو حمص بمحافظة البحيرة، وخلال إختبارات قدرات الإنتاج والمعالجة وصل معدل الانتاج الى ٧٥٠ مليون قدم مكعب يوميا أو ما يعادل ٤٠ ٪ زيادة عن معدل الإنتاج التعاقدى(٥٣٣) وذلك يوم ٢١ اكتوبر ٢٠٠٣ . هذا وقد تم إفادة فخامة السيد الرئيس / **محمد حسنى مبارك** قد خلال الزيارة السابقة بخطط توفير الغازات للإمداد خطى إساله الغاز بادكو و الذى من المقرر أن يبدا الإنتاج منها خلال أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ من خلال تنمية حقول سيميان / سيينا و سافير / سورس بطاقة إنتاجية ٣,٦ مليون طن سنويا لكل خط إنتاج تستخدم جميعها للتصدير مما سيكون له أفضل الأثر لزيادة الدخل القومى من العملة الصعبة.



أما فيما يخص تنمية حقول رشيد البحرية للغازات فقد بدء العمل فى المرحلة الثانية من خطة التنمية و ذلك بالإستعداد لحفر و إكمال ٣ ابار من الرصيف البحرى رشيد - ٢ و الذى تم تصميمه و وجارى العمل فى التحضير للأعمال الإنشائية الخاصة به بواسطة الشركات الوطنية (إنبى - بتروجيت - خدمات البترول البحرية) على أن يتم الإنتهاء من ذلك بنهاية عام ٢٠٠٤ حيث يتم إكمال هذه الآبار بإستخدام أحدث تكنولوجيا إكمال **SMART** للإنتاج من أكثر من طبقة مع التحكم فى الإنتاج من جميع الطبقات عن طريق نظام التحكم من البر. كذلك سوف يتم البدء فى المرحلة الثالثة من خطة التنمية للحقل باستخدام تكنولوجيا **Sub-Sea SMART** ليبدأ الإنتاج منها عام ٢٠٠٧ حيث يتم إستهلاك إنتاج هذه المراحل محليا بالكامل.



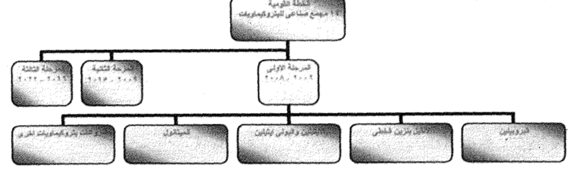


علامة مضيئة على طريق التقدم فى مصر

تمتلك جمهورية مصر العربية جميع مقومات صناعة البتروكيماويات من حيث توفر المادة الخام(غاز ومشتقات البترول) والخبرات الفنية المتميزة ، كما تنفرد مصر بموقع جغرافى متميز بين أسواق أوروبا وأفريقيا وآسيا يضمن سهولة تصدير المنتجات إلى هذه الأسواق .

لذا كان من الضرورى أن يتم وضع خطة قومية لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية تعظم القيمة المضافة وتدعم الاقتصاد القومي، وتتضمن الخطة القومية إنشاء ١٤ مجمعا للبتروكيماويات (٢٤ مشروعا ، ٥٠ وحدة إنتاجية)

وقد تفضل السيد الرئيس **محمد حسنى مبارك** برئاسة جلسة من أهم جلسات مجلس الوزراء خلال شهر مايو ٢٠٠١ بمدينة شرم الشيخ حيث استعرض خلالها السيد المهندس **سامح فهمى** وزير البترول ملامح الخطة القومية الطموحة لصناعة البتروكيماويات فى مصر والتى تم إعدادها بالاشتراك مع أكبر بيوت الخبرة العالمية المتخصصة فى هذا المجال وتعتبر هذه الخطة حجر الأساس ونقطة الانطلاق لوضع استراتيجية الدولة لتطوير صناعة البتروكيماويات فى مصر ، وتتم مراجعة وتحديث بيانات تلك الخطة بشكل دورى لتواكب آخر التطورات محليا وإقليميا وعالميا ، وفى هذا الصدد تم تأسيس الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات بهدف إيجاد كيان جديد قادر على وضع الآليات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ، وتتمثل أهم الانجازات التى تحققت فى مجال صناعة البتروكيماويات على مدى السنوات الماضية إنتاج الإيثيلين والبولى إيثيلين لأول مرة فى مصر اعتمادا على الخامات المصرية وذلك فى شركة سيدى كرير للبتروكيماويات ، هذا بالإضافة إلى إنتاج البولى فينيل كلوريد فى شركة البتروكيماويات المصرية باستخدام الإيثيلين المنتج محليا ، وتصدير الإنتاج إلى ما يزيد على ٣٠ دولة فى آسيا وأفريقيا وأوروبا .



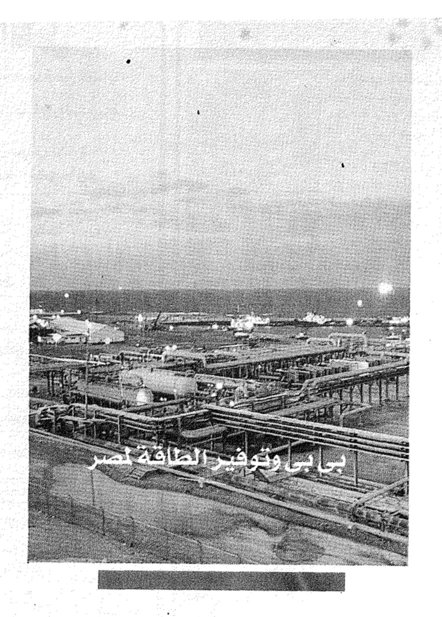
وعلى صعيد الخطة القومية وعلى مدى العامين الماضيين خطت الشركة خطى واسعة نحو تحقيق أهداف الخطة ومنها البدء فى ثلاثة مشروعات هى:

١- مشروع إنتاج الألكيل بنزين الخطى لإنتاج ٨٠ ألف طن سنويا من الألكيل بنزين الخطى اللازم لصناعة المنظفات

٢- مشروع البروبلين لإنتاج ٣٥٠ ألف طن سنويا بروبلين

٣- مشروع مجمع الأوليفينات الأول لإنتاج ٩٠٠ ألف طن سنويا من الإيثيلين

وتواصل الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات نجاحاتها لجذب الاستثمارات العالمية وحثها على المشاركة فى تطوير صناعة البتروكيماويات فى مصر لتواكب المتغيرات العالمية وتضع مصر على خريطة العالم فى مقدمة الدول الرائدة فى هذه الصناعة.



تعمل شركة بى بى فى صناعة البترول والغاز فى مصر منذ حوالى أربعين عاما، أنتجت خلالها أكثر من ٤,٥ بليون برميل من الزيت الخام وذلك من خلال شركة جابكو وهى الشركة المشتركة مع الهيئة المصرية العامة للبترول . . وقد بلغت استثمارات الشركة فى مصر خلال هذه الفترة حوالى ١٢ بليون دولار.

وتواصل الشركة دورها الرائد فى مجال إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعى من مناطق خليج السويس والصحراء الغربية والبحر المتوسط، ودعم إنشاء وتطوير صناعة الغاز الطبيعى لتلبية احتياجات مصر من الطاقة وتوفير فائض للتصدير لدعم الاقتصاد القومى وخلق فرص عمل جديدة.



٤٠ عاما فى مصر

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا
العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة
السيد راشد   خالد طاهر
محمود دبور   وحيد حماد
أحمد خلف الله   د. عماد حسن
ليلى الحريرى   د. محمد على عمران
فتحى فريد

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣ - ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدرعن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

فى هذا العدد :



• الخطاب الهام ، الذى ألقاه الرئيس مبارك ، أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى ، مع بداية عام برلمانى جديد .. يمثل رؤية متكاملة لبناء المجتمع العصرى الحديث ، فى بلادنا

فلقد حدد ، الرئيس مبارك خمس ركائز أساسية لبناء هذا المجتمع ، فى مقدمتها توسيع المشاركة الشعبية ، واستكمال بناء التعددية الحزبية الصحيحة ، إضافة إلى مشاركة المجتمع فى تحديد الأهداف والأولويات التى تحكم العمل الوطنى والتعامل مع آليات السوق بقدر من المرونة والنهوض بالفرد والمجتمع ، ثم الانفتاح على المجتمع الدولى ، وتعميق المشاركة فى كافة الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية والإقليمية ، فضلا عن تنظيم الاستفادة من تجارب الآخرين ،فى الإطار الذى يحفظ لنا خصوصيتنا الثقافية والدينية ، كما أكد الرئيس على ضرورة دعم هذه الركائز ، بتوفير حرية الصحافة ، والمناخ الديمقراطى الصحيح وضمان المساواة ، بين جميع أبناء الوطن ، ورفع كفاءة الجهاز الإدارى للدولة .. فى هذا الخطاب العام ، تتوضح رؤية الرئيس مبارك لأهم ملامح المرحلة المقبلة فى مصر .. وبالتفصيل يطالع القراء داخل العدد ملامح هذه المرحلة (ص١٧ -ص١٩)



• القطاع الخاص ، قطاع حيوى ، وشريك أساسى فى عملية التنمية وله دوره الفعال فى زيادة الإنتاج وازدهاره وقد عرفت مصر مساهمة القطاع الخاص فى عملية التنمية منذ سنوات كثيرة ،حيث يعود إليه الفضل فى تنمية الصناعة ، والزراعة ، والتجارة

وفى خطة ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ اعتمدت الحكومة على القطاع الخاص ،فى تنفيذ ٧٠٪ من الخطة ، كما وصل إجمالى استثمارات القطاع الخاص فى العام المالى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى ٢٥ مليار جنيه

فى غمرة صراع رجال الأعمال من أجل البقاء ، هل يستطيع رجال الأعمال والقطاع الخاص إدارة السياسة الاقتصادية المحملة بمشاكل عديدة ، وماهو الدور المطلوب من الدولة فى الوقت الحالى ، كى تطبق اقتصاد السوق ، وتساعد على حرية العرض والعرض والطلب ؟ (ص٢٥-ص٢٧)



• بموجب القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ ، تم إنشاء صندوق إعانات الطوارئ ، ككيان له الشخصية الاعتبارية العامة ، ويتبع وزير القوى العاملة والهجرة والغرض من إنشاء هذا الصندوق يتمثل فى تقديم إعانات للعاملين الذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت التى يتم إغلاقها كليا أو جزئيا .. وقد وافق مجلس الشعب على إنشاء هذا الصندوق مثلما بدأ العمل به فى يونيو ٢٠٠٢

ولأن هذا الصندوق ، من أهم أهدافه مساندة العمال الذين تعجز المنشآت التى يعملون بها عن صرف أجورهم ، أو تلك التى يتم إغلاقها كليا أو جزئيا ، أو هؤلاء الذين تستغنى عنهم تلك المنشآت ، فى حالة تخفيض عدد عمالها فإن أسئلة كثيرة تطرح نفسها فى ضوء إنشاء هذا الصندوق وفى مقدمتها ماهى تلك المنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون ؟.وما هى ضوابط صرف إعانة الطوارئ المقررة به ؟ (ص٢٠-ص٢١)

عـزيزى القـــارىء :

كل سنة وأنت طيب . . فقد رحل عنا الشهر الكريم شهر رمضان المعظم . . الذى هو كريم بالفعل ، فهو شهر الخير و البركات شهر الصوم والصلوات . . شهر الجود والعطاء . . شهر الحب و الإخاء . . شهر التزاور والتراحم وصلة الأرحام ، فهنيئا لمن حسن صيامه وقيامه ، وهنيئا لمن أعطى هذا الشهر العظيم حقه فى أداء فرائضه وختمه بأداء مايستحق عليه من زكاة الفطر هو وأسرته ، والشئ الجميل أن هذا الشهر الكريم لم يمض كغيره من الشهور وإنما جاء فى أعقابه الاحتفال بعيد الفطر المبارك ، تكريما وتعظيما لقدر هذا الشهر، ولقدر الصائمين ، وإذا كنا نسأل الله العظيم أن يتقبل صلواتنا ودعاءنا ، فإننى أحيى هذه الروح التى تعاظمت هذا العام وأقصد التقرب إلى الله والشفافية فى أداء الفرائض ، وقد تكون هذه الظاهرة رد فعل تلقائى لدى كل مسلم ومسلمة على مواجهة ادعاء أعدائنا بأن الإسلام دين إرهاب!!.

لذلك . .ليتهم شهدوا هذه الصحوة العظيمة لأمة الإسلام والتى تجسدت فى مساجد المسلمين على امتداد العالم من آسيا إلى أفريقيا إلى أمريكا وأوروباوفى روح التكافل الإنسانى التى يفتقدها الغرب و كل هذه الصحوة التلقائية تؤكد أن الإسلام قوى وبخير ، وأن المسلمين يردون كيد هؤلاء الأعداء إلى نحورهم ، هؤلاء الأعداء وعلى رأسهم أمريكا وإسرائيل وبريطانيا وبعض دول الغرب التى تسير فى ركاب الإدارة الأمريكية الحالية المتعطشة لدماء المسلمين . . لن ينالوا من الإسلام شيئا على الاطلاق رغم كل حملات الدعاية الكاذبة والتضليل المتعمد ، ورغم المؤامرات والمناورات ورغم المذابح التى يرتكبونها يوميا ضد المسلمين فى بقاع شتى من أنحاء العالم ، فى أفغانستان والعراق وفلسطين وفى الشيشان وفى الصومال وفى الفلبين وفى العديد من دول جنوب شرق آسيا . .لكن الله جلت قدرته أقوى من كل مؤامراتهم الدنيئة ضد الإسلام ، ومن دسائسهم المريضة ، ومحاولاتهم تمزيق صفوف وأواصر الأمة الإسلامية ، لكن إرادة الله جلت عظمته ، ووعى شعوب الأمة الإسلامية بأنها أمام أو هى بالفعل فى مواجهة حرب صليبية جديدة ، فإن صفوف شعوبها قد توحدت ، وإذا كان هناك بعض الحكام المسلمين المتخاذلين ، فلن يستمروا طويلا ، وستجرفهم إرادة الشعوب التى هى من إرادة الله إلى مزبلة التاريخ ، وسوف تستمر راية الإسلام مرفوعة خفاقة بإذن الله إلى أن تقوم الساعة وأقولها لمجرمى الحروب وعلى رأسهم بوش وتابعه بلير . .لن تنالوا من الأمة الإسلامية مهما كان حجم التضحيات .. فالله أكبر . . وكما كانت الروم والفرس فى التاريخ القديم هما أكبر دولتين فى العالم فى زمانهما ، وفى العصر الحديث كانت فرنسا وبريطانيا ، ثم روسيا وأمريكا ، وأخيرا انفردت أمريكا بالسيطرة على العالم . . أقول لكل شىء نهاية ، "وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون "صدق الله العظيم" . وكل عام وأنتم بخير.

س . ط





بقلم | السيد الطاهرى

مسئولية الحكومة لوضع تكليفات الرئيس موضع التنفيذ!!

ألقى الرئيس محمد حسنى مبارك بيانه السنوى الذى يلقيه فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة بحضور أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، وقد تناول الرئيس فى بيانه مختلف القضايا الوطنية والقومية التى تهم المواطن المصرى والعربى ، وتشغل اهتمامه فى هذه المرحلة ، ويحقق النهوض والتقدم للمواطن من خلال توفير مقومات أساسية حددها الرئيس فى بيانه ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن الرئيس أكد على أن تعزيز الممارسة الديموقراطية هى أولويتنا الأولى ، كما أكد على أن الحوار الدائر حاليا بين الأحزاب يزيد مساحة الاتفاق على أهدافنا القومية ويقضى على السلبية ، كما ركز الرئيس على توفير المناخ المناسب لعمل المرأة والقيام بمسئولياتها كاملة من خلال إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوسع فى توليها المراكز القيادية ، ونفس الأمر بالنسبة لتمكين الشباب من المشاركة فى قيادة العمل الحزبى وصياغة السياسات العامة وتنفيذها ، كما تناول الرئيس فى بيانه المشكلات التى يعانى منها المواطن ، وكيفية دعم مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى كل المجالات، وكذلك طالب الحكومة بسرعة إنجاز العديد من القوانين لعرضها على الدورة الحالية لمجلس الشعب وفى مقدمتها مشروع قانون تنمية المشروعات الصغيرة ، كما حدد بوضوح موقف مصر من قضيتى فلسطين والعراق، حيث أعلن أن السلام لن يتحقق إلا باقتناع شعبى فلسطينى إسرائيلى بالجلوس على مائدة المفاوضات ، وأن إنهاء الاحتلال وعودة الحكم فى العراق لأبنائه فى وقت قصير ضرورى للقضاء على العنف وعدم الاستقرار هناك ، كما أكد على أن السودان شعب واحد وقادر بمفرده على تقرير مستقبله ، وباعتبار التعليم القضية القومية المحورية لمصر فإن الرئيس مبارك دعا إلى إنشاء هيئة مستقلة للتعليم لضمان جودة التعليم ، تختص بجميع مراحل التعليم ماقبل الجامعى.

وأكد سيادته على حرية الصحافة وعلى استقلال القضاء ، وحدد الرئيس خمس ركائز أساسية لبناء المجتمع المصرى الحديث ، وهى توسيع المشاركة الشعبية من خلال استكمال بناء التعددية الحزبية ، ومشاركة الجميع فى تحديد الأهداف والأولويات التى تحكم عملنا الوطنى ، والتعامل بمرونة فى أطر شعبية وحزبية وبرلمانية مع آليات السوق ، والنهوض بالفرد والمجتمع باعتباره الهدف الأسمى لكل نشاط سياسى واقتصادى واجتماعى ، والانفتاح على المجتمع الدولى والمشاركة فى كافة الأطر الدولية وتعظيم الاستفادة من تجارب الآخرين.

ولأهمية القضايا والتكليفات التى طرحها الرئيس فى بيانه ، نخصص لها موضوعا مستقلا على صفحات هذا العدد ، وإذا كان مجلس الوزراء قد بدأ على الفور دراسة التكليفات التى حددها الرئيس فى بيانه حيث قرر المجلس (مجلس الوزراء) تشكيل مجموعات عمل وزارية يسند إلى كل منها تنفيذ تكليف محدد ، وفق برنامج زمنى على أن تعقد كل مجموعة اجتماعا دوريا تتابع فيه مدى الالتزام بالبرنامج ، وتقدم تقريرا عنه إلى رئيس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة التى من شأنها الإسراع بالعمل ، وإزالة المعوقات التى قد تعترضه.

وفى اجتماعه فى الأسبوع الماضى أقر مجلس الوزراء الإجراءات الخاصة بتنفيذ تكليفات الرئيس حسنى مبارك التى حددها للحكومة فى بيانه فى افتتاح الدورة الجديدة

لمجلسى الشعب والشورى ، وعقب اجتماع مجلس الوزراء صرح السيد وزير الإعلام أن الإجراءات التى اتخذها المجلس تتضمن تشكيل مجموعات عمل وزارية على رأسها مجموعة العمل لإستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية عدد من الوزراء المعنيين ، على أن تقوم هذه اللجنة باتخاذ إجراءات للسيطرة على الدين الداخلى وزيادة موارد الدولة ، وإصلاح القطاع المالى ، وتطوير الجهاز المصرفى وتحقيق استقرار سوق الصرف ، بالإضافة إلى تشكيل مجموعة عمل وزارية أخرى لإعداد مشروعات القوانين المقرر تقديمها إلى مجلس الشعب فى دورته الحالية ، وتشمل تعديلات لقانون الاستثمار ، ومشروعات قوانين الصناعات الصغيرة ، وحماية المنافسة ومنع الاحتكار والإسراع بتنفيذ اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى ، والضرائب على الدخل ومهنة المحاسبة والمراجعة وهيئة الاعتماد وجودة التعليم ، ومحكمة الأسرة إلى جانب تعديلات قانون التأمين الاجتماعى ، وستعرض عددا من مشروعات القوانين هذه على مجلس الشعب ابتداء من أول ديسمبر الحالى وحتى نهاية شهر فبراير ٢٠٠٤ ، على أن تتقدم الحكومة بمشروعى الخطة والموازنة فى نهاية شهر مارس ٢٠٠٤ ، كما وافق المجلس على إجراءات البرنامج التنفيذى لتشغيل الشباب بالجهاز الإدارى للدولة لعام ٢٠٠٣ والتى تشتمل على ١٦١ ألف فرصة عمل حقيقية ومنتجة ، بخلاف مايتم توفيره من وظائف فى برنامج القضاء على الأمية ، والذى يستوعب مابين ٢٥ألفا و٥٠ألف فرصة عمل ، إلى جانب ٨آلاف وظيفة بفروع بنك التنمية الزراعية ، وقال صفوت الشريف إن الوظائف الرئيسية المقدرة ب١٦١ ألفا تقرر الإعلان عن شغل ١١٥ألف وظيفة منها بالجهاز الإدارى للدولة من بين خريجى الكليات والمعاهد وحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة ، وأقل منها ، على أن يكون التقدم لشغل الوظيفة بالبريد بخطاب بعلم الوصول من خلال مكاتب البريد ، ويتم من خلال النموذج المعد خصيصا لهذا الغرض وقيمته خمسة جنيهات ، على أن يرفق به فقط صورة المؤهل الدراسى ، وتقوم فروع البريد بتسليم خطابات الخريجين لشغل الوظائف ابتداء من أول هذا الشهر .. أى من أول ديسمبر ٢٠٠٣ ، على أن يبدأ التعيين فى فبراير ٢٠٠٤.

وأكد السيد وزير الإعلام أنه تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص فى شغل الوظائف ، وافق مجلس الوزراء على الاستمرار فى التقيد بأحكام المادة ١٨من قانون أحكام العاملين ، فى تطبيق قواعد المفاضلة وأسس الاختيار لشغل الوظائف ، والتى تتضمن أن تكون الأولوية فى التعيين للحاصل على مؤهل أعلى (دكتوراه أو ماجستير) ، وعند التساوى فى المؤهل تكون الأولوية للأعلى فى مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية ، وتتم المفاضلة داخل التقدير الواحد وفقا للنسبة المئوية لمجموع الدرجات بالنسبة للمجموع الكلى التراكمى ، ثم الأقدم تخرجا فالأكبر سنا ، على أن يكون المتقدم لشغل هذه الوظائف من بين خريجى ٢٠٠١ وماقبلها.

ومن ناحية أخرى وافق المجلس على أن يتم الإعلان عن تخصيص ٤٨ألف وظيفة للمدرسين الجدد بالمحافظات على أن تكون الأولوية للحاصلين على مؤهل تربوى ، هذا بجانب موافقة مجلس الوزراء على اختيار عدد إضافى يتراوح مابين ٢٥ألفا إلى ٥٠ألفا من الخريجين المتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها ممن لم يرشحوا للتعيين ، للتعاقد معهم للعمل بمكافأة شاملة لسد الاحتياجات الضرورية فى مجال التدريس.

والتدريس بفصول محو الأمية ، على أن تتاح فرصة التعيين الدائم لمن يثبت منهم كفاءته فى تنفيذ البرنامج ، كما ناقش مجلس الوزراء عددا من القضايا الأخرى المتصلة بتكليفات الرئيس للحكومة.

وبعد هذا الاستعراض السريع لأبرز النقاط التى أثارها الرئيس مبارك فى بيانه وخاصة تكليفات سيادته للحكومة ، فإن من يستعرض بيانات وخطب الرئيس مبارك يجد أنها دائما تحدد الكثير والكثير من الأهداف التى تستهدف النهوض بمصر وشعبها العظيم ، وعادة ما يجتمع مجلس الوزراء عقب كل خطاب أو بيان لوضع توجيهات وتكليفات الرئيس موضع التنفيذ ، ولو أن مجالس الوزراء على مدى العشرين عاما الماضية قامت بالتنفيذ الفعلى والإيجابى لجانب بسيط من هذه التوجيهات والتكليفات لما وصلنا إلى ماوصلنا إليه حاليا .. ولذلك فإننى أناشد الوزارة بالبحث واختيار أسلوب جديد لتنفيذ هذه التكليفات بحيث لايكون مصيرها مصير مئات التكليفات السابقة ، خاصة وأن الرئيس مبارك يعيى كل ماقال وكل مايقول ، ولا يتردد لحظة عن المحاسبة والحساب .. لذلك نكرر نريد أسلوبا جادا وموضوعيا للتنفيذ بحيث يلمس المواطن أننا نسير بالفعل فى نفس الاتجاه الصحيح الذى يعمل الرئيس من أجل تحقيقه لرفعة هذا الوطن.

وأرجو أن يقوم مجلس الشعب من جانبه بتكوين لجنة خاصة لمتابعة خطوات الحكومة فى مجال تنفيذ هذه التكليفات ، خاصة وأن الرئيس لم يترك جانبا رئيسيا من جوانب حياتنا إلا وتناوله بالشرح والتوضيح رغم الوعكة الصحية المفاجئة التى حدثت أثناء إلقاء سيادته هذا البيان المهم ، وإصرار سيادته على مواصلة استكمال إلقاء البيان لأسباب إنسانية ، نرجو الله أن يتم شفاءه ويسدد خطاه لكل مافيه مصلحة مصر بل ومصلحة الأمة العربية والإسلامية .. وكل عام وأنتم بخير.

بانوراما العمل

■ عبيد خلال افتتاحه عدد من المشروعات بوزارة القوى العاملة والهجرة:

الحكومة تولى أهمية قصوى لتوفير فرص العمل للشباب والخريجـ

كتب - فتحى فريد:

قام الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء يرافقه السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والسيد الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات والسيد المستشار محمود أبو الليل محافظ الجيزة بافتتاح عدد من المشروعات فى إطار التطوير القائم فى بعض مواقع العمل بوزارة القوى العاملة والهجرة، وفى إطار توجيهات الحكومة بتقديم الخدمات الجماهيرية بالجودة المطلوبة وفى الوقت المناسب.

وقد بدأ الدكتور عاطف عبيد زيارته بافتتاح مكتب التوظيف المتطور بالعجوزة والذى جاء فى إطار التعاون مع هيئة المعونة الكندية بهدف تأسيس نظام متكامل لتقديم خدمات الاستخدام والذى سيتم تطبيقه من خلال شبكة من بعض مكاتب الاستخدام المنتشرة على مستوى الجمهورية وإعداد الكوادر الفنية اللازمة للعمل بتلك المكاتب مع تحسين المخرجات الناتجة من نظام التصنيف المهنى الوطنى المصرى.

وصرح السيد وزير القوى العاملة: أن مكتب عمل العجوزة أحد المكاتب التى تم تطويرها فى إطار مشروع خطة الوزارة فى تطوير مكاتب الاستخدام والتى تهدف إلى تطوير عدد ١٠٠ مكتب استخدام والذى سيتم تزويده بالتكنولوجيا المتقدمة فى مجال المعلومات ليتم التسجيل الآلى لراغبى العمل على مستوى المهنة والمؤهل وطبقا للموقع الجغرافى بحيث يصبح مكتب الاستخدام هو المنفذ الوحيد لحصول راغبى العمل على فرصة عمل حقيقية إلى جانب تلبية احتياجات أصحاب الأعمال من العمالة بالكفاءة المطلوبة.

وعقب افتتاح المكتب صرح الدكتور عاطف عبيد أن الحكومة تولى أهمية قصوى لتوفير فرص العمل للشباب والخريجين فى مختلف محافظات مصر وأشار إلى البرامج المتعددة التى تنفذها الحكومة حاليا لتشغيل ١٥٠ ألف شاب فى الجهاز الإدارى للدولة إلى جانب برامج التشغيل الذاتى بمساعدة الصندوق الاجتماعى للتنمية وجمعيات رجال الأعمال.

وأضاف سيادته أن الحكومة لاتستطيع تعيين كل الخريجين بالجهاز الإدارى للدولة لأنه أصبح مكدسا بأكثر من ٥.٥ ملايين موظف وبالتالى فإن التعيينات الجديدة بالحكومة ستكون بمثابة إحلال للعاملين الذين يحالون إلى المعاش.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن ميزانية الأجور والمعاشات أصبحت تلتهم ٥٤.٥ مليار جنيه سنويا أى نحو ثلث حجم الموازنة العامة للدولة وبالتالى فإن مواجهة مشكلة البطالة تتطلب تعاون جميع أفراد المجتمع.

وأكد رئيس الوزراء على ضرورة التوسع فى مراكز التدريب وإكساب الشباب مهارات جديدة متطورة تعينهم على دخول سوق العمل الجديدة التى تطلب إمكانات متطورة.

٥آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ٥آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء الذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل (١١٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء ،بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

■ فى مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة

تسجيل راغبى العمل بالتنسيق مع وزارة الاتصـ والانتهاء من اختبار خمسة آلاف سائق وعامل للعمل بالسعوديـ

كتب - عبد الموجود شحاته:

يقول المرسى أبو العباس وكيل الوزارة بمديرية القوى العاملة بمحافظة الجيزة أنه تتم عملية تسجيل راغبى العمل من المتعطلين طبقا للنظام الذى وضعته الإدارة المركزية للمعلومات بالوزارة بالتنسيق مع وزارة الاتصالات حيث يتم التسجيل بالرقم القومى منعا من التكرار ولدقة البيانات وذلك على مستوى جميع مكاتب الاستخدام بمحافظة الجيزة وعددها أربعة عشر مكتبا داخل نطاق المحافظة.

ومن ناحية أخرى أضاف المرسى أبو العباس محمد إبراهيم أن مديرية القوى العاملة والهجرة بمحافظة الجيزة قامت بانتهاء من الاختبارات الخاصة بالسائقين الذين سوف يعملون بالمملكة

ـــين فى مختلف المحافظات

ومن ناحية أخرى أشار رئيس الوزراء أن مكتب العمل النموذجى الذى تم افتتاحه هو الأول من مائة مكتب تقام فى مختلف محافظات مصر فى إطار المرحلة الأولى من تحديث وتطوير مكاتب العمل على أن تشمل المرحلة الثانية سلسلة واسعة من المكاتب بهدف مساعدة الشباب على الالتحاق بالوظائف والتعرف على فرص العمل .

ثم واصل السيد رئيس الوزراء افتتاحه لعدد من المشروعات الأخرى بوزارة القوى العاملة والهجرة حيث افتتح سيادته وبحضور السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة وعدد من الوزراء وكبار المسئولين المقر الجديد لصندوق إعانات الطوارئ للعمال والذى أنشئ بموجب القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ ككيان له الشخصية الاعتبارية العامة ويتبع وزير القوى العاملة والهجرة ، ويهدف الصندوق إلى تقديم إعانات للعاملين الذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت التى يتم إغلاقها كليا أو جزئيا أو تخفيض عدد عمالها المقيدين فى سجلاتها والمؤمن عليهم لدى التأمينات الاجتماعية .

كما قام سيادته فى إطار تكامل الجهود التى تبذلها الحكومة لإنشاء البنية الأساسية للحكومة الألكترونية لتقديم أفضل وأسرع خدمة للجماهير ، بافتتاح الموقع الألكترونى ومركز المعلومات بالوزارة والذى سيتيح الفرصة للجمهور من أى مكان وفى أى وقت فى التعرف على الخدمات التى تقدمها وزارة القوى العاملة والهجرة لطرفى الإنتاج .



• رئيس الوزراء ووزير القوى العاملة والاتصالات ومحافظ الجيزة يفتتحون مكتب عمل العجوزة المتطور

وقد استمع سيادته إلى شرح أهم الخدمات التى تقدمها الوزارة لطرفى العملية الإنتاجية حيث سيتم إطلاق الموقع الألكترونى لوزارة القوى العاملة والهجرة على الشبكة الدولية والذى يهدف إلى بناء الجسور عن بعد بين الوزارة والجمهور والعالم أجمع فى تعريف الشباب راغبى العمل والفئات العاملة وأصحاب الأعمال والمستثمرين .

كما تفقد الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء مركز التدريب الإدارى بالوزارة والتطورات التى تم تحديثها والتى تهدف إلى رفع كفاءة العمل بالمركز الإدارى وبما يضمن تحقيق رفع مستوى أداء العاملين.

ـــالات
ـــة خلال موسم الحج



المرسى أبو العباس

العربية السعودية لموسم حج عام ١٤٢٤ هجرية وذلك طبقا لخطة الوزارة بخصوص هذا الموضوع حيث تمت تلبية احتياجات عدد خمس شركات سعودية لنقل الحجاج بإنهاء الإجراءات والتعاقد طبقا لما كلفتها بها الإدارة المركزية لتنظيم الاستخدام بالوزارة لعدد حوالى ١٥٠٠٠ خمسة آلاف سائق وبعض المهن المطلوبة بهذه الشركات مثل ميكانيكا سيارات وسمكرة ولحام سيارات . الخ

من العدد القادم
العمل وكتيب العمل بمائة وخمسين قرشا

كما سبقت الإشارة فى العدد السابق ، فإن مجلس إدارة المجلة وعلى رأسه السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة حاول بكل وسيلة الاستمرار فى بيع المجلة للقارئ العزيز بنفس السعر الحالى ، إلا أن تكلفة الإصدار تضاعفت فى إطار تضاعف وتصاعد الأسعار المستمرة وكان هناك اقتراح بإلغاء الكتيب أو بيعه مستقلا بسعر آخر لكن المجلس رأى أن المجلة منذ صدرت وهى لاتسعى إطلاقا لتحقيق أى ربح ، فقرر أن تستمر المجلة وملحقها فى الصدور مع رفع السعر إلى مائة وخمسين قرشا للعدد الواحد ، وثمانية عشر جنيها للاشتراك السنوى الواحد ، وذلك اعتبارا من العدد القادم (يناير ٢٠٠٤) وأرجو أن تعلم عزيزى القارئ ، أن المجلة اضطرت لهذا الإجراء حتى تواصل صدورها ، وتستمر فى اللقاء معك على صفحاتها وكل عام وأنت بخير .

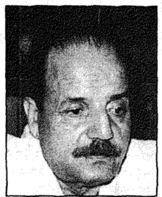
العماوى يشهد اجتماع مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال بهدف تفعيل آليات العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣

كتب -محمد محمد على:

تم الاتفاق بين أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والسيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على عقد اجتماع موسع للقيادات العمالية بالاتحاد العام ورؤساء النقابات العامة مع مديرى القوى العاملة ورؤساء الاتحادات المحلية العمالية بالمحافظات وذلك عقب إجازة عيد الفطر المبارك بهدف التأكيد على تفعيل آليات العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وخاصة فيما يتعلق بتطبيق المادة ٧١ من القانون والخاصة بإجراءات حل المنازعات الفردية والجماعية.

جاء ذلك خلال الاجتماع المشترك لمجلس إدارة الاتحاد العام ورؤساء النقابات العامة برئاسة السيد راشد رئيس الاتحاد العام وحضره أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة .. وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر يحضره ممثلو منظمات أصحاب العمل يعقبه لقاءات أخرى تهدف إلى تفعيل دور اللجان القضائية الخماسية وسرعة البت فى المنازعات المعروضة على هذه اللجان.


أحمد العماوى


السيد راشد

قضية مثيرة

التأمين على عمال البناء والأخشاب.. سراب!!

●●اللجنة النقابية المهنية للعاملين بالبناء والأخشاب بالأقصر تثير قضية فى غاية الأهمية .. إذ ترى أن التأمين على عمال المقاولات فى حكم "العدم" وان مايؤديه المقاولين والعمال من اشتراكات إنما هو أقرب إلى ضريبة تحصلها التأمينات دون أى التزام يقابلها لإنعدام أوقلة التغطية التأمينية

●●النقابى على همام مدنى رئيس اللجنة يقول: القرار الوزارى رقم ٧٤ لسنه ١٩٨٨ حدد المهن التى يمتهنها عمال المقاولات الخاضعين لنظام التأمين وهى تضم كل المهن التى يمتهنها أعضاء اللجان النقابية للبناء والأخشاب بدءا من النجار المسلح إلى عامل النحت مرورا بالحداد والكهربائى والسباك والنقاش .. الخ

ولكن كل هؤلاء يخضعون لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، وإصابات العمل فقط، ولم يمتد سريان تأمين المرض عليهم !! ..

ويتساءل أليس عمال البناء والاخشاب معرضين للمرض كباقى العمال الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية -بل إنهم أكثر عرضة للأمراض من عمال مهن كثيرة أخرى - فلماذا يحرمون من تأمين المرض على حين يستفيد عمال المهن الأخرى من هذا الفرع الهام للتأمين؟!!

●●مساءلة أخرى أثارها النقابى سعد الشاذلى عبودى نائب رئيس اللجنة ونائب رئيس الاتحاد المحلى لعمال الأقصر، خاصة بأداء الاشتراكات فيقول: القانون الزم عامل البناء أن يؤدى بنفسه نقدا حصته فى اشتراكات التأمين الاجتماعى عن الشهر الذى عمله فى ميعاد لا يجاوز الشهرين التالين بالشهر المستحق عنه للاشتراكات ويضيف: إذا ما حدث وتأخر العامل عن سداد الاشتراك فى الموعد المحدد لارتباطه بعمل أو لأى سبب قهرى، فإن مكتب التأمينات يرفض قبول سداده عن اشتراكه فى هذه الفترة، بمقولة أن هذا قرينة على عدم الاشتغال خلال هذه المدة ،ويقبل السداد عن الشهر الجديد فقط، ولهذا تعتبر مدد اشتراكه مدد منفصلة، فى حين ان بعض المهن الأخرى كعمال النقل البرى تقبل اشتراكاتهم لمدة ثلاث سنوات عن تجديد رخصهم!!..

●●المشاكل التى أثارها النقابيون باللجنة النقابية للبناء والأخشاب بالأقصر تستحق الدراسة .. "والعمل" تضعها أمام الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات .. وفى انتظار الرد.


أمينة الجندى


على همام

سعد الشاذلى

فندق الجامعة العمالية يستضيف حفل إفطار أسرة مجلة العمل



خلال النصف الثانى من شهر رمضان المعظم ، أقامت مجلة العمل حفل إفطارها بفندق الجامعة العمالية بالقاهرة وذلك بحضور السيد الوزير أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ورئيس مجلس إدارة المجلة وبمشاركة أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالمجلة تحريرا وإدارة وقيادات وزارة القوى العاملة والهجرة ، وقد وفر فندق الجامعة بتوجيه من الدكتور عماد الدين حسن المدير العام للجامعة العمالية وإشراف النقابى محمد الشرقاوى إفطارا متميزا .. والمجلة تقدم خالص شكرها لأسرة المؤسسة والجامعة ، وقيادتها على الحفاوة البالغة التى استقبلت بها أسرة العمل

الإعداد لمنتدى المرأة العربية والتكنولوچيا

كتبت - أمل البرنس:



د. فرخندة حسن

عقدت اللجنة التحضيرية للإعداد لمنتدى المرأة العربية والعلوم وتكنولوچيا المعلومات والذى ستستضيفه مصر خلال شهر أبريل ٢٠٠٤ القادم اجتماعها الأول برئاسة الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومى للمرأة وذلك لمناقشة الترتيبات الخاصة بعقد المنتدى وتحديد محاوره وموضوعاته ، وأكدت على أن المنتدى واحد من أربعة منتديات قررت قمة المرأة العربية عقدها فى مطلع العام القادم وكأحد أنشطة القمة التى تتولى رئاستها الأردن حاليا .. وأضافت أن موضوع المنتدى جديد ومتطور وأنشطته مركزة ومحددة على دور المرأة فى النهوض فى مجال التكنولوچيا كأساس للتنمية والمشاركة الشاملة والفعالة فى المجتمع ، كما يناقش المنتدى دور المرأة فى الكشف عن آثار التكنولوچيا الإيجابية وكيفية النهوض بها والآثار السلبية وكيفية التصدى لها ومعالجتها .. وقالت د. فرخندة حسن أن من بين ما تقرر خلال الاجتماع إصدار فيلم وثائقى عن السيدات العربيات العاملات فى مجال التكنولوچيا عبر التاريخ بالإضافة إلى إصدار كتاب يتضمن نفس المحتوى والمضمون .

فى الأقصر يطالبون باتحاد محلى للعمال



عبدالصادق أمين

مدينة الأقصر كانت حتى سنوات قريبة إحدى المدن التابعة لمحافظة قنا .. ومع التوسع العمرانى الذى شهدته المدينة ، ولأهميتها السياحية التى خلقت فوق أرضها وبين سكانها نشاطا غير عادى رأت القيادة السياسية استقلال مدينة الأقصر عن محافظة قنا وتشكيل مجلس مدينة له سلطات المحافظة .. وكان من المتوقع ان يشكل اتحاد محلى يضم النقابات العمالية بمدينة الأقصر بعد استقلالها عن الاتحاد المحلى لعمال قنا ولكن رغم مضى سنوات مازالت النقابات العمالية لمدينة الأقصر بلا اتحاد محلى يضمها ويرعى مصالحها .

القضية أثارها النقابى عبد الصادق أمين رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالمنطقة الأزهرية بالأقصر ويطالب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالتوجيه نحو إنشاء اتحاد محلى لمدينة الأقصر.

اللجنة النقابية للنقل البرى بالأقصر تطالب بحصتها من ايرادات المواقف



سعد الدين هاشم

مع بداية عام ١٩٩٨ -منذ ٦سنوات- أصدر رئيس الوزراء قرارا يعطى لجميع اللجان النقابية بالمحافظات الحق فى الحصول على ١٠٪ من حصيلة إيرادات المواقف ، وبعد صدور هذا القرار قامت جميع المحافظات بتسديد النسبة المقررة -١٠٪- للجان النقابية ، فيما عدا مدينة الأقصر التى تعد بقرار إنشائها فى حكم المحافظة ، ويتولى مجلس المدينة تحصيل رسوم المواقف.. أثار هذا سعد الدين هاشم رئيس اللجنة النقابية المهنية للعاملين بالنقل البرى بالأقصر ، ويطالب اللواء دسوقى البنا رئيس مجلس المدينة بحصة اللجنة من إيرادات المواقف التى يحصلها مجلس المدينة أسوة بسائر المحافظات وتطبيقا لقرار رئيس الوزراء فى هذا الشأن ، وأضاف أن اللجنة فى حاجة إلى هذه الحصيلة حتى تتمكن من مواصلة تقديم خدماتها الاجتماعية والثقافية لاعضائها.

صدور الجزء الثانى من القرارات التنفيذية لقانون العمل الجديد

قامت مجلة العمل بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة وجمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة والهجرة بإصدار الجزء الثانى من القرارات التنفيذية لقانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ويقع هذا الجزء فى ٢١٦ صفحة وذلك بنفس حجم ونفس طباعة الجزء الأول ، ويجرى بيعه بمقر مجلة العمل ١١٦ شارع محمد فريد ، وبمقر وزارة القوى العاملة والهجرة شارع يوسف عباس- مدينة نصر وذلك بسعر رمزى ستة جنيهات ، فمن يرغب فى الحصول على نسخ من هذا الجزء فمرحبا به بأحد المقرين

الآن
فى مصر

أحدث زيوت السيارات

متوفر فى جميع محطات
التعاون للبترول



قراءة فى بيان الرئيس مبارك أمام
مجلسى الشعب والشورى

الرئيس يحدد أهم ملامح المرحلة القادمة



الرئيس يطالب الحكومة بتكليفات محددة

- تطوير السياسات النقدية والجمركية والضريبية لدعم قدرتنا النامية على التصدير
- إعداد تشريع لانشاء هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم
- الاسراع بالانتهاء من عرض مشروع قانون المشروعات الصغيرة على الدورة الحالية لمجلس الشعب لتوفير فرص عمل للشباب
- المطالبة بنهضة عمرانية كبرى لمواجهة الزيادة السكانية والتوسع فى المناطق والتجمعات الجديدة.
- الاهتمام بقضية التصدير وتفعيل برامج تحديث الصناعة المصرية
- العمل على توظيف كل الآليات الحديثة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه
- إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة والتوسع فى المراكز القيادية التى تتولاها
- تطوير البعد الاجتماعى لتحقيق فرص المشاركة المتزايدة فى التنمية
- تفعيل وتطبيق الخطة القومية للسكان مع تقويمها دوريا

كتب- عبد الوهاب محجوب:

عام برلمانى جديد يطل علينا مع رحلة الرئيس مبارك بالعمل الجاد والدؤوب وهو يؤدى بكل اقتدار المهام العليا بعد أن اختاره الوطن قائدا وزعيما فاختار الوطن وأخلص له واتسمت قيادته بالحكمة والاتزان.

إن عطاء مبارك .. ملحمة صاغها بالفكر والجهد المتواصل والاخلاص والتفانى فى حلقات متواصلة ومتكاملة تمثل أغلى العطاء من أغلى الرجال.

ولقد ترجم أبناء مصر تقديرهم وحبهم للقائد يوم افتتاحه الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى وإلقائه بيانه السنوى فى هذه المناسبة وتعرضه للوعكة الصحية الطارئة والجميع يتلهف للاطمئنان على سيادته .. وكان الوفاء الوطنى للقائد والزعيم .. حفظه الله وسدد خطاه من أجل وطنه الذى يعتز به قائدا وزعيما لتحقيق آماله فى التنمية والسلام.

تلك مقدمة لابد منها .. ونعود إلى المناسبة فنقول إن خطاب الرئيس مبارك الذى ألقاه أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى يمثل رؤية متكاملة لبناء المجتمع العصرى الحديث.

لقد دعا الرئيس مبارك من أجل أن تصبح الديمقراطية هى الثقافة السائدة للمجتمع مشيرا إلى أن مسيرة الإصلاح السياسى فى مصر تواكبت مع الإصلاح الاقتصادى لدفع عملية التنمية.

خمس ركائز

وفى وضوح شديد حدد الرئيس خمس ركائز أساسية لبناء المجتمع العصرى الحديث

أولها: توافر أدوات مجتمعية فاعلة لتمكين المجتمع من تحقيق أهدافه وأهمها توسيع المشاركة الشعبية واستكمال بناء التعددية الحزبية الصحيحة.

ثانيا: مشاركة المجتمع فى تحديد الأهداف والأولويات التى تحكم عملنا الوطنى بما يتفق مع إمكانياتنا وقدراتنا وفى إطار زمنى محدد.

ثالثا: التعامل مع آليات السوق بقدر من المرونة والعمل على الاستفادة من إيجابياتها وتجنب القدر الممكن من سلبياتها.

رابعا: النهوض بالفرد والمجتمع ويتطلب ذلك اهتماما متزايدا بالبعد الاجتماعى للتنمية.

خامسا: الانفتاح على المجتمع الدولى وتعميق المشاركة فى كافة الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية والإقليمية وتعظيم الاستفادة من تجارب الآخرين فى إطار يحفظ لنا خصوصيتنا الثقافية والدينية.

وأكد الرئيس مبارك على ضرورة دعم هذه الركائز بأجواء حميمة تبدأ بتوفير حرية الصحافة والمناخ الديمقراطى الصحيح وضمان المساواة المقامة بين جميع أبناء الوطن ورفع كفاءة الجهاز الإدارى للدولة.

الاهتمام بالمرأة

وأوضح الرئيس مبارك ضرورة استمرار جهودنا من أجل إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتوسع فى المراكز القيادية والمناصب التى تتولاها، والعمل على زيادة تواجدها على الساحة السياسية بما فى ذلك توسيع نطاق تمثيلها البرلمانى والحزبى مع ضرورة حل جميع المشكلات التى ترتبط بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، **بما فى ذلك الانتهاء من مشروع محكمة الأسرة، ووضع حلول مبتكرة للعقبات التى تقف فى سبيل تنفيذ أحكام النفقة من خلال النظر فى تعديل القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بالإضافة إلى كل ما هو لازم من تطوير للسياسات بما يحقق فرص العدالة والمساواة الكاملة للمرأة.**

الشباب والمستقبل

ولم يغفل الرئيس مبارك أهمية مشاركة الشباب وقدرته على المشاركة الفاعلة فى بناء المجتمع العصرى مما يتطلب تمكين الشباب فى تحمل مسئولياته كاملة بدءا من المشاركة فى قيادة العمل الحزبى بكوادره ومستوياته المختلفة وإتاحة الفرصة له لطرح أفكاره ورؤاه للمستقبل ووصلا إلى مساهمته فى صياغة السياسات العامة التى تنتهجها الدولة على المستويين الحزبى والقومى والمشاركة فى تحمل مسئولية تنفيذها على نحو يحقق التواصل بين خبرة الماضى وطموح المستقبل.

تشجيع القطاع الخاص

وفى إطار رؤيته لضرورة التنمية الاقتصادية المتكاملة جدد الرئيس الدعوة إلى تشجيع القطاع الخاص لمواصلة أداء دور محورى فى العملية الإنتاجية والإسهام الصادق فى حل مشكلة البطالة.

وطالب من الحكومة العمل باستمرار على تطوير ورفع مستوى الجهاز الإدارى القائم على كل ما هو مرتبط بالأنشطة الاستثمارية بما فى ذلك تطوير وتدريب الكوادر البشرية الحكومية وأن تعمل على تعديل قانون الاستثمار بما يكفل مزيدا من المرونة والانفتاح، لأن كل عقبة إدارية تعترض المستثمر يقابلها فقدان لفرص التشغيل المتاحة لشبابنا ويزيد من حدة مشكلة البطالة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وأشار الرئيس مبارك إلى قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأوضح أنها تحتل مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يحتم دعم تلك المشروعات القادرة على توفير فرص عمل لقاعدة عريضة من الشباب تقدر بحوالى ثلث القوة العاملة.. **وطالب الحكومة بسرعة الانتهاء من إعداد قانون المشروعات الصغيرة تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب فى دورته الحالية.**

تشجيع الإنتاج للتصدير

كما طالب الحكومة الاهتمام بقضية التصدير التى بدأت تعرف طريقها إلى الطريق الصحيح حيث عرفت الصناعة المصرية طريقها إلى الأسواق العالمية وتوافرت لدينا الخبرة فى تحديد مواصفات المنتج الجيد، وبأسعار قادرة على المنافسة مطالبا بأن نستمر فى دعم هذه الجهود بتطوير سياستنا النقدية والجمركية والضريبية وتفعيل برامج تحديث الصناعة المصرية ودعم الإنتاج من أجل التصدير والاستمرار فى تحديث البنية الأساسية فى الموانى والمطارات لخدمة قدرتنا التصديرية المتزايدة وتفعيل اتفاقيات الشراكة مع القوى الاقتصادية الأوروبية المختلفة بما يؤهلنا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

الإصلاح المالى

وأكد الرئيس مبارك أنه كى نواكب الاقتصاد العالمى لابد أن نعمل وفق معايير عالمية فى كل سياساتنا المحلية ووضع معايير تحكم عجز الموازنة العامة وحجم الدين العام ومعدلات الضرائب والجمارك وإدارتها وضمان سلامة الموازنة المالية وإعادة النظر فى مستوى الضرائب على الدخل والأرباح والمبيعات بما يحقق النصيب العادل للدولة للوفاء بالتزاماتها العامة والتزاماتها تجاه محدودى الدخل ويضمن فى نفس الوقت تحفيز العملية الإنتاجية وتشجيع المستثمرين والمنتجين على القيام بدورهم فى التنمية.

تطوير الجهاز المصرفى

وطالب الرئيس مبارك الحكومة بوضع خطة متكاملة لتطوير هيكل جهازنا المصرفى تستوعب فيها الدروس وتدعم القوى من خلال ضخ رؤوس الأموال اللازمة وتطوير الإدارات المتخصصة ودمج النشاطات فى كيانات قادرة على الصمود بين مثيلاتها فى العالم وقادرة على تقديم خدمة لاتقل مرونة عما تقدمه بنوك العالم كلها مما يسمح لها بتوفير احتياجات مجتمعنا المالى الناشئ والتعامل مع ظروف اقتصادنا المتطور.

دعم محدودي الدخل

وأكد الرئيس مبارك أنه فى مواجهة كل التحديات والمتغيرات سيظل **دعم الفئات غير القادرة ضمن أولوياتنا فى الإنفاق العام مع العمل على توظيف كل الآليات الحديثة الممكنة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.**

وعلى الرغم من أن الإنفاق العام قد زاد نتيجة لذلك، فمازال حجم الدين العام فى الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليا، فالدين العام تقابله أصول منتجة وبنية أساسية تمثل عصب العملية الإنتاجية وتفتح المجالات أمام فرص العمل وتحقق الدخول القادرة على خدمة هذا الدين.

الزيادة السكانية

وفى إطار حديثه عن مقومات الإصلاح الشامل تناول الرئيس قضية الزيادة السكانية **موضحا مخاطرها التى تهدد بابتلاع كل جهود التنمية الأمر الذى يتطلب من الحكومة أن تعمل على تنشيط دور المركز القومى للسكان** الذى يتولى تنسيق وتفعيل الجهود القومية اللازمة لاحتواء ظاهرة الانفجار السكاني.

التعلم

ولعل من أهم ماورد فى بيان الرئيس أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى تلك الدعوة الصريحة لكل أبناء الوطن لكى يقبلوا على التعليم والعمل على تحقيق المزيد من التطور والإنتاج وهم آمنون على أنفسهم واثقون بأن هناك عدالة ناجزة تحفظ لهم حقوقهم يسهر عليها قضاء عادل يحفظ حقوق المواطن ويحقق العدالة اللازمة للحفاظ على تماسك المجتمع وتوازنه ويعلى من قيمة القانون واحترام أفراد المجتمع.

هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم

وطالب الرئيس مبارك بإعداد تشريع لإنشاء هيئة مستقلة لاعتماد وضمان جودة التعليم تهدف للتقييم والرقابة المحايدة والمستمرة وتكون رسالتها ضمان كفاءة أداء المؤسسات التعليمية فى المراحل المختلفة الجامعى وماقبل الجامعى بما فيها نظم التعليم الفنى اللازم لوضع مسيرة التنمية .

دقت ساعة العمل

وبذلك تكون كلمة الرئيس مبارك قد تضمنت شرحا وافيا للأوضاع الداخلية ، وإقرارا بأننا لانزال نواصل عملية الإصلاح وأن هناك عقبات كبرى تواجهنا **وبالتالى تكون كلمة الرئيس تكليفا للحكومة بمهام محددة فى فترة زمنية معينة** ، وهنا لابد أن يكون واضحا تماما أننا بحاجة إلى مسئولين على درجة عالية من الالتزام والمسئولية يعملون بجهد وإخلاص حقيقى من أجل مواصلة عملية الإصلاح ، **فلم يعد ممكنا أن** تتولى المسئولية فى المواقع القيادية شخصيات تتسم بالتردد أو عدم القدرة على الحسم أو قيادات تتعامل مع المهام والتكليفات بمنطق التجزئة ، أو قيادات تراهن على أن ماتعيشه مصر مجرد أزمة طارئة سرعان ما تنجلى ثم تعود هذه القيادات إلى الاستكانة مجددا ، فالقضية هنا ليست مجرد محاولة للتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية أو عبور مواقف الأزمات والتوترات.

فمثل هذا المنهج لم يعد مناسبا ولن يحقق النهوض الذى نتمناه لمصر ، كما أن القضية لم تعد تحتمل مداراة أو حديثا ورديا حتى بلغة الارقام التى يجرى إعدادها جيدا لتبرير المواقف.

■ الدكتور عاطف عبيد ..

خمسة تحديات أساسية تواجه الاقتصاد المصرى

أكد الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء أن الاقتصاد المصرى أثبت قدرته على مواصلة النمو رغم ما يواجهه من تحديات فرضت نفسها على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية .

جاء ذلك فى كلمته أمام مؤتمر اليورومنى الذى عقد بالقاهرة تحت عنوان " الفرص المتاحة فى عصر متغير " وذلك بالتعاون بين الحكومة المصرية ومؤسسة اليورومنى الدولية وشارك فيه نحو ٦٠٠ مستثمر من ٣٠ دولة .

وقال عبيد إن التحدى الأول الذى يواجه الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة يتمثل فى مواصلة تحديث البنية الأساسية التى بدأتها مصر فى الثمانينيات مع التركيز على تحديث الهياكل المالية والتكنولوجية اللازمة للانطلاق فى المرحلة المقبلة .

واعتبر رئيس الوزراء التحدى الثانى ممثلا فى زيادة قدرة الاقتصاد المصرى على جذب مزيد من الاستثمارات أما التحدى الثالث فيتمثل فى الإسراع فى برنامج الخصخصة لزيادة إسهام القطاع الخاص المصرى والأجنبى فى النمو الاقتصادى وذلك عبر إتاحة الفرصة أمام المزيد من الاستثمار وقال الدكتور عاطف عبيد إن التحدى الرابع أمام الاقتصاد المصرى يتمثل فى تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة التى تربط مصر بعدد من دول العالم ، وفى مقدمتها أوروبا والولايات المتحدة مشيرا إلى أن هذه الاتفاقات ستساعد مصر على الاندماج بسرعة فى الاقتصاد الدولى .

وأشار د. عبيد إلى التحدى الخامس وهو تحديث قطاعات الإنتاج الأساسية فى مصر متمثلة فى القطاعين الإدارى والصناعى ، بما يزيد قدرتها على المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية فى عصر تحرير التجارة .

وقال رئيس الوزراء إن المناطق الاقتصادية الجديدة خاصة شمال خليج السويس نجحت فى استقطاب الكثير من الاستثمارات الوطنية والأجنبية مشيرا إلى أن حركة الاستثمار بها تنمو على نحو مطرد بما يدعم قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب حركة التجارة العالمية وتنفيذ مشروعات كبرى بالتعاون مع مختلف الأطراف للتصدير إلى الأسواق العالمية .

الأمل فى استثمارات البترول

وأوضح الدكتور عبيد أن مجال البترول والغاز من المجالات الاستثمارية الواعدة وأن هناك مفاوضات بشأن استثمارات أجنبية جديدة فى هذا القطاع تقدر بنحو ٤ مليارات دولار مشيرا إلى أن ذلك ساعد على تأهيل مصر لتصبح المصدر الرئيسى للغاز الطبيعى فى أوروبا .

وأكد عبيد أن المؤشرات الاقتصادية جيدة كما أننا نجحنا فى تحقيق الكثير فى مجال الاستقرار السياسى والتشريعى مع الاهتمام بالبعد الاجتماعى ورفع مستوى الأفراد

آليات جديدة لتطوير البنوك

واعتبر الدكتور عبيد قانون البنوك الجديد خطوة مهمة فى الأداء الاقتصادى ، وفى تطوير العمل المصرفى بصفة خاصة مشيرا إلى أن القانون منح البنك المركزى آليات جديدة لتطوير وتحديث العمل المصرفى وضمان مستوى أعلى فى الأداء المصرفى بما يواكب التحديات الدولية فى ظل تحرير تجارة الخدمات .. وقال إن تقارير البنك الدولى شهدت للأداء الاقتصادى المصرى وحيث ارتفعت معدلات شفافية الأداء الاقتصادى ونمت الصادرات المصرية بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من العام الحالى.

استصلاح أكثر من نصف مليون فدان

وقال إنه تم استصلاح أكثر من نصف مليون فدان فى جنوب الوادى وهناك العديد من الاستثمارات المتميزة وخاصة شركة المملكة والتى تستثمر ٣٥ مليار دولار والمنطقة جاهزة للتصدير منذ ٦ أشهر .

وأوضح عبيد مساندة الحكومة الكاملة لتنمية تلك المنطقة وتشجيع الأفراد على العمل والاستثمار بها خاصة فى الأنشطة التصديرية مشيرا إلى أنها تتمتع بإعفاءات وتسهيلات عديدة خاصة بالنسبة للضرائب مؤكدا أن ما تم يعد بالفعل من النتائج المتميزة والمبشرة .

تطوير الإنتاج الصناعى

وقال إن الإنتاج الصناعى الوطنى يتطور بشكل سريع ونولى اهتماما خاصا لبرنامج تحديث الصناعة مشيرا إلى أننا نسعى حاليا إلى إنتاج منتجات مقبولة فى السوق الدولية ولن نعتمد على استيراد منتجات كاملة التصنيع بل ستساهم فى تصنيع مكونات المنتجات المختلفة وتصديرها

ضرورة الاستقرار السياسى

وأكد الدكتور عبيد أنه بدون الاستقرار السياسى لن تتقدم التنمية الاقتصادية مشيرا إلى أن الخطوات الجيدة التى حققتها مصر فى التنمية كانت نتاج سياستها المتميزة فى المنطقة واهتماماتها بإحلال السلام .

صندوق إعانات الطوارئ لصالح العم

كتب - محمد رمضان:

وافق مجلس الشعب على إنشاء صندوق إعانة الطوارئ ، وذلك فى ظل القانون ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ ، وقد بدأ العمل به فى يونيو ٢٠٠٢.

وقد أعدت وزارة القوى العاملة والهجرة قاعدة بيانات خاصة بصندوق إعانة الطوارئ للعمال برئاسة السيد وزير القوى العاملة ، لتقديم إعانات مالية للعاملين بمنشآت القطاعين الخاص والاستثمارى ، وقطاع الأعمال العام ، اى المنشآت التى يتوقف بعضها بشكل مؤقت أو دائم لظروف اقتصادية طارئة.

وقد تضمنت هذه القاعدة كافة المعلومات عن الشركات التى ينطبق عليها قانون صندوق الطوارئ ولائحته التنفيذية ، وأعداد العاملين بها وأجورهم ، وأرقامهم التأمينية ، والمجالات التى يعملون بها ، وفروع الشركات بمختلف محافظات الجمهورية ، بما يساهم فى سرعة دراسة أية حالات يتم عرضها على الصندوق ، وإقرار الإعانة المناسبة لها وفق ظروف كل منشأة والعاملين بها.

وقد تم إعداد نموذج لصرف إعانة صندوق الطوارئ يتضمن كافة البيانات عن طالب الإعانة ، وأجره الأساسى ، ورقمه التأمينى ، وعن الشركة التى يعمل بها ويوضح مدى التزامها بأداء الاشتراكات التأمينية ، والظروف الاقتصادية الصعبة التى تواجهها.

● ولأن لدينا بعض التساؤلات والاستفسارات عن الصندوق ، فإننا التقينا بالسيد محمد البدوى الأمين العام لصندوق إعانات الطوارئ للعمال ، وسألناه عن الصندوق ، فأجاب:

●● إن صندوق إعانات الطوارئ للعمال ، تم إنشاؤه بموجب القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ ، الصادر بتاريخ ١٨يونيه ٢٠٠٢ ، ككيان له الشخصية الاعتبارية العامة ، ويتبع **وزير القوى العاملة والهجرة.**

والغرض من إنشاء الصندوق يتمثل فى تقديم إعانات للعاملين الذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت التى يتم إغلاقها كليا أو جزئيا ، أو تخفيض عدد عمالها ، المقيدين فى سجلاتها ، والمؤمن عليهم لدى التأمينات الاجتماعية ، وقد بدأ الصندوق مزاولة نشاطه اعتبارا من تاريخ صدور القانون **فى شهر يونيو ٢٠٠٢.**

تعويض البطالة

●وفى سؤال عن الفرق بين إعانة الطوارئ بموجب قانون إنشاء الصندوق ، وتعويض البطالة المقرر بقانون التأمينات .

●● يقول سيادته إن الفارق بين صندوق الإعانة للطوارئ وتعويض البطالة يتمثل فى أن تعويض البطالة المقرر بقانون التأمين الاجتماعى رقم٧٩ لسنة ١٩٧٥ يستحق فى حالة قيام صاحب العمل بإنهاء خدمة العامل لأى سبب كان ، وإخطاره للتأمينات الاجتماعية بذلك ، ويشترط استمرار النشاط بالمنشأة ، وسداد المنشأة لأقساطها من التأمينات الاجتماعية على عمالها.

أما صندوق إعانة الطوارئ فيستحقه العمال فى حالة توقف المنشأة كليا ، أو جزئيا ، وتعثر المنشأة عن دفع أجور العاملين بها لظروف اقتصادية مع عدم إنهاء خدمة العامل من قبل صاحب العمل.

المنشآت والعاملون بالأرقام

● ونسأل عن المنشآت الخاضعة لأحكام القانون .

●● فيقول الأمين العام للصندوق: إن أى منشأة يزيد عمالها عن ٣٠عاملا تنضم تباعا للصندوق ويستوجب دفعها نسبة ١٪ من الأجر الأساسى لعمالها ، وقد بلغ إجمالى عدد المنشآت المنتسبة للصندوق والخاضعة لأحكام القانون **٨٤٥٩ منشأة ، منها ٧٦٣٨ منشأة قطاع خاص ، و٨٢١ منشأة قطاع عام.**

كما بلغ إجمالى عدد العاملين بالمنشآت المنتسبة للصندوق **١٨٧٨٧٥٦ عاملا منهم عدد ١١٩٥٩٧٠ عاملا** بمنشآت القطاع الخاص ، و٦٨٢٧٨٦ عاملا بمنشآت القطاع العام.

وكذلك بلغ إجمالى الأجور الأساسية الشهرية للعاملين بالمنشآت المنتسبة للصندوق **٣٢١.١ مليون جنيه منها ٢٦١.٦ مليون جنيه تخص منشآت القطاع الخاص ، و٥٩.٥ مليون جنيه تخص منشآت القطاع العام.**

الضوابط والإجراءات

●وعن ضوابط صرف إعانة الطوارئ المقررة بالقانون ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢.

●● يقول محمد البدوى الأمين العام للصندوق: إن عملية الصرف تتم من خلال المادتين ٩ ، ١٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ ، وقد وافق مجلس إدارة الصندوق على الإجراءات والنماذج المقترحة لتقديمها لاتباعها لصرف إعانات للعمال الذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت التى يعملون بها ، سواء كان توقف هذه المنشآت كليا ، أو جزئيا ، أو تخفيض عدد عمالها المؤمن عليهم لدى التأمينات الاجتماعية ، وتتمثل هذه الإجراءات والنماذج التى تم الموافقة عليها فيما يلي:

-تقديم نموذج طلب صرف الإعانة للصندوق موقعا من المسئول عن المنشأة التى تعانى من حالة التوقف الجزئى أو الكلى ، وكذا المسئول عن النقابة التابعة لها المنشأة ، وعلى أن يرفق بطلب صرف الإعانة مايلي:

-تقرير توقف جزئى /كلى يعد بمعرفة المنشأة ، وموقع من المسئول عن المنشأة وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض.

- تقرير من النقابة العامة التابعة لها المنشأة عن حالة التوقف الجزئي/الكلى للمنشأة ، ومُوَقَّع من المسئول عن النقابة العامة وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض.

-اقرار يفيد تعهد المسئول عن المنشأة بإخطار الصندوق عند إعادة تشغيل المنشأة إذا ماتمت عملية إعادة التشغيل قبل ستة أشهر من تاريخ التوقف عن سداد أجور العاملين المضارين من عملية التوقف ، وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض.

- أن يتم صرف الإعانة للعامل لمدة ستة أشهر أو حتى بلوغه سن التقاعد ، أيهما أقرب ، وذلك إعمالا لما تقضى به المادة رقم (١٠) بند(٣) من اللائحة التنفيذية بشأن وقف صرف الإعانة فى حالة انتهاء علاقة العمل وفقا لأحكام القانون.

-يتولى الصندوق مراجعة طلب صرف الإعانة والنماذج المرفقة به ، واتخاذ كافة إجراءات الصرف ، وتسليم الشيكات ومتابعة عملية الصرف وذلك بعد توقيع العامل المنصرف له الإعانة على التعهدات التالية:

أ- تعهد بإخطار الصندوق إذا ماوجد العامل فرصة عمل بديلة.

ب- تعهد بإخطار الصندوق فى حالة إعادة تشغيل المنشأة.

●ماذا عن الحالات التى تم صرف الإعانات فيها للعاملين بالمنشآت؟

●●يقول محمد البدوى : تقدم للصندوق ١٠شركات لصرف إعانات

ال ١٠٠٪

للعمال الذين توقف صرف أجورهم ، وقد بلغ عدد العاملين المستفيدين فى تلك الشركات نحو **١٤٣٩ عاملا** وبلغ إجمالى عدد الإعانات المنصرفة للعمال حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ **نحو مليون وخمسمائة وثمانية وستين جنيها** وذلك وفق مايتضح من البيان التالي:

م	اسم الشركة	عدد العاملين المستفيدين من الاعانة	تاريخ بداية صرف الاعانة	الاعانة المنصرفة حتي نهاية أكتوبر ٢٠٠٢ بالألف جنيه
١	شركة المصابيح الكهربائية(رامي لكح)	٣٢٧	ديسمبر ٢٠٠٢	٣٧٤
٢	الشركة المتحدة للصناعات الكيماوية	١٨٢	ديسمبر ٢٠٠٢	٢٣٢
٣	الجموعة المصرية للتوزيع (ايدج مارت)	١١٤	فبراير٢٠٠٣	٥٢
٤	شركة سالي مصر الكويت	١٣٦	مارس٢٠٠٣	١٨٢
٥	الشركة المتحدة لمنتجات الصلب	١١٨	مارس٢٠٠٣	١٢٦
٦	الشركة الدولية للمشروعات الهندسيةوالبترولية(انبرجت)	٤٠	مارس٢٠٠٣	٣٦
٧	شركة ماستر مصر	٥٨	ابريل٢٠٠٣	٥٦
٨	الشركة العربية الحديثة لصناعة الأخشاب(متين)	٢٤١	ابريل٢٠٠٣	٣٢٨
٩	أبو الفتوح لتجميع السيارات (BMW)	١٧٢	اغسطس٢٠٠٣	١٥٠
١٠	الشركة المصرية لصناعة الملابس الجاهزة(سيفيل)	٥١	اغسطس٢٠٠٣	٣٢

المصادر والمستحقات

•ماهى مصادر تمويل الصندوق؟

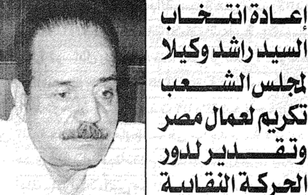
••تمويل الصندوق يأتى من خلال تحصيل نسبة ١٪ من أجر العامل ، يدفعها صاحب العمل ، بالإضافة إلى نسبة نصف بالمائة من الأجور الأساسية للعمال فى هذه المنشآت ، والهيئات الخاضعة لقانون الصندوق.

وعن كيفية الاستفادة من الأموال المحصلة للصندوق لتعظيم موارده يقول الأمين العام للصندوق إن الصندوق قام بتشكيل وحدات تابعة لمجلس إدارة الصندوق بمديرات القوى العاملة بالمحافظات لتتولى مع مفتشى العمل بكل مديرية تحصيل مستحقات الصندوق من المنشآت الخاضعة لأحكام القانون ، وفقا للحصر الذى تم الحصول عليه من التأمينات الاجتماعية للمنشآت الخاضعة بكل مديرية .

والجدير بالذكر أن عملية التحصيل تتم بشكل مرض ، ويتم إيداع الأموال المحصلة للصندوق بالبنك الأهلى المصرى كودائع بأجل يحصل عليها فوائد وذلك لتعظيم موارد الصندوق.

• وأخيرا ماهى الإجراءات التى يتم اتخاذها قبل الشركات غير المنتظمة؟

••**يؤكد الأمين العام للصندوق** إن قانون إنشاء الصندوق رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ أقر فى مادته السابعة من القانون **"عدم الإخلال بحق الصندوق فى اتخاذ الإجراءات المقررة قانونا لتحصيل مستحقاته ، ويعاقب كل من لم يسدد التزاماته قبل الصندوق بغرامة تساوى نصف المبالغ التى لم تسدد ، وتضاعف الغرامة فى حالة العودة لعدم الالتزام بالدفع".**



إعادة انتخاب السيد راشد وكيلا لمجلس الشعب تكريم لعمال مصر وتقدير لدور الحركة النقابية

لاشك أن إعادة انتخاب النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر وكيلا لمجلس الشعب للمرة الحادية عشرة ممثلا عن العمال والفلاحين .. ولم يكن إعادة انتخابه فى هذا المنصب تكريما وتقديرا للسيد راشد فحسب وإنما كان أيضا تقدير للدور الرائد للحركة النقابية المصرية العمالية ولكل عمال مصر ونقاباتها العامة ولجانها النقابية .

وتجدر الإشارة أن منصب وكيل مجلس الشعب عن العمال أصبح حكرا على القيادات النقابية العمالية ، خاصة فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك ويرجع هذا الوضع إلى عام ١٩٦٤ حيث أنتخب أول مجلس للشعب وكان يسمى فى ذلك الوقت مجلس الأمة ، وعلى مدى ٣٩ عاما متتالية شغل هذا المنصب أحد القيادات العمالية ، حيث انتخب النقابى السيد على السيد ، أول وكيل للمجلس عن العمال ثم تلاه النقابى الرائد أحمد فهيم رئيس الاتحاد العام للعمال ، فالنقابى عبد اللطيف بلطية وحسن طلبة مرزوق ومختار عبد الحميد والنقابى محمود دبور ثم النقابى السيد راشد الذى أعيد انتخابه إحدى عشرة مرة فى دورات متتالية .

ومجلة العمل إذ تهنئ سيادته بهذه الثقة الغالية فإنها على ثقة بانه كعادته سوف يجعل هذا الموقع فى خدمة جماهير عمال مصر .. بل وجماهير مصر كلها دون استثناء .

والنقابى السيد راشد بدأ حياته النقابية عضوا بمجلس إدارة اللجنة النقابية لشركة الأصواف الممتازة فى الإسكندرية .

وانتخب عام ١٩٦٤ نائبا لرئيس اللجنة النقابية وأعيد انتخابه عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٣

وفى عام ١٩٧٦ انتخب نائبا لرئيس اللجنة النقابية وعضوا بمجلس إدارة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وأعيد انتخابه عام ١٩٧٩.

– فى عام ١٩٨٣ انتخب رئيسا للجنة النقابية وعضوا بمجلس إدارة النقابة العامة .

– انتخب فى عام ١٩٨٤ رئيسا للاتحاد المحلى لعمال الإسكندرية

– فى عام ١٩٨٧ انتخب رئيسا للجنة النقابية ورئيسا للنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ونائبا لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

– فى عام ١٩٩١ انتخب رئيسا للنقابة العامة ونائبا لرئيس الاتحاد العام للعمال وأمينا مساعدا للاتحاد الدولى للعمال العرب ورئيسا للمؤسسة الاجتماعية العمالية

– انتخب عضوا بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية

– عضو بمجلس الشعب خمس دورات متتالية

– عضو باللجنة العامة للحزب الوطني

– أمين العمال بالحزب الوطني

– انتخب فى ٣٠ أبريل ١٩٩٢ رئيسا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر وأعيد انتخابه ثلاث دورات نقابية متتالية

محمد محمد على

بعد مرور فترة ليست بالقصيرة على مسيرة الدولة نحو الخصخصة والتوجه إلى بيع القطاع العام باستثناء بعض الشركات الاستراتيجية، وتحويلها إلى قطاع خاص، ومساندة الدولة للقطاع الخاص بكل الوسائل والسبل، ظنا منها أن هذا الأسلوب هو الذى سينجح فى تطوير الاقتصاد المصرى ورفع كفاءته وتوفير فرص العمل وإتاحة الفرصة أمام المزيد من المشاريع والاستثمارات.. ولكن هل كل هذه الطموحات قد تحققت ؟!!! والمتابع لأحوال الاقتصاد المصرى يلاحظ أن الذى يحدث عكس كل التوقعات، وهذا مايجعلنا فى حاجة ماسة لإعادة تقييم برامج الخصخصة ووضعها فى الميزان، لمعرفة مدى صحة أو خطأ نظام الخصخصة، وكيف يمكن أن نتدارك العيوب أو السلبيات التى تحول دون قيامه بالمسئوليات التى من المفروض أن يقوم بها، خاصة فى ظل مساندة الدولة القوية لهذا القطاع.

تخبط برامج الخصخصة يضع علامة استفهام أمام القطاع العام

تحقيق : **مروى بدر الدين**

البنك الدولى اعترف مؤخرا بفشل توجهات الخصخصة وذلك بعد عشرين عاما تقريبا كان البنك فيها يتبنى توجهات تدفع الدول إلى التوجه نحو خصخصة القطاع العام كأحد الشروط الأساسية للحصول على مساعدات وقروض دولية عبر البنك الدولي.

فقد أكد تقرير أصدره البنك الدولى تحت عنوان "تقرير إشراك القطاع الخاص فى البنية التحتية بالدول النامية" على أن الدفع بالقطاع الخاص على إدارة وتولى مشاريع البنية التحتية خاصة فى المرافق الأساسية كالمياه والكهرباء والطرق نتجت عنه آثار جانبية سلبية ليست فقط لدى الدول النامية التى نهجت ذلك الطريق بل لدى الدول المتقدمة ككندا على سبيل المثال وهى الدول التى مازالت قطاعات الكهرباء والمياه والمرافق تتبع الدولة ولم تتم خصخصتها بعد.

التقرير ألقى الضوء على مشاريع تمت خصخصتها فى الدول التى تجبر على اتباع خطط البنك الدولى، إذا أرادوا الحصول على مساعدات البنك الدولى، وذلك خلال السنوات العشر الماضية من ١٩٩٠-٢٠٠١ ومن هذه المشاريع مشاريع إنشاء شبكة المحمول فى الهند وشبكات توزيع الكهرباء فى البرازيل والمياه فى دول أمريكا اللاتينية، وذلك ضمن ٢٥٠٠مشروع تمت خصخصتها بدعم من البنك الدولى وصل إلى حوالى ستين مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر الماضية.

حيث أظهر التقرير أن الخصخصة بوجه عام لم تنه المشاكل التى تواجهها الحكومات والتى من أجلها حصلت على قروض البنك.

وهذا ما يوضحه الإحصاء الذى تضمنه التقرير الخاص بآثار الخصخصة فى تلك الدول، فقد اظهر أن ٦٣٪ من سكان هذه الدول لم يستفيدوا من الخصخصة، كما أن المستثمرين والقطاع الخاص الذى تولى هذه المشاريع لم يستفد تماما، ولم تتحقق لمعظمهم توقعات الربح التى كانوا يأملونها.

ويضيف التقرير أنه على الرغم من المشاكل المتكررة فى الخدمات العامة من الخطأ القول إنه على الحكومة الاستسلام وترك كل شيء للقطاع الخاص فإذا جرى ترك الأفراد يديرون أمورهم كل بذاته فلن يتيحوا مستويات من التعليم والرعاية الصحية مرغوبة جماعيا، وليس هذا صحيحا من الوجهة النظرية فحسب بل إنه صحيح أيضا من الوجهة العملية حيث لن يحقق أى بلد تحسنا كبيرا فى معدلات وفيات الأطفال والتعليم الابتدائى دون مساهمة الحكومة المعنية فى ذلك.

كما أن مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية ليست خالية من المشاكل.. ولاسيما فى الوصول إلى الفقراء أى أنه من الواضح أن الموقف المتطرف القائل بضرورة قيام القطاع الخاص بكل شيء أصبح أمرا غير مقبول.

والأمر الغريب أن بعض الجهات المانحة للمعونات تتخذ شكلا من أشكال الموقف المنادى بأن يتم ترك كل شيء للقطاع الخاص، ويمكن أن تسأل هذه الجهات المانحة أنه إذا كان أداء الخدمات الحكومية سيئا إلى هذه الدرجة فلماذا إعطاء المزيد من المعونات لتلك الحكومات؟!.

نزيف القطاع العام

ومن جهة أخرى كشف تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر على استمرار نزيف المال العام فى شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام.

وأوضح التقرير أن ٧٤شركة حققت خسائر قدرها ٢٦٤٢ مليون جنيه خلال العام السابق، وبلغ إجمالى أرصدة العجز المرحل ١٥١٥٩مليون جنيه في٩١شركة، كما أكد التقرير أن ١٤٩ شركة حققت فائضا قابلا للتوزيع خلال العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٢ بلغ ٤ مليارات جنيه فقط.

ولم تحقق ٤شركات فائضا أو

عجزا خلال نفس الفترة ، وأرجع التقرير خسارة الشركات إلى استمرار الخلل في الهياكل التمويلية ، وتراكم المديونيات وتضخم عمليات السحب على المكشوف ، وأشار إلى تزايد أعباء الفوائد المستحقة على القروض مما انعكس على حجم النشاط والتكلفة ، وأكد التقرير تضخم الطاقات الإنتاجية العاطلة وغير المستغلة بالشكل الأمثل ، وطول فترة تنفيذ الاستثمارات والتراخي في تنفيذها مما يؤدي إلى ارتفاع مطرد في التكاليف ، كما أكد التقرير وجود قصور في الاحلال والتجديد للآلات والمعدات مما يترتب عليه عدم جودة المنتج وارتفاع تكلفة الصيانة والتشغيل ، كما أرجع التقرير تدهور أوضاع الشركات إلى انخفاض الطلب على المنتجات بصفة عامة نتيجة انكماش السوق ، وعدم التوازن بين الأسعار والتكلفة المتزايدة.

وأشار التقرير إلى قصور دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتزايد الخسائر بعد بدء التشغيل ، وعدم رفع الكفاءة الفنية للمعدات أو الأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

وأكد التقرير على ضرورة دراسة وتقييم حالة كل شركة على حدة والعمل على وضع معايير موضوعية ، لتقسيم الشركات إلى ثلاث مجموعات ووضع الحلول المناسبة لكل مجموعة.

واقترح التقرير أن تشمل المجموعة الأولى الشركات الخاسرة نتيجة عوامل خارجة عن إرادتها ، والعمل على إصلاحها بوسائل متنوعة من بينها إصلاح الهياكل التمويلية ، وتحصيل المديونيات والتخلص من الأصول الثابتة الزائدة ، وترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج وتحقيق التوازن بين التكلفة وأسعار البيع والاهتمام ببحوث السوق وتطوير المنتجات.

وتضم المجموعة الثانية الشركات القابلة للاستجابة لبعض الحلول

• تضارب خطير بين الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة قطاع الأعمال حول الخصخصة ونتائجها.

• الخبراء يحملون الدولة مسئولية فشل القطاع الخاص في تحقيق الأهداف المنوطة به

المطلوبة واقترح التقرير دمج وحدات هذه الشركات في وحدات أخرى للوصول إلى الحجم الاقتصادي الأمثل.

أما المجموعة الثالثة فتضم الوحدات التي لاجدوى من إصلاحها ، ولاجدوى من تصحيح مسارها ، ولذلك يجب العمل على بيعها أو تصفيتها.

تقرير قطاع الأعمال

والمفاجأة المثيرة هو التقرير الذي حصلنا عليه من وزارة قطاع الأعمال ، التقرير يؤكد أن الأحوال الاقتصادية المتردية التي تعيشها البلاد منذ ٤سنوات تسببت في تعثر برنامج الخصخصة بصورة مقلقة ، فقد فشلت الحكومة في بيع ٣١ شركة تم عرضها في أوائل عام ٢٠٠٠ ولاتزال معروضة للبيع ولم يتم بيعها حتى الآن.

كما تم طرح ٨٤شركة أخرى عام ٢٠٠١ ولم يتم بيعها كلها حتى الآن ، و١٩ شركة أخرى عام ٢٠٠٢ ولم يتم بيعها كلها أيضا ، كما تبين أن الحكومة قد طرحت ٥٨شركة للبيع في السنوات الأربع الماضية ولم يتقدم أي شخص للشراء والشركات التي طرحت وتم بيعها بسبب انخفاض الأسعار لاتزيد على ١٥ شركة فقط .

واعترضت الحكومة على بيع ٤شركات لأسباب غامضة منها مخالفة شروط البيئة أو موقع الأرض أو عدم ملاءمة ظروف البورصة ، وكشف التقرير قيام الحكومة بتصفيه ١٢شركة وتأجير١٢أخرى وبيع ١٨شركة بأسلوب"التجزئة" كما تم بيع ٤شركات للعاملين فيها و١٢لمستثمر رئيسي، و٤ في البورصة خلال السنوات الأربع الماضية.

ومن جهته أكد د.مختار خطاب وزير قطاع الأعمال أنه في إطار برنامج الخصخصة الذي يتم تنفيذه فقد تم نقل عدد كبير من شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص ، وأدى ذلك إلى تقوية القطاع الخاص ، فبعد أن كان يمتلك شركات صناعية تعمل في الصناعات الخفيفة والبسيطة أصبح يمتلك شركات صناعية ضخمة .. الأمر الذي أدى إلى تحسن بنية القطاع الخاص ، وهذه إحدى الإيجابيات الاستراتيجية لهذا القانون .. كما زود برنامج الخصخصة حصة القطاع الخاص في النسيج الصناعي في الصناعة المصرية ، وهذا كله أدى إلى دعم قدرات القطاع الخاص وزيادة دوره على النمو مستقبلا وخصوصا النمو الذاتي.

ومن ناحية العدد فبعض المواطنين يقارنون مقارنات كثيرا ماتكون سطحية وخاطئة ، فلايمكن المقارنة بالأعداد أو القيم في كل الحالات وفي كل السنوات فكل فترة تختلف عن الفترة الأخرى .. فهناك فترات رواج وأخرى أقل في النمو .. وهناك مشروعات وشركات صغيرة تباع في فترات ، وأخرى أقل جودة تباع في فترات أخرى.

والشركات التي تطرح في إطار برنامج الخصخصة أشبه مايكون ببيع سلع ذات طابع دولي وليست محلية فقط لأن المشتري يمكن أن يكون مستثمرا محليا أو مستثمرا أجنبيا ويريد أن يستثمر في مصر ، وقدوم المستثمر إلى أي سوق مرتبط بعوامل تتعلق بالسوق الذي يأتي إليه وظروف ومناخ الاستثمار العالمي والإقليمي.

كما أن بيع شركات قليلة الربحية أو خاسرة يتطلب وقتا طويلا ولايعطي أو لاتكون قيمة بيعه كبيرة ، ولكن يخلص الاقتصاد من الخسائر الكبيرة .. ومن المشروعات تخلق الكفاءات وبالتالي فإن الخصخصة كلها منافع لاتقاس بقيمة البيع.

فإذا كانت لدينا شركات نسعى إلى خصخصتها بأساليب البيع أو التأجير أو زيادة رأس المال ، وهذه الشركات يحقق بعضها خسائر قد تصل إلى ٨٠ مليون جنيه أو ١٠٠مليون جنيه سنويا فهذا يعني أن الدولة ربحت سنويا من ٨٠ إلى ١٠٠مليون جنيه ، مهما كان ثمن البيع وهذا الربح هو الخسائر التي تم التخلص منها ، ولهذا فكأن الوزارة قد تمكنت من بيع شركة من ٨٠٠ إلى مليار جنيه على اعتبار أن ماتخلصنا منه من خسائر يمثل ربحا حقيقيا يدعم قدرات اقتصادنا على مواجهة التحديات.

هكذا تقول وزارة قطاع الأعمال في تقريرها المشار إليه ، ويضيف التقرير ويوضح أن برنامج الخصخصة لن يتوقف مهما كانت الظروف المحيطة بنا فلقد تم حتى الآن بيع ١٩٣ شركة ومصنعا .. والمرحلة القادمة ستشهد وبعد الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي انطلاقة حيث سيتم **طرح أكثر من ٤١ شركة ومصنعا وكلها خاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة**

١٩٩١ ، هذا بخلاف ماسيتم طرحه من الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ سواء التى سبق خصخصتها أو الشركات التى تتبع الشركات المشتركة.

ويجرى حاليا تقييم الحصص المملوكة للحكومة فى الشركات المشتركة تمهيدا للبيع بأعلى سعر فى القريب العاجل.

ويستطرد تقرير وزارة قطاع الأعمال موضحا : الحكومة تملك حاليا حصصا تقدر بـ١٧مليار جنيه فى ٦٤١ شركة مشتركة منها حصص فى ٤٠٠شركة على الأقل قابلة للبيع ، ومن المتوقع بيع حصص الحكومة فى ١٢ شركة مشتركة على الأقل خلال العام الجديد بواقع شركة واحدة كل شهر ، وجارى الحصول على موافقات أصحاب الحصص المملوكة للحكومة تمهيدا لبدء عملية البيع بالاستفادة بما تولدت لوزارة قطاع الأعمال من خبرة فى هذا الشأن ، وجميع الحصص المملوكة للحكومة قابلة للبيع عدا الشركات التى ترتبط بأهمية أمنية أو استراتيجية ويتحتم استمرار مساهمة الحكومة فى هذه الشركات.

والبنوك لديها خبرة للترويج ولبيع حصص الحكومة فى الشركات المشتركة ، ولايوجد مايسمى فى هذه الشركات بالعمالة الزائدة مثل الظاهرة التى كانت موجودة فى شركات قطاع الأعمال عند الخصخصة وهذه الشركات مؤسسة وفقا لقوانين العمل فى القطاع الخاص.

السبب ندرة رجال الأعمال الحقيقيين

ويعلق د. أحمد النجار أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول دور القطاع الخاص قائلا: لم يكن غريبا أن تفشل الحكومة فى تحقيق ما أعلنته عن قيام القطاع الخاص بنحو ٧٠٪ من استثمارات الخطة ، فالحكومة حينما اتجهت إلى سياسات التحرر الاقتصادى لم تدرك أن مصر ليس بها رجال أعمال بالمعنى الحقيقى سوى عدد قليل لايتعدى أصابع اليد الواحدة.

وفى ظل الرأسمالية لعب القطاع الخاص دورا مهما فى تحقيق التقدم والنمو الاقتصادى.

أما فى مصر ، فكان قبل ثورة ٢٣يوليو رجال أعمال حقيقيون أمثال طلعت حرب وأحمد عبود والشوربجى .. وغيرهم ، واستطاع رجال الأعمال هؤلاء أن يقودوا حركة النهضة الصناعية والتقدم الاقتصادي.

وتعود جذور طبقة رجال الأعمال الحالية والتى يطلق عليها بعض الاقتصاديين **"رجال أعمال البيروقراطية الجديدة"** إلى منتصف الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ، وهذه الطبقة تدين فى نشأتها ونموها إلى السلطة البيروقراطية الحاكمة ، ولايرتبطون بالسوق ، على عكس طبقة رجال الأعمال فى الدول الرأسمالية المرتبطة بالسوق ، مما يدفع هذه الطبقة إلى الابتكار والتجديد والمخاطرة لتحقيق الأرباح باعتبار أن السوق هى حاكم النشاط الاقتصادي.

وفى مصر ترتبط أرباح طبقة رجال الأعمال بالسلطة البيروقراطية التى تحميهم من مخاطر الإفلاس والخسارة ، وتمنحهم الأرباح الوفيرة ، ففى بداية نشأة هذه الطبقة كان الثراء نتيجة ماتمنحه السلطة لرجالها فى نطاق الأعمال من تراخيص الاستيراد وحصص من الإنتاج القومى يبيعونها بسهولة ويسر فى السوق السوداء ، ليحققوا أرباحا عالية دون أى مجهود أو مخاطرة.

واستمر الأمر كذلك عندما بدأت مصر التصدير للاتحاد السوفيتى وأصبحت السوق السوفيتية منحة من السلطة المصرية لرجال أعمالها ، ليحققوا أرباحا كثيرة ليس لابتكارهم أو مخاطرتهم .. لظروف السوق السوفيتية التى لاتعرف المنافسة ، وعندما انهار الاتحاد السوفيتى واتجه إلى التحرر الاقتصادى فقدت مصر هذه السوق وهو أمر طبيعى لعدم جودة المنتجات المصرية.

ومع مرور السنين بدأت شرائح جديدة من رجال الأعمال تظهر فى مصر من كنف القطاع العام ، وانتقلوا من القطاع العام إلى الرأسمالية ، وإلى رجال الانفتاح الاقتصادى ، وهؤلاء يقومون بإنتاج وبأعمال مماثلة للأعمال التى كانوا يقومون بها فى القطاع العام ، وساعد حلفاء هذه الطبقة فى القطاع العام فى نقل الأعمال الرابحة من القطاع العام إلى هذه الطبقة الجديدة ، خاصة فى قطاع المقاولات والتوكيلات التجارية.

وهكذا وعلى مر السنين نمت هذه الطبقة من رجال الأعمال ، وهى طبقة نتجت نشأتها عن ارتباطها بالسلطة ، وهى غير قادرة على الابتكار والمخاطرة ، وقيادة النمو الاقتصادى فى مصر.

والأخطر من هذا أن السلطة الحاكمة الآن تمنح هذه الطبقة المزيد من المزايا والامتيازات رغم الفشل المتواصل فى تحقيق التقدم الاقتصادى ، وليس أدل على ذلك سوى قانون المناطق الاقتصادية الجديدة الذى أقرته الحكومة بعد بيع الأراضى لعدد محدود من رجال الأعمال فى منطقة السويس ، وبلغ الأمر أن العديد من رجال الأعمال حصلوا على عشرات الملايين من الأمتار ليقوموا بالمتاجرة فى الأراضى وبيعها ، واستغلال مساحات صغيرة لإقامة مشروعات متكررة سعيا وراء الحصول على امتيازات جديدة.

تعثر المشروعات

وتضيف د. هبة حلوسة عضو منتدى البحوث الاقتصادية : أن الحكومة قد وقعت فى مأزق ، نتيجة لسياساتها الخاطئة ، فالحكومة من ناحية لن تستطيع القيام بمشروعات إنتاجية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لكنها لاتفعل ذلك ، والقطاع الخاص بوضعه الحالى غير قادر على الابتكار والمخاطرة وبقيام مشروعات إنتاجية ، والنتيجة انخفاض فى معدلات الاستثمار المحلى ، وهروب الاستثمار الأجنبى من مصر.

وعند الحديث عن القطاع الخاص ، لابد من التوقف أمام أمرين ، أولهما تعثر العديد من المشروعات نتيجة عدم وجود دراسات جدوى وتكرار المشروعات الاقتصادية التى حققت بعض النجاح ، وهو ما أدى إلى تعثر المشروعات الناجحة فى ظل غياب دور الدولة المنظم للنشاط الاقتصادي.

أما الأمر الآخر فهو ظاهرة التعثر المصرفى ، حيث اعتاد القطاع الخاص فى مصر على العمل بأموال البنوك والمخاطرة بها فى ظل غياب الرقابة المصرفية والبنك المركزى ، وتحملت البنوك فى معظم الأحيان عبء تمويل المشروعات بالكامل ، أو على الأقل ٧٥٪ من قيمتها فى ظل دراسات جدوى غير حقيقية وتقييمات للأصول مغالى فيها ، والملاحظ أن معظم المصانع التى أقيمت لم ترع مقدرة السوق المصرية على استيعاب المنتجات وقدرة المصدر على التصدير للخارج ، مما أدى إلى التعثر لمعظم المشروعات أو تخفيض الطاقة الإنتاجية ، وهو الأمر الذى يعنى إهدار الطاقة الإنتاجية .

وهكذا نرى أن الدولة تحمى طبقة رجال الأعمال ، وتمنحهم الأرض والتمويل من البنوك ، وعند حدوث مأزق تتدخل الدولة بإصدار القوانين لمساعدتهم وحمايتهم ، **فهل هذا القطاع قادر على التنمية الاقتصادية فى مصر !! وهل يستحق هذا القطاع أن تمنحه الدولة مزيدا من المزايا والتسهيلات ليزداد ثراؤه على حساب الشعب المصري.**

سؤال هل نجد له إجابة لدى الحكومة؟!.

القطاع الخاص
قادر على التنمية .. ولكن بشروط

القطاع الخاص قطاع حيوى ، شريك أساسى فى عملية التنمية ، له دوره الفعال فى زيادة الإنتاج وازدهاره. وقد عرفت مصر مساهمة القطاع الخاص فى عملية التنمية منذ سنوات كثيرة حيث يعود إليه الفضل فى تنمية الصناعة ، والزراعة، والتجارة ، فترة تولى محمد على الحكم ، وحتى بداية ثورة يوليو التى أممت الشركات والمشروعات العملاقة ، لتدخل مصر مرحلة الفكر الاشتراكى ، وتصبح هى التاجر ، والصانع ، والموزع ، وفى بداية التسعينيات تبنت مصر برنامج"الإصلاح الاقتصادى .. وكان من أبرز أهدافه توسيع قاعدة الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج ، وذلك فى إطار عدة سياسات أولها بيع القطاع العام وتصفيته"الخصخصة" أما الوسيلة الثانية فهى اتخاذ العديد من الإجراءات التشريعية والقانونية والاقتصادية بهدف إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتوسيع نشاطه ، لكن هذه التشريعات والقوانين لم تأت إلا بعرقلة المستثمرين فقد كانت شكوى المستثمرين من ارتفاع الضرائب والجمارك ، وعلل رجال الأعمال فشل هذه القوانين فى كون الحكومة قد تجاهلت رأى المؤسسات الاقتصادية ، ورجال الأعمال فى إعداد هذه القوانين.

وفى خطة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ اعتمدت الحكومة على القطاع الخاص فى تنفيذ ٧٠٪ من الخطة .. وفى غمرة صراع رجال الأعمال من أجل البقاء ، هل يستطيع رجال الأعمال والقطاع الخاص إدارة السياسة الاقتصادية المحملة بمشاكل عديدة ، وماهو الدور المطلوب من الدولة فى الوقت الحالى كى تطبق اقتصاد السوق ، وتساعد على حرية العرض والطلب.

تحقيق : **انتصار سليمان**

د.سمير طوبار"رئيس اللجنة الاقتصادية الأسبق بالحزب الوطنى وأستاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق" يقول :

القطاع الخاص لايعمل فى فراغ ، وإنما هو جزء من المنظومة الاقتصادية فى المجتمع ، فإذا كانت المنظومة تعمل بانتظام ونجاح ، انعكس ذلك على القطاع الخاص بالازدهار ، واتساع قاعدته الاستثمارية ، وإذا عانت المنظومة الاقتصادية من خلل أو ضعف ، انعكس بالتالى على نشاط القطاع الخاص وعمله ..

والمنظومة الاقتصادية اليوم منخفضة ، من حيث تراكم المخزون ، وركود السلع ، وضعف القوة الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار ، وانخفاض الأجور ، وارتفاع نسب البطالة ، وتشغيل المصانع بطاقات أقل من طاقتها ، وعدم القدرة على اجتذاب السوق المحلية والخارجية ، ومعوقات فى الاستيراد والتصدير .. إلخ، وبالتالى كيف أطالب المستثمرين بزيادة استثمارهم ، وتشغيل الشباب وزيادة طاقات العمل ، وقد تسببت الأزمة الاقتصادية فى ضعف الطلب على منتجاتهم مع ارتفاع تكلفتها ، مما اضطر بعض المستثمرين وأصحاب المشروعات إلى تخفيض طاقات العمل ، وخفض أجور العاملين.

ويشير د.طوبار إلى حقيقة يجب الانتباه إليها ، وهى إذا كانت الحكومة تعتمد على القطاع الخاص فى إدارة عملية التنمية فى مصر ، فيجب أن تهيأ لها الظروف المناسبة للعمل والمتمثلة فى تذليل العقبات الروتينية والإدارية ، من حيث تخفيض الجمارك على الآلات ومستلزمات الإنتاج ، حيث تصل هذه الجمارك إلى ٣٠٪ من ثمن الآلات .

وهى بذلك تزيد من عبء تكلفة المنتج إضافة إلى انتعاش حركة العرض والطلب بالسوق ، حتى يزيد الإنتاج ، وتتوسع الشركات فى خطوط إنتاج جديدة ، فبسبب الظروف المحلية والعالمية تصل مساهمات القطاع الخاص فى خطة التنمية إلى ٣٠٪ وليست ٧٠٪ كما تعلن الحكومة.

وهذه ليست قوة القطاع الخاص على العمل ، وإنما هذه الظروف هى التى جعلت الحكومة تفشل فى السيطرة على ارتفاع الأسعار ، والحد من نسب البطالة ، وهى نفس الظروف التى جعلت القطاع الخاص لا يستطيع العمل بكامل قوته.

ان الخصخصة والسوق الحرة مجرد شعارات لم تستطع الحكومة أن تطبقها بعد ، فالسوق الحرة تعنى حرية العرض والطلب ، فكيف تقيد هذه الحرية بالقانون والمحتكرين؟!.

انعدام المنافسة

ويقول محمد العطار"رئيس شعبة الأدوات الرياضية باتحاد الغرف التجارية": الفلسفة الاقتصادية فى مصر تعانى من اختلاط غريب بين الفكر الرأسمالى والفكر الاشتراكى ، فبالرغم من تبنى الحكومة أفكار ومبادئ الفكر الرأسمالى والسوق الحرة ، إلا أنها مازالت تدير سياساتها الاقتصادية بالفكر الاشتراكى .

وأبسط مثال على ذلك انعدام المنافسة بين القطاع العام ، والقطاع الخاص ، والتى تطبقها الحكومة فى سياساتها الاقتصادية من خلال اختصاص بعض الجهات التابعة للدولة بمستلزمات الإنتاج ، فى الوقت الذى يضطر فيه القطاع الخاص إلى توفير احتياجاته من السوق السوداء ، وعلى سبيل المثال فى "أزمة الدقيق" قامت الحكومة بدعم الدقيق ، واختصت به مطاحن ومخابز القطاع العام ، لإنتاج خبز مدعم ، فى الوقت الذى لم تجد فيه مطاحن ومخابز القطاع

الخاص الدقيق لإنتاج التزاماتها من الخبز البلدى ، والأفرنجى ، فاضطرت إلى شراء الدقيق من السوق السوداء بأسعار أعلى من أسعاره ٣٥٪ وكانت النتيجة وجود خبز مدعم بأسعار وجودة أقل من الخبز البلدى والأفرنجى الذى ينتجه القطاع الخاص.

كذلك الوضع فى الصناعة ، فبعض المصانع التى مازالت تتبع وزارة قطاع الأعمال ، تعفيها الدولة من الجمارك ، وتوفر لها مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة ، بينما مصانع القطاع الخاص تعانى توفير مستلزمات الإنتاج وارتفاع سعرها يوما بعد يوم ، والنتيجة ارتفاع أسعار منتجات القطاع الخاص بسبب ارتفاع تكلفتها.

كل ذلك ، يجعل المنافسة غير شرعية بين منتجات القطاع العام والقطاع الخاص وتظهر الصورة وكأن القطاع الخاص قطاع استغلالى ، ولايراعى مصلحة الطبقة محدودة الدخل ، وإذا كنا نريد فعلا تطبيق الفكر الحر ، فإن على الدولة أن ترفع يدها عن القطاع العام ، ليعمل بدون مساعدة من الدولة ، أو أن عليها مساعدة الاثنين.

بمعنى توفير مستلزمات الإنتاج المدعم للقطاعين العام والخاص ، أو ترك الاثنين لتصبح المنافسة شريفة ، ويصبح للسلعة الواحدة سعر واحد ، هو سعر التكلفة ، لابد أن نتخلى عن الفكر الاشتراكى بكل مشاكل القطاع العام ، لنبدأ فكرا جديدا يقوم على أساس قاعدة العرض والطلب.

ويشير العطار إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص فى كافة القرارات والسياسات الاقتصادية باعتباره شريكا أساسيا فى عملية التنمية ، ومايحدث الآن من مشاركة الحكومة للقطاع الخاص هو مجرد مشاركة استشارية عادة لاتأخذ بها الحكومة بينما تطبق القرارات والسياسات التى تراها مناسبة ، متجاهلة رأى المنفذين والمطبقين لهذه السياسة ، فتكون النتيجة أن يعمل القطاع الخاص فى اتجاه حسب رؤيته لحركة السوق ، وتسير الحكومة فى اتجاه معاكس حسب السياسات النظرية التى يضعها الخبراء .

نحن لانستهين برأى الخبراء والمتخصصين ، لكن لاينبغى تجاهل رأى رجال الأعمال والتجار والصناعيين المتعاملين بالسوق.

فقد آن الأوان لفصل السياسات النظرية عن الواقع العملى ، وبدلا من أن يصدر القرارات ، ويرسم السياسات الاقتصادية أساتذة الجامعات ، وخبراء الاقتصاد ، لابد من تولى التجار ورجال الأعمال رسم سياسات السوق ، وخطط التنمية .

فرجل الأعمال الناجح الذى يدير مؤسسة اقتصادية قوامها أكثر من خمس شركات ، تعمل فى أكثر من اتجاه ، قادر على النجاح الإدارى وتخطيط سياسة اقتصادية ناجحة .

والمثال على ذلك ايطاليا ، فرئيس الوزراء بها من أنجح رجال الأعمال ، مما جعله يقود الصناعة الإيطالية بنجاح . ويعرف كيف يستفيد من المتغيرات العالمية لصالح صناعته المحلية .

محاولة للبقاء

يؤكد السيد أزمان "عضو شعبة المستوردين ورجل أعمال" أن صورة القطاع الخاص فى بعض الأذهان لاتخرج عن كونهم حفنة من اللصوص الذين أقاموا مشروعات وهمية ، وسرقوا البنوك ، وهربوا للخارج ، والحقيقة غير ذلك ، فالقطاع الخاص الذى نحمله المسئولية وقيادة السياسة الاقتصادية ، هم التجار ، والصناع ، ورجال الأعمال الذين يعملون فى السوق منذ سنوات ، ولديهم مشروعاتهم الناجحة ، ويعمل لديهم آلاف المصريين.

هذا هو القطاع الخاص الذى لو توافرت له الفرصة والمناخ الجيد لحقق انتعاش السوق ، ولتغيرت الصورة الاقتصادية ، أما الاتهامات التى يوجهها البعض إلى القطاع الخاص باعتباره السبب فى رفع الأسعار ، فيمكن الرد عليهم بأن السبب فى ذلك هو الحكومة بشكل غير مباشر ، فعندما اتخذت الحكومة قرار تحرير سعر الصرف ، لم تأخذ رأى القطاع الخاص ، ولم تضع تصورا لنتائج هذا القرار ، فكان من الطبيعى ارتفاع سعر الدولار ، وانخفاض قيمة الجنيه ، وارتفاع تكلفة الإنتاج ، بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة ، التى تدخل بشكل مباشر وغير مباشر فى كل السلع التى نتعامل معها سواء كانت سلعا أساسية أو سلعا كمالية .

كما تقوم الحكومة بتقييد القطاع الخاص بالتزامات أخرى ، غير مستلزمات الإنتاج ، مثل الضرائب بأنواعها ، وآخرها ضريبة المبيعات . والجمارك ، التى زادت بعد تحرير سعر الصرف مما يضاعف من تكلفة السلعة .

ويشير السيد أزمان إلى أن حالة القطاع الخاص ، والتجار الشرفاء اليوم فى أسوأ حال ، وما يحدث منهم ، إنما هو محاولة لاستمرار عملهم ، فبسبب الأزمة الاقتصادية ، وضعف الطلب ، أغلق أغلب رجال الأعمال وأصحاب المصانع مشروعاتهم ، والبعض الآخر يحاول عبور الأزمة بأى شكل من الأشكال ، سواء بتخفيض عدد العمال ، أو بتقليل أجورهم ، أو بتخفيض خطوط الإنتاج ، وبالتالى كيف -فى ظل هذه الظروف- نطالب المستثمرين بزيادة مشروعاتهم ، ونحملهم مهمة تشغيل الشباب ، بالإضافة إلى زيادة موارد الدولة ، من خلال الالتزام فى دفع الضرائب ، وسداد حصيلة الصادرات والسياحة من الدولارات .

إن مايحدث اليوم هو محاولة للبقاء فى السوق ، وليس هذا وقت زيادة الاستثمار والمساهمة فى عملية التنمية ، التى هى مهمة الدولة .

ضعف المشاركة العملية

فى تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، ودور القطاع الخاص فى عملية التنمية-الذى أصدره "مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة" تحت اشراف د.مصطفى كامل السيد : كشف التقرير عن حرص رجال الأعمال على التواجد فى الساحة السياسية والإعلامية ، والتواصل مع المثقفين ، من خلال مراكز الأبحاث والمنتديات الفكرية ، بالإضافة إلى الانقسامات فى صفوف رجال الأعمال ، وتباين مواقفهم ، سواء فى القضايا الاقتصادية أو السياسية ، وأبرزها مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية.

ويشير التقرير إلى أن الغالبية الكبرى من وحدات القطاع الخاص تعانى من ضعفها التنظيمى ، إما لغياب إطار تنظيمى كحال ملايين الفلاحين ، بعد تراجع الجمعيات التعاونية ، وضعف اهتمام نواب الشعب ، أو لقلة هذه الجمعيات ، التى على غرار جمعيات رجال الأعمال ، وهى منظمات جديدة ذات حضور إعلامى بارز ، وتعدد صلاتها الداخلية والخارجية ، ومهمتها تهيئة المناخ الاقتصادى المساعد لرجال الأعمال ، وتبنى وجهة نظرهم فى العمل.

التنمية الاقتصادية

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية ، فمنذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى الدعوة للدور الرائد للقطاع الخاص ، دعمت الدولة

القطاع الخاص بعدد من الممارسات يمكن إجمالها فى تغليب أشكال الملكية ، وأساليب الإدارة الخاصة فى الاقتصاد **"الخصخصة"** بهدف تقليل منافسة المشروعات الحكومية والعامة ، وتنمية الدور المباشر لهذا القطاع فى المبادرات ، واتخاذ القرارات المؤثرة فى الإنتاج ، والتراكم ، والتبادل التجارى الخارجى ، وتشغيل العمالة ، وتقليص دور القطاعين الحكومى والعام فى الدور المعاون للقطاع الخاص ، سواء فى توفير البنية الأساسية ، أو فى الإنتاج ، وفى ظل سياسة تدعيم دور القطاع الخاص ارتفعت مساهمته فى الإنتاج المحلى الإجمالى من ٦٢.٤٪ إلى ٧٠٪ ، إلا أن مساهمته لم تستطع استعادة المستوى الاقتصادى قبل ثورة يوليو والذى بلغ ٨٥٪.

وفي مجال الصادرات

كما أن مساهمة القطاع الخاص فى الصادرات مازالت ضعيفة ، وبالنسبة إلى دوره فى استيعاب العمالة ، فإن دوره الرسمى مازال محدودا ، الأمر الذى ساهم فى ارتفاع معدل البطالة إلى ٩٪ حيث لم يستوعب القطاع الخاص غير ٨.٩٪ من إجمالى العمالة فى القطاع الرسمى عام ١٩٩٨.

وتصل هذه النسبة للإناث إلى ٤.٨٪ ، وإن كانت الحكومة تلقى على عاتقه عبء تشغيل ٧٠٪ من حجم العمالة.

الإسكان .. بدرجة ملحوظة

وحول دور القطاع الخاص فى توفير السكن أوضح التقرير زيادة الاستثمارات فى الإسكان بدرجة ملحوظة وصلت إلى ٦٩٪ عام ٩٥ ، وارتفعت إلى ٧٣٪ عام ٩٦ ، وتجاوزت ٩٠٪ عام ٢٠٠٠ ، إلا أن معظم استثماراته اتجهت إلى بناء الإسكان الفاخر ، وفوق المتوسط ، فى الوقت الذى يعجز فيه ربع سكان مصر عن الاستفادة من هذه المنشآت.

رجال الأعمال:

تضارب الفلسفة الاقتصادية ليس فى صالح العمل !

تقارير رسمية:

الغالبية الكبرى من وحدات القطاع الخاص .. تعانى ضعف التنظيم

وفى الاستثمار المحلى ارتفعت مساهمته عام ٨٨/٨٧ ثم أخذ فى الانخفاض مع بداية التسعينيات وارتفع ثانية فى منتصف التسعينيات ، وانخفض مرة أخرى مع بداية عام ٢٠٠٠ وذلك يدل على الأداء غير المنتظم.

خدمات التعليم

وبالنسبة لدور القطاع الخاص فى خدمات التعليم ، أكد التقرير أن فتح مجال الاشتغال للقطاع الخاص فى التعليم -تحت تأثير محدودية موارد الدولة فى الإنفاق ، وفى إطار تبنى سياسة مشاركة القطاع الخاص فى صورة تبرعات ، ودعم لجهود الدولة -أظهر نوعا جديدا من التعليم الخاص ، سواء فى المدارس أو الجامعات ، مما يؤدى على المدى البعيد إلى تعميق عدم التكافؤ بين المواطنين ، والأخطر من ذلك أنه أنشىء مايسمى **"السوق الموازى للتعليم"** ، فمنذ الثمانينيات ، شهد قطاع التعليم زيادة فى نصيب الفرد فى الانفاق التعليمى ، والذى يتمثل فى الدروس الخصوصية ، والكتب الخارجية ، ويصل هذا الانفاق إلى ٣٥٪ من متوسط تكلفة الفرد فى التعليم الحكومى ، وبالرغم من ذلك فقد لقى التعليم الخاص اقبالا شديدا نظرا لرداءة التعليم الحكومى ، كما أنه امتص جزءا من العمالة ، ووفر ملايين الدولارات التى كان ينفقها الأغنياء فى التعليم بالخارج.

ماذا عن دور الدولة

يقول اللواء على محمد محمد على "رئيس حى الموسكى" القطاع الخاص المصرى يستطيع المساهمة فى عملية التنمية والقيام بدور فعال فى توظيف الشباب ، وتوفير السلع ، وزيادة إنتاجها ، مع خفض أسعارها ، ونظرا لزيادة المعروض والطلب عليها .

فالقطاع الخاص تحمل أكثر من ٧٠٪ من تشغيل الشباب ، وإن كان يعانى فى الفترة الأخيرة من بعض الأزمات لذا يجب على الحكومة مساعدة القطاع الخاص ، وتذليل العقبات أمامه لينشط ويزيد من مساهمته فى عملية التنمية فرغم تبنى الحكومة الفكر الرأسمالى الحر ، إلا أن دولاب العمل مازال يسير بالفكر الاشتراكى ، بداية من الدستور ، ومرورا بالقوانين والتشريعات التى صدرت منذ أكثر من خمسين عاما ، لتخدم الفكر الاشتراكى ، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج .

وبعد تغير السياسة الاقتصادية العالمية ، وظهور متغيرات جديدة تفرض على الدولة تقليص دورها ، وإتاحة الفرصة لرأس المال المحلى والأجنبى فى التملك والتخطيط.

لذا وجب على الدولة تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص حتى نستفيد من مشاركته وجهوده فى عملية التنمية التى ستصب حتما فى صالح المجتمع .

ولا يعنى ذلك إلغاء دور الدولة ، وإنما المتغيرات الجديدة تفرض على الدولة دوراً آخر تلعبه فى المرحلة الحالية ، وهو الإشراف والمتابعة والرقابة ، مع تهيئة المناخ المناسب للاستثمار من خلال تغيير القوانين الخاصة بالجمارك والضرائب ، وتوفير مستلزمات الإنتاج ، وإلغاء المعوقات الإدارية والروتينية ، وكثرة الجهات التى يتعامل معها المستثمر ، مما يتسبب فى ضياع الوقت فى زمن يتطلب الإنجاز السريع .

لذا يجب عمل ثورة إدارية ، وتشريع قوانين تناسب هذه المرحلة ، وتوفير مزايا تشجع على الاستثمار ، مثل الإعفاء الضريبى لسنوات معينة ، حسب نوع المشروع ، وتشجيع رجال الأعمال والصناعيين على إقامة مشروعات عملاقة تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة ، وترفع من شأن الصناعة المصرية ، وتوفير بعض المزايا مثل توفير الأرض بأسعار مخفضة ، وتخفيض الجمارك على الآلات المستوردة ، وتوفير مستلزمات الإنتاج المحلى والمستورد .

كما يجب تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة ، وتملك الأراضى ، وزراعتها ، مع توفير المياه ومستلزمات الزراعة ، وتدريبهم على الزراعة الحديثة ، وعمليات التسويق والتصدير .

فالملاحظ أن القطاع الخاص يحرص على إقامة المشروعات البسيطة ذات الربح السريع ، أما المشروعات العملاقة -خاصة الصناعية- فهو يهرب منها لكثرة مشاكلها ، وتأخر عائدها ، لذا وجب علينا تشجيع المستثمرين وتحفيزهم على إقامة هذه المشروعات التى تساهم فى عملية التنمية بشكل مباشر.

قضية أموال التأمين الاجتماعي تأخذ مسارات جديدة

الحكومة سحبت ١٥٠ مليار جنيه لمشروعات البنية التحتية ومشروعات أخرى

المالية تقدم خطة شاملة لعلاج المشكلة وتطوير صناديق التأمين الاجتماعي

تحقيق : **عبده مصطفى**

عاد الحديث مرة أخرى عن قضية أموال التأمين الاجتماعي ومديونية الحكومة التي تجاوزت مبلغ ١٥٠مليار من الجنيهات لصالح هذه الصناديق .. ارتفعت درجة حرارة المناقشات بين الأطراف المعنية بهذه القضية .. وزارة التأمينات.. ووزارة المالية .. اتحاد العمال .. لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب خاصة بعد وجود توجه لدى الحكومة لضم ماتبقى من أموال التأمين الاجتماعي لدى بنك الاستثمار القومي إلى وزارة المالية لاستخدامها في سد العجز في الموازنة.

الحقيقة أن أموال التأمين الاجتماعي أو أرصدة التأمينات المودعة لدى بنك الاستثمار القومي كانت محط أنظار الحكومة منذ فترة طويلة .. فقد تم سحب مبالغ من هذه الأموال في مشروعات البنية التحتية وأخرى في استثمارات المدن الجديدة والمرافق وبعض المشروعات الاقتصادية التي لم تحقق عائدا حتى الآن أو التي حققت خسائر مادية كبيرة .. بل قيل أيضا إن بعض هذه الأموال استخدمت في تعويم بعض شركات القطاع العام قبل خصخصتها وعندما تم البيع لم يسترد بنك الاستثمار ما على هذه الشركات من أموال!!.

الحكومة إذن بدأت في سحب هذه الأموال منذ عدة سنوات وعندما وصل الرقم إلى درجة الخطورة صدر قانون بنقل تبعية بنك الاستثمار إلى وزارة المالية وأن تحل وزارة المالية محل بنك الاستثمار في مديونيتها لصناديق التأمينات!!.

بل ظهر اتجاه لضم هذه الأموال إلى الخزانة العامة وإدراج المعاشات المستحقة كبند في الموازنة العامة للدولة ، وبهذا يتم علاج عجز الموازنة وتخفيف الأعباء عن الحكومة بل وخفض قيمة الدين الداخلي نفسه ، ومن هنا اعترضت وزارة التأمينات والاتحاد العام لنقابات عمال مصر إذ أن أموال التأمين الاجتماعي أموال خاصة و ليست حكومية ويتم اقتطاعها من دخول المؤمن عليهم شهريا وبانتظام ليجدونها عند طلبها وسبب تراكم هذه الأرصدة الآن يرجع إلى أن معدل الدخول في النظام التأميني مازال مرتفعا عن معدل الخروج منه ومع استمرار برامج الخصخصة وقلة دخول العمالة الجديدة المؤمن عليها في النظام سيضطر النظام إلى السحب من هذه الأرصدة لتغطية الالتزامات المتزايدة نظرا لتوقع انخفاض الايرادات السنوية في مواجهة المدفوعات المستحقة خلال السنوات القادمة.

وحول هذه القضية يقول عبد الحميد أبو زيد خبير التأمين الاجتماعي : إنه لايجوز تسمية هذه الأموال بأنها احتياطي أو فائض ولكن التسمية الصحيحة لها أنها مدخرات للمؤمن عليهم لحين طلبها ، وإذا كانت موارد صناديق التأمين الاجتماعي تعتمد أساسا على الاشتراكات وريع استثمار هذه الاشتراكات أدركت إلى أي مدى يجب استثمار أموال التأمين الاجتماعي بكفاءة عالية لتخفيض تكلفة الخدمة التأمينية المتمثلة في الاشتراكات والتي تصل حاليا للعامل وصاحب العمل إلى ٤٠٪ من الراتب الشهري كما أن استثمار هذه الأموال بنجاح ضرورة تفرضها تدني القيمة الفعلية للجنيه المصري والحاجة الماسة إلى انتشال أصحاب المعاشات من غول ارتفاع الأسعار وذلك بتوفير زيادة سنوية تماثل الزيادة في الأسعار ، كذلك يمكن من خلال الاستثمار الأمثل لهذه الأموال إيجاد المشروعات الكبيرة التي تسهم في تخفيف كارثة البطالة التي تهدد المجتمع بأفدح الأخطار والمشكلات الاجتماعية المدمرة ، وذلك من خلال تشغيل الشباب في المشروعات التي يتم إنشاؤها بهذه الأموال.

ولاشك أن وجود هذه الأموال الكبيرة في صناديق التأمين الاجتماعي الآن فرصة يجب اقتناصها لأنها قد لاتتكرر بعد الآن ، وهذا تحد كبير يواجه النظام التأميني في خلال المرحلة القادمة ويجب على القائمين على هذا النظام الإسراع باغتنام هذه الفرصة.

استثمار أموال التأمين الاجتماعي إذن ضرورة تفرضها الالتزامات المطلوبة من النظام ولكن كم بلغت قيمة هذه الأموال وكيف يتم استثمارها الآن؟

وفقا لأحدث تقرير لوزارة التأمينات بلغت قيمة المال الاحتياطي لعمليات التأمين في السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١ مبلغ ١٧١.٥٦٤ مليار جنيه ويتم استثمارها على النحو التالي:

٩٢.٢٠٪ من اجمالي الاستثمارات لدى بنك الاستثمار القومي ٢.٩٪ من إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية ومشروعات استثمارية (أسهم في شركات وبنوك وسندات أجنبية وسندات حكومية).

ويتم استثمار باقي المبلغ طرف وزارة المالية في صكوك الخزانة العامة والمحافظات بقيمة ٣٠٢٨.٧مليون جنيه وفي سندات حكومية بقيمة ١٨١.٦ مليون جنيه.

عن أموال التأمينات الاجتماعية ومساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة واستخدام الحكومة لهذه الأموال في المشروعات القومية وإنجاز الخدمات العامة تحدث الدكتور محمد عبد الحليم مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي فأوضح ، أن ديون الحكومة للتأمينات بلغت ١٤٦ مليار جنيه وأن الحكومة تقوم بدفع إعانة سنوية تبلغ ٧.٣مليار جنيه بهدف مواجهة الزيادة في أعباء المعيشة وطالب بعدم دراسة الموضوعات والأمور التي تسهم نظم التأمين الاجتماعي بمعزل عن المواطنين أو في سرية وخاصة مايتعلق منها بنقل تبعية صناديق التأمين الاجتماعي من وزارة التأمينات إلى وزارة المالية ، وإدماج أموال التأمينات في الموازنة العامة للدولة أو التوجه نحو نظام دفع المعاشات عند الاستحقاق بدلا من النظام التراكمي الحالي.

الأستاذ محمد حامد الصياد وكيل أول وزارة التأمينات السابق يقترح علاجا لهذه المشكلة يتمثل في اتخاذ عدد من الإجراءات التي

تكفل سلامة النظام التأميني ووضعه على الطريق الصحيح وهذه الإجراءات هي:-

-بحث العلاقة بين نظام التأمين الاجتماعي والخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي وتحديد مسئوليات كل طرف في ضمان التدفق النقدي اللازم لتغطية الإنفاق على المزايا.

- إعادة النظر في سياسة الزيادات السنوية للمعاشات بمراعاة التضخم مع بحث إمكانية تخصيص موارد معينة لتمويل هذه الزيادات بدلا من الاعتماد على الخزانة العامة.

- تدبير المالية للموارد اللازمة لسداد مديونياتها لصناديق التأمين الاجتماعي.

-اتباع أساليب متعددة لاستثمار أموال التأمين الاجتماعي لتحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال بمراعاة عاملي الضمان والسيولة.

- ترشيد الإنفاق التأميني وإعادة النظر في بعض المزايا والحد من الإسراف وذلك حرصا على التوازن المالي للنظام.

-منح صناديق التأمين الاجتماعي الحرية في اختيار أوجه الاستثمار لجزء من أموالها وتحقيق عائد مناسب وتعديل النصوص القانونية وإنشاء هيئة متخصصة لاستثمار أموال التأمينات.

التأكيد على أن أموال التأمينات أموال خاصة للمواطنين لايجوز إدخالها في ذمة الخزانة العامة لأن في ذلك معنى المصادرة كما أن نقل تبعية التأمينات إلى وزارة المالية فيه خلط بين القطاع الحكومي والقطاع الاقتصادي كذلك فإن اقتراح اسقاط الديون التأمينية فيه تعد من الحكومة على أموال المواطنين ويجب البحث عن وسائل أو بدائل أخرى لعلاج العجز المالي وسداد أموال التأمين الاجتماعي.

انتهى كلام الأستاذ محمد حامد الصياد وكيل أول وزارة التأمينات السابق حول مقترحاته لإعادة الهيكلة الاقتصادية لنظام التأمين الاجتماعي ولكن ماهي وجهة نظر وزارة المالية أحد الأطراف الرئيسية في هذه القضية!!.

قامت وزارة المالية بإعداد تقرير للعرض على مجلس الوزراء حول الأسلوب الأمثل لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية حتى تتمكن من تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة والتي تتحمل ١٨ مليار جنيه سنويا تسهم بها في رفع المعاشات لصندوقي العاملين في الحكومة والقطاعين العام والخاص.

وأكد الدكتور مدحت حسانين وزير المالية أن هذا التقرير يتضمن خطة شاملة لتطوير صناديق التأمين الاجتماعي ضمن إطار معالجة شاملة للخلل المالي الموجود بين مواردها ونفقاتها وأسلوب إدارة فائض أموال التأمينات وتنويع المحافظ المالية بالإضافة إلى معالجة مديونية الحكومة لصالح الصناديق والتي تصل إلى ١٥٧ مليار جنيه.

وأشار وزير المالية إلى أن المجلس سيناقش سداد جزء من الديون الحكومية لصالح التأمينات مقابل نقل تبعية عدد من الهيئات الاقتصادية والشركات إلى هيئة التأمينات الاجتماعية لضمان استثمار أموالها بعيدا عن المخاطرة.

وأن من بين الشركات المطروحة الشركة المصرية للاتصالات وبعض مصانع الأسمدة وبعض شركات التأمين العامة بالإضافة إلى هيئات أخرى يجرى دراسة أوضاعها.

وأكد الوزير أن استبدال ديون الحكومة للتأمينات بنقل تبعية وملكية عدد من الهيئات الاقتصادية للتأمينات سوف يسهم في توفير السيولة المالية اللازمة للصناديق كما يؤدي إلى خفض العجز في الموازنة إلى أقل من ٣٪ لأن الوزارة كانت ملتزمة بتدبير مبلغ ١٨مليار جنيه تأمينات ومعاشات بالإضافة إلى أقساط الدين لصالح التأمينات.

وزارة المالية إذن -وكما أكد وزيرها د.مدحت حسانين- قدمت خطة شاملة لمجلس الوزراء لحل مشكلة مديونية الخزانة لصناديق التأمين الاجتماعي تعتمد في الأساس على بيع مجموعة من الشركات للتأمينات

وقد تثور عدة تساؤلات حول مدى كفاءة جهاز التأمينات حاليا في إدارة وتشغيل ومتابعة هذه الشركات خاصة وأن هذا الجهاز مثقل حاليا بأعباء تطبيق أربعة قوانين للتأمين الاجتماعي فضلا عن مشاكله الأخرى خاصة تلك المتعلقة بتهرب أصحاب الأعمال من الاشتراك عن العمال وتزايد الخروج من النظام بفعل نظام الخصخصة والمعاش المبكر، فهل يمكن لهذا الجهاز بوضعه الحالي أن تضاف إليه أعباء جديدة تتمثل في إدارة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتخصصة جدا والمتنوعة ودون أن تحدث أي أخطاء أو خسائر قد تؤثر على أموال المؤمن عليهم؟!.

عموما لن نسبق الأحداث.. وننتظر حتى تستقر الأمور وتتضح الصورة بشكلها النهائي.. لكن قبل أن ننهى هذا التحقيق كان من الضروري أن نتطرق لوجهة نظر وزارة التأمينات في هذه القضية لأنها الجهة الأولى المسئولة عن أموال التأمين الاجتماعي في مصر.

فقد أكدت الدكتورة أمينة الجندي وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية على أن الوزارة تعطى اهتماما كبيرا لأصحاب المعاشات وتعمل على تحقيق الاستقرار النفسي لهم كما أن الدولة ترعى مصالحهم وتتحمل بحوالي ٧٠٪ زيادة سنوية لقيمة المعاشات لإعانة أصحاب المعاشات على مواجهة التضخم وأعباء الحياة، وهذا يؤكد حرص الدولة على أموال التأمينات وأصحابها.

أما بالنسبة لما أثير حول نقل تبعية إيداعات أموال التأمينات لدى بنك الاستثمار القومي إلى الحكومة على أن تقوم الحكومة بسداد المعاشات عند الاستحقاق فقد أوضحت الدكتورة الوزيرة أن هذا كان مجرد اقتراح وعند مناقشته لم يتم إجازته لعدة أسباب أولها أن أموال التأمينات تعتبر ودائع تخص أصحاب المعاشات واحتياطيات نقدية للنظام التأميني يتم التصرف فيها عند الضرورة وثانيا عدم دستورية استيلاء الدولة على أموال المواطنين وثالثا أن الحكومة قد أكدت على أن المبالغ التي تم سحبها من بنك الاستثمار القومي تم استثمارها في أصول خاصة بالدولة أصول ثابتة في بنية أساسية وأن قيمة هذه الأصول تزيد على قيمة المبالغ التي تم اقتراضها من البنك.

وأشارت الدكتورة الوزيرة إلى أن التأمينات قد أصبحت فعلا بحاجة لهذه الأموال الآن خاصة بعد تزايد عدد أصحاب المعاشات ووصول النظام التأميني لمرحلة يحتاج فيها للسحب من الاحتياطيات القديمة.

والخلاصة أن أموال التأمين الاجتماعي ليست جزءا من أموال الدولة ولكنها تخص المواطنين، ومن هنا يجب أن يقتصر دور الدولة على الإشراف والتوجيه ودعم النظام وحل مشاكله دون الأخذ من أمواله وفي حالة رغبة الدولة في الحصول على قروض من النظام يجب الالتزام بالسداد والربحية مثلها مثل غيرها من المؤسسات.

من ناحية أخرى ووفقا للمتغيرات الجديدة فإنه من الضروري دراسة إنشاء جهاز اقتصادي متخصص بوزارة التأمينات يتولى استثمار أموال وأصول التأمينات الاجتماعية وإدارة ماقد يؤول إليها من شركات وعلى أن يضم هذا الجهاز نخبة متميزة من الأساتذة والعلماء ورجال الأعمال المتخصصين والقادرين على اتباع الأساليب العلمية الحديثة بحيث يصبح النظام التأميني قادرا على التطوير وحل مشاكله بنفسه دون الاستعانة بتمويل إضافي من الدولة.

حتى ولو وصلنا إلى ٩٠ مليون نسمة

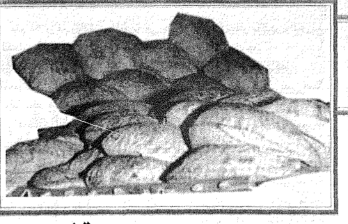
محصولنا من القمح يحقق الاكتفاء الذاتى بشروط !!

فى سياق هذا التحقيق عن" محصولنا من القمح ، وعدم كفايته للاستهلاك المحلى " .. نقف على الخطوات الجادة ، والخطط الاستراتيجية المستنيرة ، التى أقرتها وتأخذ بها الدولة ، على طريق التوسع الأفقى فى زراعة القمح ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى منه .

والواقع ، أن كل ما جاء فى هذا التحقيق ، من الآراء والأفكار ، والإحصاءات ، والحيثيات ، إنما كلها تجعلنا نمتلئ بالأمل ، فى أن مصر المحروسة ، بشعبها الطيب ، سوف ينعم بما هو أهل له كدولة زراعية ، بنعمة الاكتفاء الذاتى من الغذاء .

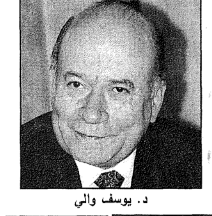
ونحن فى هذا التحقيق ، نصدق كل ما جاء فيه على ألسنة المسئولين .. لأن فيه حماسا حقيقيا ، تجاه أن تنهض مصر من عثرتها ، فى تحقيق الغذاء الوطنى ، بـ٧٠ مليون نسمة دون اللجوء إلي استيراد القمح والأذرة بالديون ! ولأن هناك خططا جادة ، نحو تحقيق هذا الهدف القومى الكبير

■ تحقيق : **محمد رمضان**



• استصلاح الأراضى أحد التحديات التى تواجه الدولة بسبب الزيادة السكانية

• تخصيص ٣٢٦ مليون جنيه لاستصلاح ٢٣٢٧٤ فدانا خلال ٣ سنوات



د. يوسف والي



د. مختار خطاب

د. محمود أبوزيد



م.محمد إبراهيم سليمان



فى البداية يقول الدكتور مختار خطاب " وزير قطاع الأعمال " إن الدولة تولى اهتمامها لعملية استصلاح الأراضى وتمليكها ولذلك وافق مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عاطف عبيد على القرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية للمشروعات القومية الكبرى برئاسة الدكتور يوسف والى " نائب رئيس الوزراء " ووزير الزراعة " وذلك بناء على طلب وزير قطاع الأعمال العام بالتصديق على استخدام مبلغ ٣٢٦ مليون جنيه من المبالغ المتاحة لدى الشركة القابضة للتجارة خلال ثلاث سنوات ، لاستصلاح واستزراع نحو ٢٣٢٧٤ فدانا ، بمشروع تنمية جنوب الوادى وكذلك مبلغ ٨٣ مليون جنيه مصروفات تشغيل لتدبير مستلزمات الإنتاج ، والخدمات الزراعية ، وغيرها مع تفويض وزير قطاع الأعمال العام باستخدام المبالغ اللازمة لأعمال الاستصلاح والاستزراع ، من المبالغ المتاحة فى أى من الشركات القابضة الأخرى إذا لزم الأمر ، كذلك وافق المجلس على ما انتهت إليه اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى الصادر من الدكتور نائب رئيس الوزراء ، ووزير الزراعة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد أعمال ومشروعات البنية الأساسية والداخلية فى مشروعات استصلاح الأراضى ، وقد تضمن تقرير اللجنة أسعار الأراضى المستصلحة فى حالة التصرف بالبيع بحيث لا يقل سعر الفدان عن خمسة آلاف جنيه ،بما فيها ثمن الفدان البور بخلاف البنية الداخلية ، وعلى أن يراجع السعر كل ثلاث سنوات فى ضوء نسبة التضخم السارية ، وتم تحديد سعر الفدان على أساس أن الدولة تتحمل تكاليف البنية الأساسية ، وكامل تكاليف البنية القومية ، وكامل تكاليف البنية الداخلية ، وتتضمن البنية القومية فى مجال الرى المجارى المائية والعمومية والرئيسية ، من ترع ومصارف والأعمال الصناعية عليها من الكبارى ، والهدارات والموزعات وغيرها ، ومحطات الرفع عليها ، والوحدات السكنية الملحقة بتلك المحطات .

الاستصلاح .. والزيادة السكانية

ويؤكد الدكتور محمود أبو زيد " وزير الرى والموارد المائية " أن استصلاح الأراضى يمثل أحد التحديات التى تواجه الدولة بسبب الزيادة السكانية مشيرا فى هذا الصدد إلى أن مصر عندما وقعت اتفاقية المياه عام ١٩٥٩ مع دول حوض النيل ، كان عدد السكان ٢٠ مليون نسمة ، أما الآن فقد وصل التعداد إلى حوالى ٧٠ مليون نسمة ، والحصة المائية لمصر لم تتغير .

ويشير الدكتور أبو زيد إلى أن الدولة أعدت خطة للتوسع الأفقى حتى عام ٢٠١٧ تقوم على استصلاح ٣.٢ مليون فدان ، منها ٥٢٠ ألف فدان فى توشكى ، و٦٢٠ ألف فدان على مياه ترعة السلام .

ونفى وزير الرى أن يكون مشروع توشكى سببا فى نقص المياه التى حدثت فى مياه الرى مشيرا إلى أن السبب يعود إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية بالأرز ، حيث وصلت إلى ١.٦٠٠ مليون فدان ، كما أن زراعات الأرز تستهلك ٢٥٪ من المياه المخصصة لمصر واعترف الوزير بأن هناك أخطاء فنية أدت إلى تناقص المياه ، بالإضافة إلى أن زيادة التوسع فى الاستصلاح خارج الدولة أدت إلى بعض السلوكيات الخاطئة فى استغلال المياه والتى تهدر مياه كثيرة من النيل ويشير سيادته إلى أننا نعمل حاليا على استغلال مياه الآبار والسيول ، وإعادة استخدام مياه الصرف .

تخصيص مساحات لبناء المنازل

وصرح المهندس محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية بأنه للحفاظ على الأراضى الزراعية ، تقرر تخصيص مساحات من الأراضى تتراوح ما بين ٢٠٠-٣٠٠ م لكل أسرة زراعية ، لتكون سكنا لها ويتم البناء عليها فى المناطق الصحراوية المتاخمة للأراضى الزراعية .

وذلك بهدف الحفاظ على الأراضى الزراعية

من التجريف والبناء عليها ، وسوف يتم تجهيز تلك الأراضى بجميع المرافق العامة من إنارة ورصف وأسواق ، ومدارس ، وغيرها لتوفير المناخ الملائم للحياة عليها ، على أن يتم البناء على تلك الأراضى طبقا لنماذج هندسية معتمدة من الوزارة.

٨ ملايين فدان صالحة للزراعة

ويقول د. سامى الفيلالى وكيل وزارة الزراعة لشئون الأرض والمياه والرى إن خطة الدولة تستهدف حتى عام ٢٠١٧ استصلاح ٣.٤ مليون فدان موزعة على عدة مناطق ومحافظات الجمهورية ، وتعتمد على المياه النيلية ومياه النيل المختلطة بمياه الصرف الزراعى ، والمياه الجوفية ، هذا وقد أثبتت الدراسات توافر مساحات من الأراضى تتجاوز ثمانية ملايين فدان صالحة للزراعة وذلك للتوسع الأفقى فى استصلاح الأراضى الزراعية وتساهم عملية التوسع الزراعى الأفقى فى إعادة توزيع سكان مصر على خريطتها ليصبح المعمور السكانى ٢٥٪ على الأقل من المساحة الإجمالية بدلا من ٥٪ حاليا .

ولاشك أن هذا سوف يحد من التعديات على الأراضى الزراعية وبخاصة القديمة التى تمثل ثروة لانستطيع تعويضها بفدادين الصحراء

ولذلك فإن وزارة الزراعة ترفض رفضا مطلقا أى محاولة للبناء على تلك الأراضى الزراعية سواء كان البناء مخططا أو عشوائيا .

ويقول الدكتور الفيلالى إن المساحة المزروعة فى الموسم الماضى وصلت إلى٥.٢ مليون فدان ، بلغ إنتاجها ٦.٨ مليون طن ، أى ٤٥.٣ مليون إردب بمتوسط إنتاجية يصل ١٨.٢ إردب للفدان ، وهى أعلى إنتاجية فى العالم ، وتعادل ٢.٥ ضعف المتوسط العالمى ومتوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ويزيد بحوالى نصف طن عن متوسط إنتاج الاتحاد الأوروبى - ومع ذلك - فإن الإنتاج لا يغطى سوى ما بين ٥٥٪ إلى ٦٠ ٪ من الاحتياجات ، حيث تبلغ جملة الاستهلاك المحلى من القمح ما بين ١٠.٥٠ إلي١١ مليون طن سنويا ولو تم خلط دقيق القمح بدقيق الذرة بنسبة ٨٠٪ للقمح ، و٢٠٪ للذرة وتعميمها على جميع مخابز الجمهورية لأمكن الوصول بنسبة الاكتفاء الذاتى من القمح إلى ٧٥٪

ويشير د. سامى الفيلالى إلى أن الوصول إلى هذه النسبة ، يعد إنجازا كبيرا مقارنة بما كان عليه الحال فى الثمانينيات ، حيث كانت المساحة المزروعة بالقمح لاتتجاوز ١.٤ مليون فدان ومتوسط إنتاجية الفدان فى حدود ٩.٢ أردب وبلغت جملة الإنتاج ١٣ مليون فدان تقريبا وبعد ذلك أخذت مساحة القمح في التناقص حتي وصلت ١.١٨ مليون فدان عام ٨٤ ورغم زيادة الإنتاجية إلى ١٠.٢أردب للفدان إلا أن الإنتاج الكلى لم يتجاوز ١٢ مليون إردب ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتى وقتها من القمح ٢٥٪ وابتداء من عام ٨٥ بدأت المساحة المزروعة بالقمح تتزايد ، حتى وصلت قيمتها العام الماضى وإلى ٢.٥ مليون فدان بماساهم فى رفع نسبة الاكتفاء الذاتى إلى ما يقرب من ٦٠٪ .

تحقيق الاكتفاء الذاتي ممكن

يقول الدكتور عبد العظيم الطنطاوى " وكيل الوزارة للإرشاد الزراعى " إننا إذا أردنا تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح فيجب الاهتمام بأمرين أساسيين

الأول : زيادة المساحة المنزرعة بالقمح

والثانى : زيادة إنتاجية الفدان

ولكى نحقق ذلك يجب أن نتبع الخطوات التالية :

وضع برنامج تسويقى ناجح تتولاه الحكومة ، وتشجع به المزارعين على زراعة القمح وبأسعار أقل من السعر العالمى ، وقد تم هذا العام رفع سعر توريد القمح إلى ١٤٥ جنيها للأردب بدلا من ١١٠ جنيهات ، وهى خطة جيدة لمواجهة ارتفاع سعر صرف النقد الأجنبى وسيكون من إيجابياتها زيادة إقبال المزارعين على زراعة القمح لأنه يحقق لهم ربحية عالية بالأسعار الجديدة .

ويأتى بعد ذلك إدراك المزارعين لأهمية محصول القمح من الناحية القومية باعتباره أفضل المحاصيل الشتوية من ناحية العائد الاقتصادى للفدان حيث يصل عائد الفدان إلى حوالى ٤آلاف جنيه .

ويشير د. الطنطاوى إلى أنه من عوامل زيادة الإنتاج للقمح ، استحداث دورة زراعية جديدة ، هى زراعة القطن عقب القمح فى المساحات التى زرعت بالقمح المبكر بعد الأرز ، مما يحافظ على زراعة محصولين استراتيجيين فى عام واحد ويؤكد سيادته أن مصر تستطيع الاكتفاء الذاتى من القمح بنسبة ١٠٠٪ وذلك بزيادة المساحة المزروعة بالقمح إلى ٣.٥ مليون فدان .

كما أنه يمكن زراعة القمح فى الأراضى الجديدة والمستصلحة خارج الوادى الضيق حيث يتم حاليا زراعة ٣٠٠ ألف فدان من هذه الأراضى والمخطط زيادتها إلى ٨٠٠ ألف فدان أى مطلوب العمل على زيادة متوسط المساحة المزروعة قمحا بمعدل ١٠٠ألف فدان سنويا ليس هذا فقط بل يجب العمل على زيادة إنتاجية الفدان إلى ما يقرب من ١٢٠ أردبا أى ٣ أطنان فى الفدان وداخل الأراضى القديمة لتنتج حوالى ٦ ملايين طن والباقى يمكن الحصول عليه من الأراضى الجديدة إضافة إلى إنتاج الزراعات المطرية فى حالة توافر الأمطار بالقدر والتوزيع الكافى للحصول على محصول جيد .

محصولنا يكفي استهلاكنا

أما الدكتور عبد السلام جمعة " رئيس لجنة الزراعة بالمجالس القومية المتخصصة ، ووكيل نقابة المهن الزراعية " فيؤكد أن الزراعة المصرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى ، حتى لو وصل تعداد سكان مصر إلى ٩٠ مليون نسمة .

وذلك يتحقق من خلال عدة محاور استراتيجية للتنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧ ، والتى قامت وزارة الزراعة بوضعها وهى : زيادة الإنتاج الزراعى للأراضى الزراعية وذلك باستخدام التكنولوجيا المتطورة فى عمليات الزراعة وتعظيم الاستفادة من وحدة المساحة من الأراضى الزراعية ووحدة المتر المكعب من المياه .

وعن إمكانية تحقيق مصر للاكتفاء الذاتى من القمح يشير الدكتور جمعة إلى أننا نستطيع ذلك وبنظرة موضوعية يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح لو نجحنا فى استصلاح ٣.٢ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ ، لأننا بذلك سيكون لدينا ١١.٢ مليون فدان تعطى مساحة محصولية تقدر بحوالى ٢٢ مليون فدان .

وهذه المساحة يمكن أن تتيح لنا زراعة ٤.٥ مليون فدان بالكانولا ، ومن ثم نغطى احتياجاتنا من الزيوت وكذلك زراعة ٤.٥ مليون فدان من الذرة ، و٥ ملايين فدان من القمح ، فضلا عن مليون فدان من القطن ، وأخرى من الأرز ، ومن ثم يمكن أن يصل إنتاجنا من الحبوب إلى ٣٠ مليون طن منها ١٠ ملايين طن قمح و٥ ملايين طن أرز و١٢ مليونا من الذرة .

وأوضح رئيس لجنة الزراعة بالمجالس القومية المتخصصة أن تحقيق الاكتفاء الذاتى ، يتطلب العمل على جميع المحاور ، وأهمها تحقيق التركيب المحصولى المتوازن ، والذى يمكن أن يتم بسهولة ، وبدون إجبار للمزارعين وذلك من خلال اتباع سياسات تسويقية واضحة ، تحقق للفلاح عائدا مجزيا .

ووضع هذا التركيب المحصولى يتطلب معرفة احتياجات المجتمع والتى تتمثل فى أننا نستورد سنويا ما بين ٥ إلى ٦ ملايين طن قمح ، و٥.٥ مليون طن ذرة

سوء استخدام محصول القمح

وبسؤال الدكتور عبد السلام جمعة عن سبب عدم كفاية إنتاجنا من القمح للاستهلاك المحلى يقول سيادته إن إنتاجنا هذا العام بلغ ٦.٨ مليون طن ، فإذا كان عدد سكان مصر حاليا ٦٨ مليون نسمة فإن نصيب كل فرد من المواطنين يكون ١٠٠ كيلو جرام سنويا وهذا النصيب للفرد يزيد عن متوسط نصيب الفرد عالميا والذى يبلغ ٦٥ كيلو سنويا .

هل من الممكن الاستغناء عن استـــيراد القمح؟

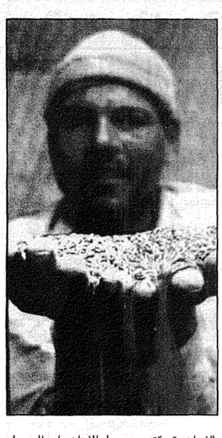
كتب -أحمد الطبراني :

أعلن الدكتور عبد الرحمن هاشم رئيس قطاع البحوث الزراعية بشرق الدلتا وسيناء فى المؤتمر الذى أقيم مؤخرا بالعريش تحت رعاية الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ومحافظ شمال سيناء اللواء أحمد عبد الحميد فى المؤتمر القومى العاشر لعلوم المحاصيل .

أنه بدأت زراعة القمح فى عام ٨٥/٨٤ فى مشروعى الخطارة والصالحية الجديدة بزراعة ٢٠ فدانا بالخطارة بنظام الرى بالرش وتحت نظام الرى المحورى بمشروع الصالحية الجديدة بمساحة ١٥٠فدانا وقد حققت زراعة القمح فى هذه الأراضى نجاحا كبيرا مابين ١٥-١٦إردبا للفدان وبعد ذلك انتقلت التجربة إلى غرب النوبارية ومديرية التحرير ووادى النطرون والأراضى المستصلحة حديثا تحت نظام الرى بالرش ، ثم قفزت المساحة إلى ثلاثة آلاف فدان بمشروع الصالحية والخطارة وغرب النوبارية فى السنوات المتتالية إلى أن وصلت إلى آلاف الأفدنة فى الفترة الأخيرة ومن هنا بدأت الحملات القومية للنهوض بمحصول القمح رأسيا ثم واكبتها تجربة زراعة القمح على الأمطار فى أواخر الثمانينيات بزراعة ١٥٠فدانا على الأمطار والسيول بسيناء والساحل الشمالى الغربى فى نفس الوقت وبنفس المساحة ، وكذلك على مياه السيول حتى وصلت المساحة الآن على الأمطار والسيول والآبار إلى أكثر من ٣٠٠ألف فدان بالأراضى الجديدة حيث حقق الفدان على المطر ٣ أرادب ، بدون تسميد فى الأراضى الرملية بمعدل ٣٠ك تقاوى للفدان وعلى مجارى السيول بمعدل ٤٠ك تقاوى للفدان وتحقق محصول الفدان على السيول حيث الأراضى طفلية خصبة من ٤-٦أرادب.

وبفضل السياسة الحكيمة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية والدكتور يوسف والى وصلت المساحة هذا العام ٢٠٠٣ إلى مليونين و٤٠٠ألف فدان ، وحققت ٨ .٦مليون إردب قمح وواكب ذلك فى الأراضى الصحراوية على الأمطار بشمال سيناء زراعة القمح بجوار العدس على أن يحل فى الشتاء التالى القمح محل العدس والعدس مكان القمح للمحافظة على خصوبة الأرض ورفع مستوى إنتاجية الفدان من القمح وأيضا أدخلت زراعة العدس على الأمطار بشمال سيناء.

ويضيف الدكتور هاشم وهو من أدخل زراعة القمح فى صحراء مصر أنه بذلك نكون قد اقتربنا من تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح حيث إن الاستهلاك الكلى يصل إلى حوالى ١١ مليون إردب ينتج منها ٨ .٦مليون إردب ويخلط الدقيق القمح مع دقيق الذرة بنسبة ٨٠٪ قمح ، ٢٠٪ ذرة وأيضا بتحسين تكنولوجيا صناعة الرغيف وتحسين التخزين للقمح وتغيير نمط الاستهلاك من القمح للمواطن المصرى والتوسع الأفقى لزيادة المساحات بالأراضى الصحراوية (توشكى وسيناء) وبذلك يمكن الاستغناء عن استيراد القمح تماما ومواجهة الزيادة السكانية فى الأعوام المقبلة.



والسؤال لماذا نلجأ إلى الاستيراد ولمصلحة من ؟!

ويضيف أن نصيب الفرد من القمح لا يكفى استهلاكنا وذلك يرجع إلى سوء استخدام محصول القمح فهو يستخدم أيضا كعلف للماشية .

-وكذلك إهدار القمح بسوء تصنيعه كخبز - وبيع الدقيق فى السوق السوداء من أصحاب المخابز البلدية وسوء استخدام الدعم الذى لا يصل إلى مستحقيه .

والجدير بالذكر أننا قبل ثورة ٥٢ كان لدينا اكتفاء ذاتى حقيقى من القمح وبلغ نصيب الفرد من القمح ٥٦ .١٢ كيلو سنويا والآن بلغ نصيب الفرد ١٠٠ كيلو جرام سنويا ، فلماذا لا يكفى استهلاكنا ؟

ولقد أصبح من القضايا المسلمة أن يبلغ استهلاكنا السنوى ١٣ مليون طن ، وأصبحنا نستورد ما بين ٥ إلى ٦ ملايين طن سنويا .

وهذا يرجع إلى أن هناك فئات لها مصلحة فى هذا الاستيراد للقمح .

ولكى نستطيع الوصول بإنتاجنا من القمح حاليا للاكتفاء الذاتى فهذا يتطلب الآتى :

زيادة سعر توريد محصول القمح وهذا حدث بالفعل والحكومة تشكر على هذا الإجراء حيث بلغ سعر طن القمح ١٠٠٠ جنيه هذا العام بدلا من ٧٥٠ جنيها فى العام الماضى وهذا إجراء إيجابى ويحقق ربحية للفلاح فلم يكن يعقل أن يسعر طن القمح بـ٧٥٠ جنيها وسعر طن الردة التى تستخرج منه بـ ٨٥٠ جنيها ولذا لجأ الفلاحون إلى بيع المحصول فى السوق السوداء بأسعار أعلى من سعر توريد القمح للحكومة .

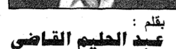
ويأتى بعد ذلك زيادة المساحة المنزرعة ويفضل أن تكون فى الأراضى الجديدة ، لأن هذه الأراضى تفتقد التسويق لمنتجاتها من الفاكهة فإذا أبلغت الدولة هؤلاء المزارعين بمزايا زراعة القمح وأسعار توريده الجديدة ، فسيكون من أثره الإقبال على زراعة القمح ، لتحقيق مكاسب مالية للمزارعين وأيضا تحقيق الهدف القومى بالاكتفاء الذاتى من المحصول " القمح "

تساؤل أخير

وفى الختام لنا تساؤل إذا كان نصيب الفرد لدينا يزيد عن المتوسط العالمى بحوالى ٣٥ كيلو سنويا فلماذا لا يكفى إنتاجنا البالغ ٦.٨ مليون أردب الاستهلاك المحلى هل فعلا للأسباب التى أبداها الدكتور عبد السلام جمعة ، والتى تعكس مدى التقصير من الأجهزة المعنية للحفاظ على هذا المحصول القومى الحيوى وخاصة بعد رفع سعر توريد طن القمح ؟ .

■ فتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة:

زيادات المعاشات التى تقرر سنويا لا توقف الجمع بين المعاشات التى تقل عن مائة جنيه



بقلم : **عبد الحليم القاضى**

نظم قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قواعد الجمع بين المعاشات وقطعها فى المواد أرقام ١١٠، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ونصها كالآتى :

مادة ١١٠: إذا توافرت فى أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوقين أو من أحدهما أو منهما معا ومن الخزانة العامة فلا يستحق منها إلا معاشا واحدا وتكون أولوية الاستحقاق وفقا للترتيب الآتى :

١- المعاش المستحق عن نفسه .

٢- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة .

٣- المعاش المستحق عن الوالدين .

٤- المعاش المستحق عن الأولاد

٥- المعاش المستحق عن الأخوة والأخوات .

وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة فيستحق المعاش الأسبق فى الاستحقاق .

وإذا نقص المعاش المستحق وفقا لما تقدم عن المعاش الآخر أدى إليه الفرق من هذا المعاش .

مادة ١١١: يوقف صرف معاش المستحق فى الحالات الآتية :

١- الالتحاق بأى عمل والحصول منه على دخل صافى يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه ، فإذا نقص الدخل عن المعاش صرف إليه الفرق ، ويقصد بالدخل الصافى مجموع ما يحصل عليه العامل مخصوما منه حصته فى اشتراكات التأمين الاجتماعى والضرائب فى تاريخ التحاقه بالعمل ثم فى يناير من كل سنة .

٢- مزاولة مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح لمدة تزيد على خمس سنوات متصلة ، ويعود الحق فى صرف المعاش فى حالة ترك مزاولة هذه المهنة اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ ترك المهنة .

مادة ١١٢: استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليه بالمادتين ١١٠، ١١١ يجمع المستحق بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش أو بين المعاشات فى الحدود الآتية :

١- يجمع المستحق بين الدخل والمعاش فى حدود مائة جنيه شهريا ، وذلك مع عدم الإخلال بالحق فى الجمع بين المعاش والدخل بما يزيد على الحد المذكور بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة على ١٩٧٥/٩/١ وكان للمستحق هذا الحق

٢- يجمع المستحق بين المعاشات فى حدود مائة جنيه شهريا ، ويكمل المعاش إلى هذا المقدار بالترتيب المنصوص عليه فى المادة ١١٠ من هذا القانون .

٣- يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عنم والديهم دون حدود .

٤- تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة بأحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة ، وذلك دون حدود

٥- مع مراعاة المادة ٧١ يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود.

مادة ١١٣ : يقطع معاش المستحق فى الحالات الآتية:

١- وفاة المستحق

٢- زواج الأرملة أو المطلقة أو البنت أو الأخت ، وتستحق البنت أو الأخت فى هذه الحالة منحة تساوى المعاش المستحق لها عن مدة سنة بحد أدنى مقداره مائتا جنيه ولا تستحق هذه المنحة إلا مرة واحدة .

٣- بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ، ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :

أ- العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز

ب- الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ويستمر صرف معاش الطالب الذى يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة

ج- الحاصل على مؤهل نهائى حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات النهائية الأقل أى التاريخين أقرب.

وتصرف للابن أو الأخ فى حالة قطع معاشه منحة تساوى معاش سنة بحد أدنى مقداره مائتا جنيه ولا تصرف هذه المنحة إلا لمرة واحدة ، ويصدر وزير التأمينات قرارا بشروط وقواعد صرف هذه المنحة .

٤- توافر شروط استحقاق معاش آخر مع مراعاة أحكام المادتين ١١٠ ، ١١٢

مادة ١١٤ : إذا طلقت أو ترملت البنت أو الأخت أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه فى تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين .

وإذا كان المستحق قد توفى قبل صرف معاش شهر الوفاة يقطع معاشه اعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة وفى حالة رد هذا المعاش يكون الرد اعتبارا من هذا التاريخ.

واستثناء من الفقرة الأولى من هذه المادة ، يستمر صرف المعاش فى حالة عجز المستحق عن الشهر الذى تحدد لتوقيع الكشف الطبى عليه والشهر التالى له .

وتنفيذا لأحكام هذه المواد أصدرت التأمينات منشورا عاما رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بالأحكام الخاصة بزيادة المعاشات المقررة اعتبارا من ١٩٩٨/٧/١ جاء فى البند (٨) من أولا من هذا المنشور ما يلى :

إذا كان المستحق فى تاريخ استحقاق الزيادة يجمع بين معاشين أو أكثر يستحق الزيادة عن كل من المعاشات التى يستحقها فى هذا التاريخ مع عدم التقيد بحدود الجمع بين المعاشات ولو تجاوز مائة جنيه

وبالرغم من وضوح أحكام الجمع بين المعاشات وقطعها وإعادة صرفها فإن وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية طلبت رأى مجلس الدولة فى مدى الجمع بين المعاشات بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٧ وجاء رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالمجلس الذى انتهى إلى ما يلى وهذا نصه :

السيدة الدكتورة وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

تحية طيبة وبعد ،

فقد أطلعنا على كتابكم رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٧ بشأن مدى تطبيق أحكام المادتين ١١٠ ، ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعى

الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عند توافر إحدى حالات رد المعاش وحاصل وقائع الموضوع – حسبما يبين من الأوراق – أن السيدة / فاطمة عبد الفضيل استحقت بتاريخ ١/١٠/١٩٨١ نصف معاش زوجها المرحوم عبدالحى عبد العزيز أحمد وقدر نصيبها بمبلغ ٤و١٧ جنيها واستحق ابنها النصف الآخر ، وفى ذات التاريخ استحقت نصف المعاش المستحق عن والدها وكانت قيمة نصيبها ١١,٤٦ جنيها ، ثم توفى الابن فاستحقت ثلاثة أرباع المعاش المستحق عن زوجها نتيجة رد معاش الابن عليها كما توفيت والدتها فاستحقت ثلثى معاش والدها وأصبح نصيبها فى معاش زوجها ١١٩,٢٨ جنيها ، كما بلغ نصيبها فى معاش والدها بزياداته ٦٢,٥٢ جنيها ، وبناء عليه قام صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى بقطع المعاش المستحق عن والدها لتجاوز المعاش المستحق عن زوجها حدود الجمع بين المعاشات وذلك لحين الانتهاء من البحث حول مدى تطبيق أحكام المادتين ١١٠، ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعى على حالة السيدة المذكورة ، ونظرا لما أثير من خلاف فى الرأى بشأن تطبيق أحكام المادتين المشار إليهما فى هذه الحالة ، فقد طلبت وزارة التأمينات عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

١١٢– من ذات القانون أجاز الجمع بين أكثر من معاش فى حدود مائة جنيه .

والحاصل أن أعمال قاعدة عدم استحقاق أكثر من معاش والاستثناء الوارد عليها بجواز ذلك فى حدود معينة إنما يكون عند النظر فى استحقاق المعاش ابتدائى بمعنى أنه إذا نشأ المستحق المعاش حق فى معاش آخر ، جرى تطبيق هذه القاعدة بحيث لا يجوز له الجمع بين المعاشين إلا فى حدود مائة جنيه ، فإذا ما تم الجمع بين أكثر من معاش موافقا لأحكام القانون ، فإن ما يطرأ على هذه المعاشات تاليا لذلك من زيادات ، سواء بمقتضى قوانين زيادة المعاشات – والتى درجت على النص على استحقاق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش – أو نتيجة لأعمال قواعد رد المعاشات بالتطبيق لأحكام قانون التأمين الاجتماعى ، يخرج عن نطاق الحد الأقصى المسموح به للجمع بين أكثر من معاش ، باعتبار أن هذه الزيادات ليست استحقاقا لمعاش جديد مما يستنهض أعمال قاعدة حدود الجمع عند استحقاق أكثر من معاش .

ولما كان الثابت من الأوراق المعروضة حالتها استحقت بتاريخ ١/١٠/ ١٩٨١ نصف معاش زوجها ومقداره ١٧,٠٤ جنيها ، ونصف معاش والدها ومقداره ١١,٤٦ جنيها ، وجمعت بينهما لعدم تجاوز المعاشين أنذاك حدود الجمع المقررة قانونا ، ومن ثم يكون حقها فى الجمع بين هذين المعاشين قد نشأ صحيحا موافقا لأحكام القانون ، ويستمر هذا الحق فى الجمع بينهما قائما بغض النظر عما طرأ عليهما من زيادات بمقتضى قوانين زيادة المعاشات أو نتيجة لأعمال قواعد رد المعاشات .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أحقية المعروضة حالتها فى الاستمرار فى الجمع بين المعاش المستحق لها عن زوجها والمعاش المستحق لها عن والدها على النحو السالف بيانه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرا فى / / ١٩٩٩

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار / محمد أمين المهدى

نائب رئيس مجلس الدولة

والملاحظ أن بالرغم من منشور وزارة التأمينات وبالرغم من فتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة نجد بعض مكاتب التأمينات الاجتماعية توقف الجمع بين المعاشات التى تقل عن مائة جنيه إذا زادت عن هذا الحد إذا ما أضيف اليها الزيادات التى تقررها الدولة فى يولية من كل عام والتى بدأت من عام ١٩٨٧ حتى يولية سنة ٢٠٠٣ .

ونطالب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بإصدار تعليمات واضحة لتنفيذ فتوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة رحمة بأصحاب المعاشات.



المصانع العشوائية .. والغش الصناعى كارثة تهدد صحة المواطنين

■ تحقيق : نجوى لطفى

٢٠٠٠ مصنع تمارس نشاطها "المضروب" فى الظلام ، دون رقاب

١٣,٥٠٠ بائع عشوائى .. يبيعون الألبان على دراجات ، فى غيبة عن الرق

لقد أصبح الأمر ظاهرة خطيرة .. ففى الآونة الأخيرة .. انتشر الغش الصناعى ، إلى درجة ، بتنا معها جميعا مهددين بالشك فى عديد من السلع التى نستهلكها فى حياتنا اليومية ، وهى سلع كثيرة ، عرفت طريقها من " مصانع بير السلم " إلى المستهلك ، بأسعار تغرى غالبية المواطنين ، بالإقبال عليها ، لأنها تتفق مع دخولهم المتدنية . وعلى وجه الخصوص ما يتصل منها بالمواد الغذائية .. والظاهرة الخطيرة .. لاتحتاج إلى تعريف ، أو تقديم وسوف ندخل فى الموضوع مباشرة دون مقدمات .

فى البداية ، يرى المهندس صفوان ثابت رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات ، أن الغش فى الصناعات كلها توغل واستشرى ، ولم يعد مقصورا على نوع معين من الصناعات وأن الصناعة الغذائية كغيرها من الصناعات التى تعانى من المصانع العشوائية ومصانع بير السلم ، حيث يقوم بعض التجار بإنشاء أماكن عشوائية لتعبئة المنتجات الغذائية التى لاتتوافر لها أدنى الشروط الصحية ، بعيدا عن أعين الأجهزة الرقابية ، وذلك يتطلب تفعيل قانون الغش التجارى ، وضرورة وجود دور قوى للأجهزة الرقابية فى التفتيش على مصانع بير السلم التى انتشرت مما يهدد الصناعات الغذائية التى تلتزم بالإجراءات القانونية وبالطبع فإن هذه المصانع العشوائية ، تشكل ضررا كبيرا بالمصانع الغذائية الحقيقية ، من حيث إصابتها بالخسائر الفادحة ، فى الوقت الذى تسعى فيه شركات هذه المصانع إلى التحديث والتطوير ، حتى تستطيع مواكبة التطور الحادث فى الصناعة .

وبالفعل أستطيع أن أؤكد أن مصر فى الفترة الأخيرة قد دخلت فى مجال الصناعات الغذائية المنضبطة ، التى تراعى المواصفات القياسية العالمية ، واستخدام أحدث أساليب الإنتاج ، والتعبئة ، والتغليف .

وبالفعل وصلت الصناعة المنضبطة إلى ٢٥٪ من حجم الإنتاج فى السوق المصرية ، لكنها انخفضت العام الماضى إلى ٢٠٪ وزادت الصناعات العشوائية إلى ٨٠ ٪ من حجم إنتاج الصناعات الغذائية فى مصر ، وهناك ١٣٥٠٠ بائع لبن عشوائى يبيعون الألبان ومنتجاتها على دراجات ، وهم بعيدون عن الرقابة الصحية ، مما يضر بصحة المستهلك فضلا عن الخسائر الفادحة للمصانع المنضبطة .

وينهى صفوان ثابت حديثة قائلا إن قانون الغش التجارى لا يطبق إلا على ٧ مصانع فقط وهناك ٢٠٠٠ مصنع تعمل فى الظلام ، ولا يتم التفتيش والرقابة عليه ، ولهذا فانا أطالب الجهات الرقابية



ـــة أو تفتيش !
ـــابة الصحية !

المختصة بأن تقوم بدورها لمواجهة الغش التجارى وصناعة بير السلم غير الملتزمة لا بالمواصفات الصحية ولا بالأمن الصناعى وهو أمر يعرض سكان المنطقة التى بها المصانع العشوائية لكوارث عديدة .

الربح الكبير .. بأقل تكلفة !

ويشير د. محمد شكرى عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية إلى أن الغش الصناعى فى الصناعات الغذائية يرجع إلى بعض الدخلاء الذين دخلوا هذه الصناعة بهدف الربح الكبير ، بأقل تكلفة .. وهذه المصانع المعروفة بمصانع " بير السلم " تنتشر فى المواسم الاستهلاكية ، خاصة فى فصل الصيف وهذا راجع إلى انعدام الرقابة ، فبالرغم من وجود تشريعات قانونية صارمة ، إلا أن الرقابة على تلك التشريعات منعدمة أو تكاد .

ويؤكد د. شكرى على أن الغش فى الصناعات الغذائية يهدد أرواح المستهلكين بصورة مباشرة ولا أحد يستطيع بسهولة أن يضع يده على الصانع الغشاش ، لأن أدواته بسيطة ويستطيع الهروب بها بسهولة ، هذا بالإضافة إلى غياب الرقابة الفعلية على المصانع المخالفة ، وللأسف لاتدفع هذه المصانع رسوما ، أو ضرائب أو تأمينات للعمل ولا تتحمل أى أعباء وبالطبع ذلك يقلل من تكلفة السلع فالمصانع غير الملتزمة هى التى تربح والملتزمة تخسر .

وهذا بالطبع ليس فى صالح المستهلك ولا فى صالح الاقتصاد المصرى .

وصناعة البلاستيك !

وكما طال الغش صناعة الغذاء .. طال صناعة البلاستيك ، ويؤكد على ذلك المهندس حسن زكى رئيس الاتحاد العام لمنتجى ومصنعى البلاستيك بالوطن العربى ، ورئيس شعبة البلاستيك باتحاد الصناعات حيث يقول إن العشوائية والغش فى صناعة البلاستيك بدأ منذ فترة طويلة ، وقد وصل حاليا عدد المصانع المرخصة إلى ٨٠٠ مصنع منها حوالى ١٠٠ مصنع غير ملتزم بالمواصفات القياسية هذا بخلاف ١٢٠٠ مصنع عشوائى تتركز فى شبرا ، وباسوس ، ومنشية ناصر والدويقة وتبلغ قيمة استهلاك المواطن المصرى من البلاستيك ٥ مليارات جنيه تستحوذ مصانع بير السلم منها على نحو مليارى جنيه وتتركز بشكل كبير فى صناعة الشنط البلاستيك .

وعن أثر ذلك على صحة المواطن أكد بأن المصانع الملتزمة تقوم باستخدام خامات جيدة تسمى بولى إيسدين" سعر الطن حوالى ٥ آلاف جنيه ، فى حين أن مصانع بير السلم تقوم باستخدام البلاستيك المستعمل بعد جمعه من القمامة وتقوم بتدويره وهذا النوع من البلاستيك يحمل فى صناعته مواد سامة ، تتفاعل مع الأشياء المحفوظة داخل هذه الأكياس مما يؤدى إلى خطورة كبيرة على صحة المواطن .

كذلك هناك عملية الصباغة فمصانع بير السلم تستخدم مواد صباغة يصل سعر الكيلو منها إلى ٨٠ قرشا بينما يصل سعر الكيلو فى الأصباغ التى تستخدم فى المصانع الملتزمة من ٧ إلى ٢٠ جنيها حسب نوع اللون وبالطبع الصبغة المستخدمة فى مصانع بير السلم سامة.

وهذه الصبغة تستخدم أيضا فى صناعة الأدوات المنزلية ، والأطباق وهى عملية فى منتهى الخطورة وقد أصدر وزير التموين السابق قرارا بعدم تداول هذه الأصباغ ولكن للأسف مصانع بير السلم قامت بتصنيعها أثناء الليل فى غياب مفتش التموين والصحة .

ويواصل حسن زكى حديثه قائلا هناك خطر آخر ، ناجم عن استعمال أطقم أطباق الميلامين حيث تقوم المصانع الملتزمة باستخدام مواد خام مطابقة للمواصفات سعر الطن حوالى ٧ آلاف جنيه ، لكن المصانع العشوائية تستخدم خامة تسمى اليوريا وهى مادة رديئة سامة سعر الطن منها حوالى ٤ آلاف جنيه وهى خامة رديئة تتسبب فى أمراض عديدة منها التسمم ، والنزلات المعوية .

ويرى المهندس حسن زكى أن الحل هو فى تشديد الرقابة على هذه المصانع من خلال لجان تفتيش مشتركة مكونة من وزارات الصحة ، والتموين ، الرقابة الصناعية ، كذلك يتم حاليا إنشاء مصنع ضخم لجمع البلاستيك من القمامة وتدويره بطرق علمية ذات تقنية عالية لتخليصه من السموم ورأس مال هذا المشروع ٣٠٠ مليون دولار وسوف يصل إلى مليار دولار فى خلال عشر سنوات وهذا المشروع يتم بمساهمة رجال أعمال مصريين وعرب تحت رعاية د. أحمد الجويلى الأمين العام لمجلس الوحدة العربية كما أن وزارة الصناعة ستدخل كمساهم بنسبة ٥٪ ، وقد بدئ بالفعل فى إنشاء المصنع فى أبو رواش .

إسطوانات الغاز

وفى نهاية تحقيقنا التقينا بالدكتور محرم هلال رئيس شعبة منتجى أوعية الضغط بغرفة الصناعات الهندسية ، حيث يقول : إن مصانع بير السلم تقوم بتصنيع الأسطوانات بكافة أحجامها على أيدى صناع جاهلين ، ويتم توزيعها عن طريق تجار جشعين حيث يقومون بأخذ الأسطوانات غير المطابقة للمواصفات والمرفوضة من قبل التوحيد القياسى والشركات الملتزمة ثم يقطعون الجزء المخالف بصاروخ اللحام ، ويقومون بلحمها مرة أخرى ويكون حجمها صغيرا هذا بالنسبة للأسطوانة مقاس ٣٠ أما الأسطوانات الصغيرة مقاس ١، ٢، ٣، ٥ لترات ، والتى تستخدم للإضاءة لدى باعة الفاكهة والخضروات ، ولتسخين الطعام فى الأرياف ، وفى اللحام ، فإنه يتم تصنيعها فى مصانع بير السلم ، فهى سهلة الصناعة ، وبدون اختبارات وبالطبع كل هذا يجعل الأنابيب لاتتحمل الضغط وقد تنفجر !

الألومنيوم الخردة !

ولقد وصل الغش إلى أوانى الطهى ،هذا ما يؤكده المهندس ممدوح زاهر عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات ، حيث يقول إن مصانع بير السلم للأدوات المنزلية والألومنيوم بدأت منذ عدة سنوات لأن الإنتاج المحلى من الألومنيوم الخام لا يكفى احتياجات المصانع المصرية فقامت مصانع بير السلم بتجميع الألومنيوم الخردة ، وإعادة صهره وصبه وبيعه فى الأسواق بأسعار مرتفعة وهى خامات بها شوائب كثيرة وغير مطابقة للمواصفات وتقوم مصانع بير السلم والمصانع الصغيرة بشراء هذا المنتج الخام الردئ وإعادة تصنيعه بشكل يدوى بسيط .

ويبلغ حجم هذه المصانع حوالى ٢٥٪ من حجم السوق وبالطبع فإن الأضرار الصحية لاستخدام هذه الأوانى كبيرة جدا وتسبب الأمراض الخطيرة كالسرطان ، كذلك تؤدى مصانع بير السلم إلى أضرار كبيرة بالمصانع الملتزمة ،

قد تصل إلى حد إفلاس أصحاب هذه المصانع وخراب بيوتهم ، وتشريد مئات العمال لأن المصانع العشوائية تضعنا أمام منافسة غير شريفة نظرا لفارق السعر ، والمواد الخام ، والأيدى العاملة المدربة والالتزامات التى تدفعها المصانع الملتزمة !!

منافذ التصريف

فى حى الإمام الشافعى بجوار السيدة عائشة سوق كبيرة معروفة تسمى " سوق الجمعة " يباع فيها كل شيء من الأوانى المعدنية ، والأوانى البلاستيكية ، والأجهزة الكهربائية ، وقطع غيار السيارات ، وغيرها من السلع التى يلح على طلبها الزبون .

كما أن هناك سوقا أخرى كبيرة هى " سوق الخميس " فى المطرية يباع فيها كل شيء من الإبرة للصاروخ كما يقولون " وفى المنيب هناك " سوق الثلاثاء " وفى إمبابة " سوق الجمعة "

أسواق عديدة تعتبر منافذ لتصريف السلع المغشوشة التى تحدثنا عنها وعملية البيع فى هذه الأسواق دائرة ليلا ونهارا تحت نظر المسئولين دون أن يسأل أحد منهم عن مدى صلاحية هذه السلع للاستهلاك أو الاستخدام الآدمى .

خاصة وأن هناك بعض السلع التى تمثل خطورة كبيرة على حياة مستخدميها كالأوانى المعدنية المغشوشة والتى تتسبب فى أمراض خطيرة كذلك قطع غيار السيارات أو قطع غيار الأجهزة الكهربائية التى قد تودى بحياة مستعمليها !!

على سبيل المثال

فى سوق الخميس بالمطرية زحام رهيب ، من السلع ، والباعة و الزبائن ، هنا يباع كل شيء حتى السلع الغذائية ، وقد لاحظنا أن الباعة يتعاملون مع الجمهور بغلظة وعنف ، حاولنا أن نتحدث إليهم .. ولم نفلح ، فهم مشغولون باصطياد الزبون ، ولا شيء آخر ، ولقد أخبرنا البعض أن هناك بلطجية يؤجرهم أصحاب البضائع مهمتهم تنظيم السوق ، وحمايتها وترويع أى مستهلك لا تعجبه البضاعة التى اشتراها ويريد إرجاعها!!

وكان طبيعيا أن نلتقى بالمواطنين من رواد السوق .

فى البداية قالت لنا سعاد قنديل " ربة بيت " إنها تعودت أن تشترى ما يلزم المنزل من أوان وأكواب من هذه السوق ، نظرا لرخص الأسعار وعندما سألناها عن الأضرار الصحية للأوانى الألومنيوم المغشوشة التى تباع فى هذه السوق والتى يحذر منها الأطباء قالت ساخرة : الدكاترة بيالغون وكل شيء عندهم أصبح يسبب الأمراض ثم ماذا نفعل وكل الأسعار مرتفعة وهذه السوق هى ما نقدر بالفعل على الشراء منها وتتساءل سعاد " قائلة لو كانت هذه السلع تتسبب فى إصابة المواطنين بالعديد من الأمراض، فلماذا تسمح الحكومة للبائعين بالاتجار فى هذه المواد الخطرة ؟!

وتشاركها الرأى هدى حليم " ربة بيت " قائلة السوق كبيرة ويباع فيها كل شيء ...أدوات منزلية كالبلاستيك والميلامين ، والصينى ، والزجاج وغيرها من مستلزمات المنزل وملابس لجميع الأعمار وأجهزة كهربائية وقطع غيار وفى السوق هنا تباع السلع بنصف ثمنها فى الخارج وكل ذلك حسب ما أعتقد إنتاج مصانع صغيرة تستغنى عن نسبة من الربح مقابل أن تبيع كميات كبيرة ثم إن هذه المصانع توفر من عدم عرض سلعها فى المحلات الكبرى وتكتفى بعرض سلعها فى الأسواق الشعبية وبالطبع هذا يوفر لها ربح تجار الجملة والتجزئة وبالتالى يقلل من السعر ونحن المستفيدون من ذلك أما إذا كانت هذه السلع ضارة كما تقولون فأين دور الهيئات الرقابية والدولة ؟ وكيف تسمح بقتل المواطنين نهارا جهارا بالسم البطيء الموجود فى هذه السلع؟!

وفى أحد المحلات التجارية خارج السوق ، سألنا عن سبب ارتفاع السلع داخل المحل عنها فى السوق ، أجاب محمد برديس " صاحب محل أدوات منزلية " بأن الذى يورد له البضاعة مصنع مسجل بوزارة الصناعة ويخضع للرقابة ، ويعطى للسلع حقها من المواد الخام وهى مراقبة صحيا أما البضاعة داخل السوق فكلها مضروبة مقلدة ومغشوشة ولاتتحمل الطهى بها واستخدامها أكثر من شهر عكس البضاعة المضمونة المدون عليها اسم المصنع ومعروف جيدا المكان الذى نشترى منه البضاعة فإذا كان بها عيب فالمواطن يرجع لنا بالسلعة ، ونحن نعيدها للمصنع أما فى السوق فلا أحد يجرؤ على إرجاع السلعة !

ويؤكد د. حاتم جلال " أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس " أن الأسواق العشوائية موجودة منذ القدم وهناك أسواق عشوائية مشهورة معروفة بالاسم ، وجميع الجهات الحكومية تعرف مكانها ومواعيدها ، وتعتبر من البؤر الموبوءة فى المجتمع فهى منفذ لبيع السلع المغشوشة التى تضر بصحة ، بل بحياة المواطنين ، على المدى القريب أو البعيد ، فمثلا التجارة فى الأجهزة الكهربائية المغشوشة كارثة من شأنها أن تودى بحياة المواطنين.

وهناك أيضا كاوتش السيارات والفرامل ، وغيرها وكلها للأسف تتعرض للغش وتنتج عنها حوادث كثيرة ويكفى أن نعرف أن حوادث الطرق فى مصر تجاوزت ضحايا كل الحروب الحديثة التى خاضتها مصر ، ومعظم تحقيقات هذه الحوادث أسفرت عن نتائج تؤكد أن حدوث غش فى أى من مكونات السيارة ، يؤدى إلى وقوع كارثة محققة لصاحب السيارة ومرافقيه .

هذا بالطبع غير الأدوات المنزلية وخاصة أوانى الطهى وقد أثبتت الدراسات الطبية خطورة الطهى فى هذه الأوانى وما ينجم عنها من تدهور صحة المواطنين الذين يستعملونها و التى تتسبب فى أصابتهم بالأمراض الخطيرة كالسرطان إضافة إلى الأضرار الاقتصادية الخطيرة فالمعروف فى الاقتصاد أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة فرخص سعر السلع المغشوشة يمثل عامل إغراء للمواطنين خاصة فى ظل التعتيم على أضرارها بواسطة طبع ملصقات على السلع بتقليد ماركات عالمية أو مصرية لها ثقلها ، وبالطبع كل هذا يؤثر على أصحاب المصانع المصرية والعاملين بها ، حيث إن إنتاج هذه المصانع يتكدس فى المخازن ، ويسبب ذلك بالطبع خسائر فادحة لأصحاب المصانع تؤثر بالتالى على حجم العمالة حيث يلجأ أصحاب المصنع لطرد بعض العمال وإنهاء خدمتهم لترشيد الإنفاق وكل ذلك يؤثر على الاقتصاد الوطنى ويسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية .

وبعد

فإننا لسنا ضد أن يعمل جميع المواطنين ، وأن يدخلوا ميدان الصناعة ، من الأبواب المشروعة ، لخدمة الصناعة فى بلادنا ، والأخذ بيدها إلى مجال التقدم والابتكار ، والمنافسة .

إننا ضد الصناعة العشوائية الفاسدة ، القائمة على الغش والفهلوة والمغامرة بحياة المواطنين ، آخر الأمر ، وضرب الاقتصاد الوطنى ! وهى جريمة بكل المقاييس .. ينبغى أن تتصدى لها الدولة ، بحكم مسئوليتها عن هذا الشعب ، ودورها الرقابى المسئول تجاه حمايته ، من اللصوص ، والمجرمين ، والمستغلين ، والمتاجرين بالأرواح ، والخارجين على القانون !

نحن نعرف أن هناك جهات رقابية ، من صميم مسئوليتها ضبط السلع المغشوشة ، ومصادرتها ، وتقديم صانعها و تاجرها والمتاجرين بها إلى المحاكمة ! كما أن هناك شرطة للمرافق ، من صميم وظيفتها مجابهة هذه الأسواق العشوائية ، وحماية المواطنين من الآفات والأضرار التى تلحق بهم ، من جراء التعامل معها تحت إغراء " الأسعار الرخيصة " !

والمطلوب أولا وأخيرا - حماية المواطنين من ظاهرة السلعة المضروبة ، وحماية الاقتصاد المصرى من ظاهرة الاحتيال والخيانة ، بمصانع " بير السلم "

اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى بكفر الشيخ



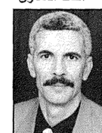
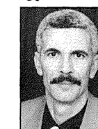
أحمد العماوى

السيد راشد

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى جميع العاملين بمحافظة كفر الشيخ
والعاملين بالنقل البرى خاصة

وتتقدم إلى السيد المستشار **نبيل بدينى** محافظ كفر الشيخ
وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بالمحافظة بمناسبة

عيد المحافظة القومى



صبرى الجريدى

محمد إبراهيم بدوى

كما تتقدم إلى السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة


عزت أبو الخير

رئيس مجلس الإدارة
محمد إبراهيم بدوى

أمين الصندوق
عزت على أبو الخير

الأعضاء: **السيد الجريدى - محمد عبد الرؤوف شريف - أحمد زكى سليم - غريب غريب - السيد محمد محمد عبد العزيز دسوقى**

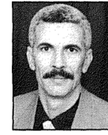
اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى دسوق - كفر الشيخ

أحمد العماوى


السيد راشد


تتقدم اللجنة بأصدق التهانى إلى شعب كفر الشيخ الكريم وإلى السيد
المستشار **نبيل بدينى** محافظ كفر الشيخ
الأستاذ **أحمد أبو حسين** أمين عام الحزب الوطنى بدسوق
وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بالمحافظة بمناسبة

العيد القومى للمحافظة


صبرى الجريدى

كما تتقدم اللجنة بالتهنئة إلي السادة **أحمد أحمد العماوى** وزير القوى العاملة والهجرة
السيد راشد رئيس الاتحاد العام و **صبرى الجريدى** رئيس النقابة العامة
وممثل النقابة العامة بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر
كما تتقدم بالتهنئة إلى السيد اللواء
محمد فؤاد سلطان رئيس مجلس مدينة دسوق والسيد المقدم **سامح داود عبد الله** مفتش المرور

رئيس اللجنة
محمد جمال داود

نائبا الرئيس
على رزق مخلوف - إبراهيم فهمى يونس

الأمين العام
محمد رضوان دورير

أمين الصندوق
رسمى عبد الحليم حبيب

أمين عام مساعد
الخضرجى محمود أبو حطب

مساعد أمين الصندوق
محمد دسوقى

الأعضاء: **عبد الغفار محمود غنيم - رمضان مصطفى - السيد عبد الحميد القانى**

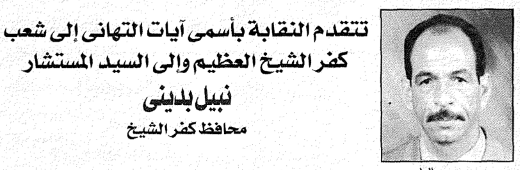

السيد راشد



أحمد العماوى

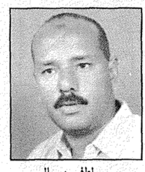
نبيل بدينى

النقابة الفرعية للزراعة والرى بمحافظة كفر الشيخ


محمد عبد الحليم

تتقدم النقابة بأسمى آيات التهانى إلى شعب
كفر الشيخ العظيم وإلى السيد المستشار

نبيل بدينى
محافظ كفر الشيخ


لطفى مرسال

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة:

أحمد العماوى وزير القوى العاملة
السيد راشد رئيس الاتحاد العام
محمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة مع التمنيات له بالشفاء العاجل
فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

دسوق	سيدى سالم	المنشأة الكبرى	شباسى عمير
السيد صالح تليمه	**عاطف بهجات نصر**	**فتوح مصطفى خليفه**	**عيد عبدالفتاح مرسال**
كفر الشيخ	كفر حجر	سنهور	مستشار اللجنة
مصطفى السيد عزام	**صلاح نصار**	**إبراهيم السيد نصار**	**لطفى مرسال**



محمد متولى قمر



فضيلة الشيخ محمد الشافعي الطمان



عيد محمود غازى

اللجنة النقابية للعاملين بالمنطقة الأزهرية بكفر الشيخ

تتقدم بخالص التهانى إلى فضيلة الدكتور **سيد طنطاوى** شيخ الأزهر الشريف

والى السيد المستشار **نبيل بدينى** محافظ كفر الشيخ

وفضيلة الشيخ **محمد الشافعى الطمان** مدير عام الإدارة

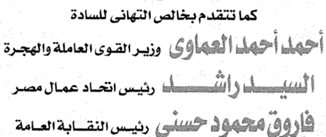
وجميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بالمحافظة بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

مسعد عبد الرحمن

محمود محمد المستكاوى

كما تتقدم بخالص التهانى للسادة

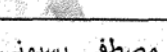


أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

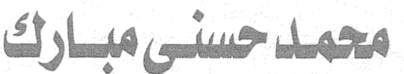
فاروق محمود حسنى رئيس النقابة العامة

فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس



مصطفى بسيونى

السعيد العيد رزق



محمد حسنى مبارك

خيري جلال الماوى

رئيس اللجنة
محمد متولى قمر

نائبا الرئيس
عيد محمود غازى - محمود محمد المستكاوي

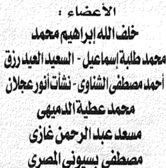
الأمين العام
السعيد عبد اللطيف

أمين الصندوق
خيرى جلال الماوي

م. الأمين العام
محمد حسين الجبالي

م. أمين الصندوق
قدرى البسيوني

الأعضاء :
خلف الله إبراهيم محمد
محمد طلبة إسماعيل - السعيد العيد رزق
أحمد مصطفى الشناوى - نشأت أنور عجلان
محمد عطية الدميهى
مسعد عبد الرحمن غازى
مصطفى بسيونى المصرى

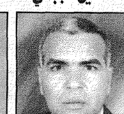


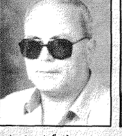
أحمد مصطفى الشناوى

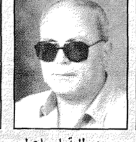




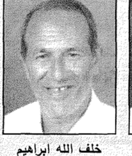
محمد عطية الدميهى







محمد طلبة اسماعيل



خلف الله ابراهيم

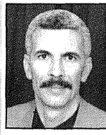

أحمد العماوى



م. نبيل بدينى

اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى

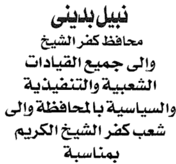
الحامول - كفر الشيخ


صبرى الجريدى

يتقدم مجلس إدارة اللجنة بأسمى آيات التهانى إلى السيد المستشار

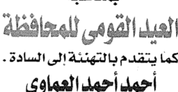
نبيل بدينى

محافظ كفر الشيخ


والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بالمحافظة والى شعب كفر الشيخ الكريم


طلبة الصياد

بمناسبة


العيد القومى للمحافظة

كما يتقدم بالتهنئة إلى السادة .

أحمد أحمد العماوى

وزير القوى العاملة والهجرة

فريد محمود الزكى

السيد راشد

رئيس الاتحاد العام للنقابات


بدرالدين السيد عبدالمعطى

صبرى الجريدى

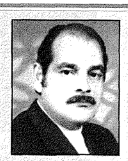
رئيس النقابة العامة

رئيس مجلس إدارة اللجنة

طلبة الصياد

الأمين العام	أمين الصندوق
فريد محمود الزكى	**بدر الدين السيد عبد المعطي**
نائب الرئيس	أمين صندوق مساعد
يسرى أبو شعيشع محمد	**السيد سليمان محمد**
أمين عام مساعد	عضو مسئول مراقبة المواقف
مدحت إبراهيم بخيت	**جمال عبد العزيز عجور**

صبرى الجريدى


مختار عاطف السيسى

اللجنة النقابية للعاملين بالنقل الرى

مطوبس - كفر الشيخ

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهانى إلى شعب كفر الشيخ العظيم والى السيد المستشار

نبيل بدينى

محافظ كفر الشيخ

والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بالتهنئة الي

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام

صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة

رئيس اللجنة	أمين عام
مختار عاطف السيسى	**محمد هنداوى طلبس**

نائبا الرئيس

محمود عبد العزيز بدوى - ماهر نصر نصر ربيع

أمين الصندوق	أمين عام مساعد
محمد محمد خليل	**جمال سعد على أبو طويلة**
أمين صندوق مساعد	عضو
طارق محمد بسيونى النجار	**أحمد عبد الرحمن أحمد**

اللجنة النقابية للعاملين بالشئون الصحية - محافظة كفر الشيخ


أحمد العماوى

نبيل بدينى

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهنئة إلى شعب المحافظة
الكريم وإلى السيد

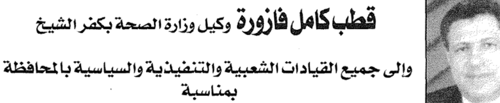
المستشار **نبيل بدينى** محافظ كفر الشيخ

قطب كامل فازورة وكيل وزارة الصحة بكفر الشيخ



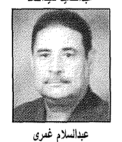

د. قطب كامل

احمد السعيد النحاس


والى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بالمحافظة
بمناسبة




العيد القومى للمحافظة


عبدالحميد سيدأحمد


طه عبدالسلام شرابى

وبهذه المناسبة تتقدم بخالص التهنئة إلى
الدكتور مدير مديرية الشئون الصحية بمحافظة كفر الشيخ
كما يتقدم بخالص التهنئة إلى

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام

عبد الحميد عبد الجواد رئيس النقابة العامة للشئون الصحية

محمد حسين السعداوى

عبدالسلام غمرى

رئيس اللجنة	أمين عام	أمين الصندوق
أحمد السعيد النحاس	**محمد حسين السعداوى**	**طه عبد السلام شرابى**

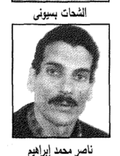
الشحات بسيونى

نواب الرئيس


مصطفى كمال يوسف - الشحات بسيونى أبو سعده - عبد السلام غمرى على

عبد الحميد سيد أحمد - محمد طه مصطفى

أمين عام مساعد	أمين صندوق مساعد
عبد الفتاح محمد قايض	**ناصر محمد إبراهيم**


ناصر محمد إبراهيم

الأعضاء : - **فتحى عبد الخالق الشرقاوى - أحمد فؤاد الشربينى - حامد حامد سليمان**


عبدالفتاح محمد قايض

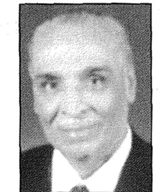

محمد طه مصطفى


فتحى عبدالخالق الشرقاوى

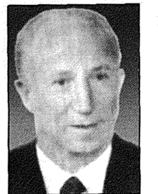

أحمد فؤاد الشربينى

حامد حامد سليمان

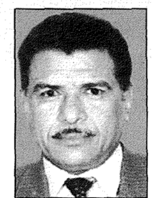

مصطفى كمال يوسف



م. نبيل بدينى

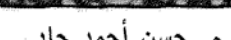


عبدالحميد سلامة



صبرى عزيز





م. حسن أحمد جاد

اللجنة النقابية للعاملين بشركة الدلتا للسكر

محمد نجيب مهنى

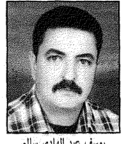


أشرف إبراهيم العايش



خلف محمد إسماعيل

إبراهيم محمد غزال



يوسف عبد الهادى سالم

تتقدم اللجنة بخالص التهانى إلى السيد المستشار

نبيل بدينى

محافظ كفر الشيخ

الكيميائى **عبد الحميد سلامة** رئيس مجلس الإدارة

المهندس **صبرى عزيز عبد المنعم** العضو المنتدب

المهندس **حسن أحمد جاد** رئيس المصانع

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بالمحافظة

وإلى شعب كفر الشيخ الكريم

كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام

محمد نجيب مهنى رئيس النقابة العامة للصناعات الغذائية

والى جميع مديرى العموم بالشركة والمديريين و العاملين بالشركة

وتعاهد اللجنة قيادات الشركة على بذل المزيد من الجهد والعطاء

نحو مستقبل مشرق فى عهد القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس اللجنة
خلف محمد محمد إسماعيل

الأمين العام
إبراهيم محمد إبراهيم غزال

نائبا رئيس اللجنة
رجب حسانين الشافعى - نصر الدين عثمان

أمين الصندوق
أحمد عبد الله على محمود

أمين عام مساعد
السيد محمد العزب سالم

أمين صندوق مساعد
محمد ناجى عنتر

رئس صندوق الزمالة
يوسف عبد الهادى على سالم

أمين صندوق الزمالة
أشرف إبراهيم العايش

رئيس لجنة الخدمات العمالية
إبراهيم محيى الدين أبو ناعم

عضو مجلس إدارة اتحاد المساهمين بالشركة
محمد بدوى عبد الغنى

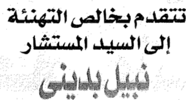
اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى ببيلا



م. نبيل بدينى

تتقدم بخالص التهنئة

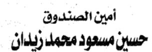
إلى السيد المستشار

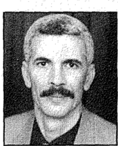


محافظ كفر الشيخ

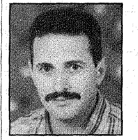
وإلى جميع القيادات الشعبية والسياسية بالمحافظة

بمناسبة





صبرى الجريدى



حسن مسعود

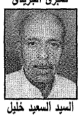
رئيس اللجنة	أمين عام اللجنة	أمين الصندوق
محمد السيد إبراهيم	**محمد أحمد البسيونى**	**حسين مسعود محمد زيدان**

نائب الرئيس	أمين عام مساعد	مساعد أمين الصندوق	عضو
عاطف عبد العاطى عبد الحافظ	**إبراهيم رزق الشربينى**	**محمد عبد الله أبو العينين**	**أشرف طه زكرى**

اللجنة النقابية للعاملين بالنقل البرى - سيدى سالم - كفر الشيخ

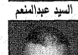


صبرى الجريدى



السيد السعيد خليل

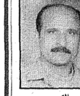




السيد عبدالمنعم



فايز فوزى



عبدالكريم محمد



يوسف يوسف محمد



إبراهيم غريب على



سلامة محمد

تتقدم اللجنة بأسمى آيات التهانى إلى السيد

المستشار **نبيل بدينى** محافظ كفر الشيخ

وإلى جميع القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية بالمحافظة وإلى شعب كفر الشيخ الكريم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة

السيد راشد رئيس الاتحاد العام

المحاسب **صبرى الجريدى** رئيس النقابة العامة

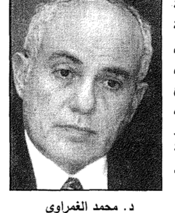
رئيس اللجنة	الأمين العام
السيد السعيد محمد خليل	**السيد عبد المنعم البدرى**
مساعد النائب	نائب
إبراهيم غريب على إسماعيل	**يوسف يوسف محمد الشرقاوى**

مساعد الأمين العام	أمين الصندوق	عضو
سلامة محمد عبد الهادى	**فايز فوزى عبد الشهيد**	**عبد الكريم محمد محمد البقلى**

الاستثمار فى مصر

خطوات واسعة... ونتائج مؤجلة!!

إذا تحدثنا عن الاستثمار فى مصر .. فلابد أن نشير إلى أن السنوات الأخيرة قد شهدت طفرة هائلة فى حجم الاستثمارات من خلال المشاريع الضخمة صناعيا وزراعيا سواء فى الأراضى الجديدة أو فى المناطق الصناعية الحرة التى تم إنشاؤها مؤخرا فى عدة محافظات لتشجيع الاستثمار المحلى وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية .. وإذا كانت هيئة الاستثمار قد أصابت بعض النجاح فى وضع أسس لتحقيق تلك الاستثمارات إلا أن الأرقام التى يتم الإفصاح عنها من خلال المشاريع التى يعلن عن إقامتها وما توفره من فرص عمل جعلت البعض يتشكك فى صدقها وهذه النقطة بالتحديد هى التى دفعتنا لتناول هذه القضية الفعلية أوالقضية الأم من جميع جوانبها ممثلة فى مشاكل الاستثمار والمستثمرين حاليا وهى علامات استفهام عديدة نستمع إليها أولا على لسان المستثمرين ثم نعقب عليها من قبل رئيس هيئة الاستثمار الذى أكد لنا بأن عام ٢٠٠٤ سيكون هو عام الاستثمار فى مصر نبدأه بتضميد جروح المستثمرين الذين يشكون من الكثير من الإجراءات مضيفا أن انتقال هيئة الاستثمار بكامل أجهزتها إلى مقرها الجديد بمدينة نصر سيكون هو البداية الحقيقية لمزاولة العمل بأسلوب متطور مبنى على أسس علمية سليمة لخدمة حقل الاستثمار بمصر لتحقيق انطلاقته المنشودة.


د. محمد الغمراوى

■ تحقيق: **مجيب رشدى**

فى البداية التقينا بمجموعة من المستثمرين وتحدثوا عن جانب من مشاكلهم الخاصة بعملية الاستثمار سواء داخل المناطق الحرة أو خارجها، حيث يؤكد السيد أحمد هلال رئيس جمعية مستثمرى المنطقة الحرة بمدينة نصر : بأن المناطق الحرة تمثل مصدر دخل هام للعملة الصعبة فهى الابن البكر فى مجال الاستثمار الحكومى الذى يقع تحت رقابتها.. ومن هنا تتضح أهمية دعم المسئولين للمناطق الحرة والتعاون بين الحكومة والمستثمرين مطالبا بضرورة إشراك ممثلين للمستثمرين عند تقرير وسن القوانين التى تمس المناطق الحرة ، لأن المستثمرين هم الأدرى بهذه المشكلات الخاصة بهم.

وينبه أحمد هلال إلى خطورة المنافسة من حولنا حيث بدأت المناطق الحرة للدول المجاورة لنا فى سحب البساط من تحت أقدام المناطق الحرة فى مصر بسبب التسهيلات الممنوحة للمستثمرين بها ومنها لبنان والأردن والإمارات وتركيا .

جهة وحيدة

أما المهندس أسامة زيتون مستثمر فيقول : يمكن أن تتحسن صورة المناطق الحرة أكثر من ذلك إذا تم الابتعاد عن القرارات المفاجئة ، والتى تتم بدون أى سابق علم أو تفاهم ورغم نص القانون بأن تتعامل المناطق الحرة مع جهة وحيدة وهى إدارة المنطقة الحرة والمخصصة للتعامل مع المستثمرين وحل مشاكلهم .. إلا أن هذا لا ينطبق على الجمارك فهى تتبع مباشرة لوزارة المالية وهذا الأمر يؤدى إلى عدم المرونة .. والتضارب فى القرارات البيروقراطية مطالبا بإعطاء قوة أكبر لإدارة المناطق الحرة " هيئة الاستثمار " لتذليل العقبات مع الجهات الأخرى ويقترح أن تتبع الجمارك إدارة المناطق الحرة .

ارتفاع قيمة التأمين

على جانب آخر يقول **سامح المهدى مستثمر** : من أهم المشاكل التى تعوق الصادرات بالمناطق الحرة الآن ارتفاع قيمة التأمين بعد تطبيق القرارات الجمركية المانحة على رسائل الملابس الجاهزة المصدرة للخارج إضافة إلى المشاكل الإدارية " البيروقراطية" مع الجمارك والتى أدت إلى توقف بعض المصانع لمدة شهرين .

إجراءات طويلة

أما المستثمر سعيد إبراهيم فيضيف :

الإجراءات الطويلة مع هيئة الاستثمار والتى تتبع عند إعادة بيع خامات ومستلزمات الإنتاج " الراكدة" والتى يتم استخدامها فى التصنيع ورغم أنها تباع بنفس أسعارها وأقل إلا أن إجراءات إعادة بيعها تعتبر مشكلة هناك ومشكلة أخرى متعلقة بالجمارك حيث إن وردية الجمارك بالمنطقة الحرة قصيرة جدا تنتهى الساعة الواحدة ظهرا ، وبعد ذلك لمن يريد فعليه دفع وردية جديدة بمبلغ ١٢٠ جنيها وبسبب ذلك فإنه إذا لم يتم الشحن قبل انتهاء هذه الوردية فإنها تتعطل حتى اليوم التالى .

أسعار منافسة

أما السيد زكريا الفيومى مستثمر فيقول : فى البداية كانت الأسواق العالمية للمنتجات المختلفة أسعارها رخيصة فأصبحت وقتها فرصة التصدير غير منافسة لنا ، وذلك لكثرة المعروض من الدول الآسيوية واتجهنا للأسواق المحلية فى تصدير منتجاتنا ولكن قررنا إعادة صياغة دراسات الجدوى حتى يمكن أن نصدر بأسعار منافسة للخارج .

مجرد بداية

ومن جانبه أكد د. محمد الغمراوى رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن مناخ الاستثمار فى مصر يشهد تحسنا مستمرا ، يرتكز على تهيئة البيئة الاقتصادية والتحسين الدائم والمستمر للبيئة التشريعية فى مصر .. ونفى سيادته أن تكون تصريحات الهيئة بخصوص المشاريع الاستثمارية التى تمت الموافقة عليها بما ستوفره من فرص عمل .. مجرد كلام.

وقال كل ما هنالك أن تلك المشاريع تشكل بمراحلها الأولى مجرد بداية تحتاج إلى بعض الوقت حتى تظهر نتائجها وللتدليل على ذلك أشار د. الغمراوى إلى أن إجمالى رؤوس أموال الاستثمارات العربية فى مصر بلغت ٧٦.٣

مليار جنيه وبتكاليف استثمارية تقدر بنحو ٩١و٦ مليار جنيه .

وأضاف بأن الفرص الاستثمارية في مصر أصبحت متعددة وكثيرة خاصة في المشروعات القومية الكبرى في قطاعات البترول والبتروكيماويات والأسمدة والبنية الأساسية وتكنولوجيا الاتصالات وفي الأراضي الجديدة في توشكى وشرق العوينات وشمال سيناء ... وبالمثل هناك فرص للاستثمار في المشروعات الصناعية خاصة الصناعات الغذائية ومكونات السيارات والصناعات الكيماوية والمعدنية والخشبية والألكترونية والهندسية والجلدية .

ويواصل رئيس هيئة الاستثمار حديثه موضحا أن الهيئة تعد الآن هى الجهة الوحيدة المسئولة عن جميع أنشطة الاستثمار ورعاية المستثمرين والمسئولة عن إنشاء الشركات الاستثمارية ومنح الحوافز كما تقوم بإعداد وتجميع أدلة الفرص الاستثمارية فى مصر ونشرها للمستثمرين .

برنامج تنفيذى

وردا على ما طرحه المستثمرون من مشكلات تعوق حركة العمل والأداء .. قال د. الغمراوى تم وضع برنامج تنفيذى يكفل حل ومواجهة ١١ مشكلة وعقبة طرحها رجال الأعمال والمستثمرون طالبين إيجاد حلول لها .. ويشمل هذا البرنامج قيام البنك المركزى بمراجعة أسعار الفائدة على القروض بالإضافة إلى قيام كل من وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية ووزارة الكهرباء بمراجعة أسعار المقايسات حتى تكون فى حدود مقبولة بالإضافة إلى مواجهة شكوى المستثمرين الخاصة بتعدد الجهات التى يتم التعامل معها واستصدار تشريع جديد لتبسيط الإجراءات كذلك تنفيذ إصلاح ضريبى وجمركى شامل يشمل صدور تعديل تشريعى ليسمح بإعفاء الأصول والمعدات الرأسمالية من ضريبة المبيعات وإعادة النظر فى أسعار الضرائب والرسوم الجمركية مع إيجاد الحلول الفورية لمعالجة التشوهات الجمركية وبما يسمح بزيادة القدرة التنافسية .. أيضا النظر فى المشكلات المتعلقة بالأراضى خاصة ارتفاع أسعارها وعدم استكمال المرافق فى بعض الحالات وسحب الأراضى لعدم الجدية .

• المناطق الحرة هى الأبن البكر للاستثمار الحكومى
• ارتفاع قيمة التأمين والإجراءات الطويلة معوقات أمام المستثمرين
• برنامج تنفيذى لحل مشاكل الاستثمار
• المناطق الحرة توفر حتى الآن حوالى ٦٠ ألف فرصة عمل

مشاكل وحلول

وتحدث د. الغمراوى عن مشروع قانون تيسير إجراءات الاستثمار قائلا :

فيما يتعلق بالأسباب الرئيسية التى دعت إلى إعداد هذا القانون فتشمل : تقنين نظام الفائدة الواحدة لإعطاء الصلاحية وتفويض ممثل الجهات المختلفة وتوحيد الجهة الإدارية التى تتعامل بحيث يتم الانتهاء من جميع الإجراءات من خلال المكاتب الموجودة بالهيئة بما فى ذلك تخصيص الأراضى مع تحديد سعر الأرض مسبقا ، كذلك اختصاص الهيئة العامة للاستثمار وحدها بإصدار شهادات الإعفاء الضريبى والجمركى ، وإلزام جميع جهات الدولة بالالتزام بها فيما تتضمنه من مفهوم للآلات والمعدات وخطوط الإنتاج حسما للمشاكل الناشئة فى هذا المجال أيضا منح صفة الإلزام للقرارات الصادرة من اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار .. ولجذب المزيد من الاستثمارات تم النص فى المشروع على إعطاء المرونة اللازمة لمجلس الوزراء بما يتيح منح مزايا إضافية وإيجاد نظام جديد يتيح الاختيار بين المزايا والإعفاءات وإتاحة إنشاء وحدة للترويج للاستثمار وإيجاد نظام للتمويل لهذه الوحدة.

فرص عمل كبيرة

وبالنسبة لنجاح المناطق الحرة فى جذب الاستثمارات يقول د. الغمراوى : أهم شيء حققته هذه المناطق هو تزايد فرص العمل التى وفرتها المناطق الحرة مؤخرا بشكل واضح فبعد أن كانت ٣٥ ألف فرصة عمل فعلية عام ٢٠٠٠ ارتفعت لتصل إلى ٥٩ ألفا و٥٠٠ فرصة عمل خلال العام الماضى ٢٠٠٢ وبمعدل زيادة ١٢٪ وارتفع حجم صادرات المناطق الحرة أيضا للأسواق الخارجية ليصل إلى ٩٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠١ وإلى ٩١٦ مليون دولار خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالى وشكلت الصادرات الصناعية النسبة العظمى من هذه الصادرات حيث بلغت ٩٣٪ من إجمالى السلع المصدرة .. ومن المتوقع أن تصل صادرات المناطق الحرة إلى ما قيمته مليار دولار مع بداية عام ٢٠٠٤ .

زيادة في الصادرات

أما فيما يتعلق بدور المناطق الحرة فى تنشيط السوق المحلية ومساعدتها على زيادة صادراتها للأسواق الخارجية مما يشكل دعما لصادرات الدولة .. أوضح رئيس هيئة الاستثمار :

أن المناطق الحرة استوردت من السوق المحلية سلعا ومستلزمات إنتاج وخامات محلية قيمتها ٢٩٨ مليون دولار عام ٢٠٠١ وارتفعت لتصل إلى ٣١٢ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٢ كما ساهمت مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة فى تحقيق عوائد أخرى ناتجة عن استخدام الطاقات المتاحة فى شركات المقاولات والخدمات المقدمة للمشروعات واستغلال خطوط الإنتاج فى عدد من الشركات الوطنية من خلال التشغيل لديها بأسلوب التشغيل لدى الغير .

ويؤكد رئيس هيئة الاستثمار والمناطق الحرة أن الفترة القادمة ستشهد مزيدا من التدفقات الاستثمارية لمشروعات المناطق الحرة للاستفادة من المزايا التى تتمتع بها وفى مقدمتها الإعفاء الكامل من الضرائب طوال فترة إقامة المشروع وحرية التشغيل للغير ولدى الغير وتنوع الأنشطة الاستثمارية بها من صناعات وخدمات وتخزين والارتباط بالعالم الخارجى وتقديم الأراضى المجهزة ومكتملة المرافق بأسعار رمزية عن طريق الإيجار السنوى للمتر المربع ٣,٥ دولار للمشروعات الصناعية و٧ دولارات للمشروعات التخزينية .

تحديث الهيئة

وكان د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء قد عقد مؤخرا اجتماعا لمناقشة تحديث إمكانات الهيئة العامة للاستثمار حتى تؤدى دورها فى خدمة المستثمرين .. وكل ما يتعلق بتطوير العمل وتحديث الآليات الخاصة بالهيئة العامة للاستثمار قبل انتقالها إلى موقعها الجديد وفى مقدمة هذا التطوير أن يكون مقر الهيئة هو الجهة التى يتعامل معها المستثمرون وإعداد دليل موحد للخريطة الاستثمارية التى يتعامل بها المستثمرون وإعطاء هيئة الاستثمار الصلاحية الكاملة فى منح التراخيص وهو ما يتضمنه مشروع قانون بتعديل بعض أحكام هيئة الاستثمار الذى وافق عليه مجلس الوزراء مؤخرا من حيث المبدأ .

ويقول د. الغمراوى رئيس هيئة الاستثمار إن العمل فى مجمع الخدمات الاستثمار (الذى يتواجد به ممثلون من ٢٢ وزارة و٧١ جهة حكومية) سيبدأ مع بداية عام ٢٠٠٤ مما سيؤدى إلى إنهاء جميع الموافقات والتراخيص اللازمة للمستثمرين فى مكان واحد دون حاجة إلى أن يتردد المستثمر على مكان آخر .

الخطر الذى يلتهم التنمية

المشكلة السكانية

كيف نأخذ بيدها إلى بر الأمان؟

المشكلة السكانية تحتل أولوية متقدمة فى فكر الرئيس محمد حسنى مبارك ، باعتبارها "المشكلة الأم" التى يتولد عنها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وباعتبارها أيضا "الخطر" الذى يلتهم جهود وثمار "التنمية"!.. هذه المشكلة لم تغب عن فكر الرئيس مبارك منذ توليه مقاليد الأمور فى البلاد ، ولقد تكررت دعوة سيادته إلى ضرورة أن يكون حل هذه المشكلة من المهام الأساسية التى يتعين أن تنصرف إليها الجهود الوطنية.. وتأتى مطالبة الرئيس بمزيد من العمل الجاد لمواجهة المشكلة ، تأكيدا لأهمية تبنى الحكومة لبرنامج قومى ، يستهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف القومية التى تتمثل فى الوصول إلى مستوى الإنجاب إلى ٢.١ طفل لكل سيدة فى عام ٢٠١٧ ، وتخفيض معدل النمو السنوى للسكان إلى حوالى ١٪ فقط..وفى هذا الإطار أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية القومية للسكان للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) والتى تتضمن إحدى عشرة استراتيجية للتعامل مع الجوانب المباشرة وغير المباشرة للنمو السكانى ، وكذلك توزيع السكان وخصائصهم ، والعمل على توفير الموارد اللازمة فى هذا المجال.. وفى هذا التحقيق نتناول "المشكلة السكانية" وتهديدها لمستقبل التنمية فى مصر مع عرض لاستراتيجية مواجهتها.


■ تحقيق : أمل البرنس

فى تقرير أعدته "لجنة الصحة والسكان والبيئة بمجلس الشورى" حول "المشكلة السكانية" أشار إلى أن الدولة سعت إلى دعم برامج التنمية البشرية التى تساهم فى الارتقاء بالخصائص السكانية ، مما ترتب عليه زيادة الإنفاق على الصحة ، والتعليم.

وأكد التقرير أن المرأة هى عصب التنمية فى أى مجتمع ، فالاهتمام بالمرأة من حيث التعليم والصحة الإنجابية والثقافة ، ودفعها إلى قوة العمل ، يحفزها للاهتمام بكافة قضايا المجتمع ، ويؤهلها لتكوين أسرة صغيرة ، لهذا فإن الاهتمام بالمرأة ،يساعد كثيرا فى حل المشكلة السكانية ، كذلك فإن محو أمية الأم وزيادة فرص تعليمها ، يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بخصائصها البشرية ويساهم أيضا فى حل هذه المشكلة.

دور الجمعيات الأهلية وفى المجلس القومى للمرأة ،

عقدت لجنة المنظمات غير الحكومية ندوة حول "دور الجمعيات الأهلية" فى مواجهة القضية السكانية ، وقد أشارت الدكتورة هنية الأتربى "مقررة اللجنة" إلى أن الهدف من انعقاد هذه الندوة هو التعرف على إمكانيات الجمعيات الأهلية ، وحدود إمكانية رفع كفاءة الخدمة فى مجال تنظيم الأسرة ، مع التعرف على أكثر الأساليب الجاذبة للتردد على جمعيات تنظيم الأسرة ، وقد أوصت الندوة بضرورة تحويل المشكلة السكانية إلى مشكلة مجتمعية يتحمل المجتمع مسئولياتها ، وبالتالى فهو مطالب بالحل ، مع ربط الجمعيات الأهلية وتواجدها الجغرافى بدرجة الكثافة السكانية فى مناطق الجمهورية ، كذلك المطالبة بربط استراتيجية كل جمعية أهلية وآليات تنفيذها ، بطبيعة المجتمع الذى تعمل به الجمعية ، مع تشجيع زيادة أعداد الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا المرأة بشكل عام وبالصحة الإنجابية بشكل خاص ، ومع التركيز أيضا على قضية التوعية.

مساندة القيادات السياسية

وتشير الدكتورة صفاء الباز "عضو المجلس القومى للمرأة" إلى الوضع الحالى للمشكلة السكانية ، والذى يتميز بالزيادة المطردة ، وعلى سبيل المثال ، كان تعدادنا فى عام ١٩٤٧ (١٩ مليون نسمة) وصل فى عام ١٩٧٦ إلى ٣٧ مليون نسمة ، أما فى عامنا الحالى ٢٠٠٣ فقد وصل تعداد السكان إلى ٦٩.٢١٣مليون نسمة!.

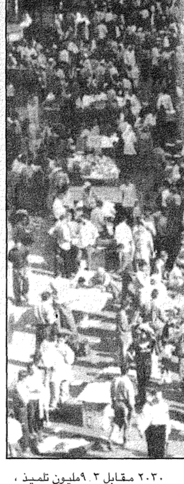
وتؤكد د.صفاء على انخفاض مستوى الخصائص السكانية ، والذى يتمثل فى اختلال التركيب العمرى ، وارتفاع نسبة الأطفال ، مع ارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض نسبة مساهمة الإناث فى قوة العمل ، وارتفاع مستوى البطالة.

كما تشير إلى ضرورة التأكيد على أهمية مساندة القيادات السياسية فى مجابهة القضية السكانية مع اعتبارها مشكلة قومية وأيضا المطالبة بزيادة مشاركة الجمعيات الأهلية فى مجالات تقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

الفجوة بين عدد السكان ومعدل الإنجاب

يرى اللواء إهاب علوى رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء" أن "دراسة نمو سياسة سكانية فعالة" التى قدمها الحزب الوطنى فى مؤتمره الأخير تؤكد أن المشكلة السكانية ستنعكس بالسلب على نوعية حياة الإنسان المصرى ، وسيترتب على ذلك زيادة عدد التلاميذ المطلوب استيعابهم فى التعليم الابتدائى إلى ١٤.٢مليون تلميذ فى عام ٢٠٢٠ ، مقابل ١٠.٥مليون تلميذ حاليا اذا تحققت أهداف السياسة السكانية ، وإلى ١٦.٤مليون تلميذ فى عام





٢٠٣٠ مقابل ٣.٩مليون تلميذ ، إذا تحققت هذه الأهداف ، وبذلك فإن استمرار مستويات الإنجاب الحالية سيرفع من تكلفة الاستيعاب الكامل فى مرحلة التعليم الإلزامى .

كما سيجعل الارتقاء بنوعية التعليم هدفا بعيد المنال ، كما أن الفجوة بين عدد السكان المستهدف للخطط المستقبلية ، ومعدل الإنجاب ، بشكلها الحالى والمستمر ، ستتطلب استثمارات إضافية لتلبية احتياجات السكان من مواصلات ، ومساكن ، وصرف صحى ، وكهرباء ، وفرص عمل وغيرها ، وهو مايشكل ضغطا هائلا على الموازنة العامة للدولة.

دور رجال الدين

ويؤكد الدكتور هشام مخلوف "مدير المركز الديموجرافي" على ضرورة اعتبار المشكلة السكانية من المشكلات العامة والحاكمة والتى لايمكن قصر مسئولياتها على قطاع ، أو وزارة بعينها ، إن الاتفاق فى مواجهة المشكلة السكانية يعتبر جزءا أساسيا من استثمارات الدولة ، التى يجب على المجتمع توفيرها ، مع التأكيد على أهمية دور المحليات فى وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات ، والبرامج السكانية .



اللواء إهاب علوى

ويضيف سيادته مشيرا إلى ضرورة تكثيف جهود وخدمات تنظيم الأسرة فى المناطق التى لازالت تتميز بارتفاع مستوى الخصوبة ، وانخفاض معدلات ممارسة الوسائل ، مع تفعيل جهود محو الأمية خاصة بالنسبة للإناث ، وفى الريف بوجه عام ، كذلك التأكيد على أهمية دور رجال الدين الإسلامى والمسيحى فى دعم جهود تنظيم الأسرة مع توفير البرامج التدريبية اللازمة لذلك.

وزارة الصحة وعلماء الاجتماع

وعن دور وزارة الصحة والسكان فى الإسهام فى حل المشكلة السكانية ، يقول الأستاذ ممدوح عباس"إعلامى بقطاع السكان" إنه من خلال وزارة الصحة والسكان ، وصل معدل التغطية لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى ٦٠٪ ومن المستهدف فى سنة ٢٠١٧ أن تصل إلى ٦٩٪ للذين يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة .

ويضيف قائلا ، إن كل المراكز الطبية بها عيادات تنظيم أسرة ، كذلك هناك العيادات المتنقلة التى تجوب الكفور ، والنجوع ، والمناطق النائية.

وذلك لتقديم الخدمة ، وهذه الوسائل **"وسائل تنظيم الأسرة"** متوافرة ورخيصة.

أما الجزء الآخر من دور الوزارة -بخلاف تقديم الخدمة- فيتمثل فى الجانب الإعلامى ، والذى يتم من خلال الإعلام ، والاتصال الشخصى والجماهيرى ، فهناك وسائل إعلامية توجه إلى الجمهور المستهدف(المنتفعات فى سن الإنجاب) وكل فئة لها الرسالة الإعلامية الخاصة بها ، وأيضا من خلال الإعلام ، يتم بث الدعوة نحو المطالبين بحل المشكلة السكانية ، ويشترك فى هذه الدعوة رجال الدين ، وعلماء الاجتماع ، وكذلك القيادات الشعبية والتنفيذية ، هذا بالطبع بجانب الدور الذى يمكن أن تلعبه أجهزة الإعلام خاصة المسموعة والمرئية والصحافة.



د. هشام مخلوف

التأثيرات .. والمواجهة

وعن التأثيرات المترتبة على الزيادة السكانية يقول الأستاذ الدكتور صالح الشيمى "رئيس لجنة الصحة والسكان والبيئة بمجلس الشورى" إن هناك العديد من الآثار التى يعانى منها المجتمع المصرى الآن نتيجة الزيادة السكانية السريعة ومنها ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الخريجين الجدد حيث وصل عدد المتعطلين إلى مليون و٩٧٧ ألف عاطل فى أول يناير ٢٠٠٣ وتكدس الطلبة فى الفصول فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة فى عدد المدارس إلا أن كثافة الفصول فى مختلف مراحل التعليم تكاد تكون ثابتة كما هى ، كذلك زيادة استيراد السلع الاستهلاكية بصفة عامة وخاصة القمح لتوفير رغيف العيش بالإضافة إلى ارتفاع أعباء الحكومة نتيجة زيادة حجم الدعم الموجه لرغيف العيش والسكر والزيت.

كما ترتب على الزيادة السكانية زيادة الاحتياجات من الوحدات السكنية من حوالى ٥١٦ ألف وحدة سكنية فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٧٠٣ آلاف وحدة فى بداية هذا القرن ، وتقدر بحوالى ٩٥٩ ألف وحدة فى عام ٢٠١٧ بالإضافة إلى الضغط الشديد على المرافق وخاصة مياه الشرب النقية والصرف الصحى والمواصلات العامة نتيجة الزيادة السكانية المتسارعة .

د. على صالح الشيمى

ومن ناحية أخرى يشير الدكتور صالح الشيمى إلى وجود ارتباط بين المستوى الاقتصادى للأسرة ومستويات الإنجاب وممارسة تنظيم الأسرة حيث إن الأسرة ذات المستوى الاقتصادى المرتفع"هى الأكثر إقبالا على تنظيم الأسرة وبالتالى تنخفض مستويات الإنجاب الخاصة بها وعلى العكس من ذلك فإن الأسر الفقيرة تعتمد على أطفالها فى زيادة دخلها من خلال دفعهم إلى سوق العمل فى سن مبكرة.

وعن استراتيجيات مواجهة المشكلة السكانية يؤكد سيادته على ضرورة التصدى الجاد لمواجهة هذه المشكلة وتبنى استراتيجيات فعالة لضبط النمو السكانى وبالتالى إتاحة الفرصة لتوفير الموارد اللازمة للاستثمار فى الارتقاء بالخصائص البشرية وإعادة تشكيل الخريطة السكانية حيث أوضحت الدراسة أن الوفورات التراكمية الناتجة عن الإسراع بخفض معدلات النمو السكانى خلال الخمس عشرة سنة القادمة (٢٠٠٢-٢٠١٧) يمكن أن تتراوح بين ١٠٠ و١٣٥ مليار جنيه وهو ماسوف يكون له انعكاساته الواضحة على مستويات المعيشة والارتقاء بنوعية الحياة للأجيال الحاضرة والقادمة.

التلوث.. النفايات.. السحابة السوداء

كابوس على الصدور

تعددت الآراء وتباينت وجهات النظر حول ظهور"السحابة السوداء" فى سماء القاهرة الكبرى ، وفى هذا التوقيت بالذات من كل عام ، فى السنوات الأربع الأخيرة ، فالبعض يرى أنها نتاج طبيعى لظاهرة حرق قش الأرز من قبل بعض المزارعين ، والبعض الآخر يتهم شركات النظافة لحرقها القمامة بطرق تقليدية مما يتسبب عنه تصاعد السحابة السوداء فى سماء القاهرة ، بل إن البعض يتهم شركات الأسمنت ، لأن أتربة الأسمنت المتصاعدة من هذه الشركات تساعد على اتساع رقعة السحابة السوداء فى مصر.

ولكن .. هل يظل الرأى العام تائها دون معرفة أسباب هذه السحابة؟ لماذا لاتبادر الحكومة بإصدار بيان يشرح للرأى العام أسباب الظاهرة ، وإمكانية التخلص منها ، حتى يطمئن الناس ولاتنتابهم الحيرة ، لأن هذه السحابة تسبب بعض الأمراض الصدرية ، بل قد تتفاقم الحالة الصحية للمرضى بسببها ، فالسحابة بلاشك لها تأثير سلبى على صحة الناس الذين يتساءلون بدورهم عن أجهزة الرصد البيئى التى تتنبأ بحدوث هذه السحابة ، والمساحة التى تنتشر فيها ، وعن دور العلماء والمسئولين فى التصدى لهذه الظاهرة الجاثمة على أنفاس المصريين.

تحقيق :
مروى بدر الدين

فى البداية ، يؤكد الدكتور إبراهيم عبدالجليل"خبير الطاقة والبيئة والرئيس الأسبق لجهاز شئون البيئة" أن هناك جهودا كثيرة بذلت لتحسين نوعية الهواء بالقاهرة ، منها رفع الرصاص من البنزين ، وإنشاء شبكة لرصد ملوثات الهواء وتتكون من ٤٢محطة ، والتوسع فى استخدام الغاز الطبيعى ، ومحاولة السيطرة على حرق المخلفات الصلبة والزراعية .

وقد أكدت القياسات الخاصة بها أن ١٥ منطقة بالقاهرة ، قلت فيها تركيزات شوائب الرصاص العالقة فى الجو عن ١ميكروجرام/م٣ ، وهى الحدود المسموح بها فى قانون البيئة ، بينما يزيد هذا التركيز فى منطقتى شبرا الخيمة وحلوان لوجود المسابك بها .

أما الشوائب العالقة التى تنتج عن حرق الديزل والمازوت وحرق المخلفات الصلبة ، والأتربة الطبيعية ، فقد بذلت جهود كبيرة للحد منها حيث تم تشغيل محطة توليد الكهرباء للعمل بالغاز الطبيعى ، مما أدى إلى انخفاض تركيزات الشوائب العالقة ، وثانى أكسيد الكبريت . كما أنه تم تشغيل عدد لابأس به من المصانع بالغاز الطبيعى وتحويل أكثر من ٤٥ألف سيارة من البنزين إلى الغاز الطبيعى مما يؤدى بالقطع إلى نقص تركيزات الأتربة العالقة وبالتالى فإن نوعية الهواء تتحسن باستمرار.

ويضيف: إن الجهود التى تبذلها المحافظة ووزارة البيئة لنشر المسطحات الخضراء وزيادة حجم التشجير بشوارع العاصمة يحسن كثيرا من نوعية الهواء .

أما بالنسبة لباقى ملوثات الهواء مثل الأوزون السطحى ، فلم يكن بسبب مشكلة فى القاهرة ، ويبقى أول أكسيد الكربون، والهيدروكربونات ، الناتجة عن عوادم السيارات فى ساعات الذروة ، حيث يرتبك المرور ، وبالتالى فإن التحسن سيصبح ملموسا عند الانتهاء من تنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة *للمخلفات الصلبة* ، وعدم حرق القمامة حرقا مكشوفا ، والتوسع فى تشغيل السيارات والمصانع بالغاز الطبيعى.

أزمات تلوث هواء

بينما يؤكد الدكتور عبد اللطيف الشرقاوي"الأستاذ بالمركز القومى للبحوث" أن القاهرة أصبحت ثالث مدينة ملوثة فى العالم ، ويدلل على رأيه بأن تقارير البيئة العالمية تؤكد وتدعم رأيه وأرجع أسباب ذلك إلى تزايد أعداد السيارات وحرق الوقود الأصفورى مثل البنزين ، والديزل فى تسييرها مع ارتباك حركة المرور إلى جانب الحرق المكشوف للقمامة.

وأشار إلى أن الدراسات الأمريكية حول عوادم السيارات ، تؤكد أن احتراق وقود السيارات ، ينتج عنه ١١٨ عنصرا دقيقا تقاس بالجزء من التريليون ، ولايتم قياسها فى مصر حتى الآن ، وهى مواد مسرطنة ، والدليل على ذلك تكرار ظهور أزمات تلوث هواء حادة لمدة ٤سنوات متتالية ، وهو ما أطلقت عليه *الصحافة* **السحابة السوداء** ويرجع السبب فى ذلك إلى العوادم ، وحرق المخلفات المكشوفة حتى مع انخفاض نسبة تركيزات *الرصاص إلى ٣٠٪ فى زمن قليل* ، بعد رفع الرصاص من البنزين.

نظم للرصد

ويؤكد الجيولوجى صلاح حافظ"خبير الطاقة والبيئة" على أن القاهرة -بالجسيمات العالقة فى الجو- مازالت من أعلى دول العالم فى التلوث ، لكنه لايستطيع أن يقول إن هذه التركيزات عالية بالنسبة لأكاسيد النيتروجين ، والأوزون السطحى ، وأكاسيد الكبريت ، وأول أكسيد الكربون ، ومشكلة تزايد أعداد السيارات ومايتنتج عنه من عوادم وحرق



القمامة المستمر على الطريق الدائرى والاتوستراد يعتبر مشكلة كبيرة بالنسبة لهواء العاصمة.

وعن ترتيب القاهرة بين المدن الأكثر تلوثا فى العالم قال الجيولوجى صلاح حافظ إننى لا أعتقد أن برنامج البيئة العالمى نجح فى وضع نظم للرصد ، نستطيع بها أن نرتب المدن الأكثر تلوثا فى العالم ، حيث لم يتم التوصل إلى شبكة مرصد سليمة . . كما أن المعلومات التى تنشر مستقاة من تقارير الدول نفسها وهى معلومات غير دقيقة فى غالب الأحيان ، ولابد من دقة الرصد بالنسبة لكل ملوث على حدة ، حتى نصل إلى التقييم السليم بالنسبة لكل مدينة.

ومن الضرورى عمل دراسة مستفيضة لتنسيب الملوثات إلى مصادرها حتى نحدد اى المصادر أكثر تلويثا من غيرها ، فنعمل على الحد من هذه المصادر الملوثة ، وعموما فإن المدن العملاقة فى العالم ومنها القاهرة تعانى من تلوث شديد فى الهواء بنسبة تتفاوت لكل ملوث ، نتيجة النشاط السكانى ، من صناعة ونقل وحرق للمخلفات ، ومايترتب عليه من تكون السحابة السوداء.

برامج حماية البيئة

وتشير المهندسة حنان الخضرى "مدير مشروع التحكم فى التلوث" إلى إنه بعد صدور **قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤** ازداد الاهتمام بما يخص البيئة المتمثل فى تعدد التشريعات القانونية الأخرى من قوانين واتفاقيات دولية ، اشتركت فيها مصر ولم تختلف ردود أفعال الشركات خاصة الكبرى منها والمؤثرة على البيئة باتباعها لتلك التشريعات ، بل وإنشاء إدارات وأقسام للبيئة تتولى تنفيذ برامج تتوافق مع تلك التشريعات ، وبعض تلك الشركات قامت بتنفيذ تلك البرامج بشكل هيكلى لايهدف فعليا لتحقيق الغرض الذى صممت من أجله ، بل للإفلات فقط من العقوبات المقررة على مخالفة الالتزامات التى يفرضها القانون ، والاستفادة من الدعاية التى يحققها بوصفها شركات صديقة للبيئة فى زيادة مبيعاتها ، وفى المقابل قام البعض الآخر من تلك الشركات بمجهودات حقيقية لحماية البيئة لإيمانها الحقيقى بأهمية ذلك المجال ، ومدى الربح الذى سوف يعود عليها من تطبيق تلك البرامج.

حماية البيئة إجباريا

أما أسامة النجار" عضو مجلس أمناء مدينة العاشر من رمضان " فيرى أن الإلزام الإجبارى هو الحل الوحيد لحماية البيئة ، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص المسئول عن العديد من المشاكل البيئية ، التى نتعرض لها خلال المتابعات الفعلية على مستوى المصانع ، ويقول سيادته إن توفيق البيئة مسئولية مشتركة مابين الحكومة وجهاز شئون البيئة ، وبين رجال الصناعة ، وذلك لأن الاهتمام بتحقيق معدلات قياسية للتنمية الصناعية فى الماضى مع عدم توجيه العناية لتجنب الآثار السلبية فى مصر أدى إلى زيادة مطردة فى حجم ونوعية الملوثات الصناعية ، وزيادة المخاطر الصحية ، وتلوث المصادر الطبيعية ، و تدهور الأوضاع البيئية ، ومصر كانت فى مقدمة الدول النامية التى أولت اهتماما للبيئة ، وسنت التشريعات الخاصة بالسيطرة على مصادر التلوث ، والحد من الانبعاثات السامة ، إلا أن تلك التشريعات لم تأخذ فى الاعتبار العوامل الاقتصادية والقدرات الفنية للصناعة ، إضافة إلى أن تلك المعايير اقتصرت على الحدود القصوى للانبعاثات الناجمة عن عمليات الإنتاج ، دون الأخذ فى الاعتبار الآثار الضارة للمنتجات أثناء الاستخدام أو المخلفات الناجمة بعد الاستخدام.

وحول دور وزارة الزراعة فى مواجهة مشكلة قش الأرز الذى تشير إليه أصابع الاتهام فى موضوع السحابة السوداء ، يقول لنا محمد عبدالمنصف" وكيل وزارة الزراعة : إن اللجنة الوزارية للمخلفات الزراعية برئاسة **الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة** وعضوية **الدكتور ممدوح رياض وزير الدولة لشئون البيئة** واللواء مصطفى عبد القادر "وزير التنمية المحلية " أقرت برنامج الاستفادة من المخلفات الزراعية اقتصاديا وبيئيا لموسم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وخاصة قش الأرز.

وينص البرنامج على أنه لتعظيم الاستفادة من قش الأرز فإنه يوصى باستخدامه فى إنتاج الأسمدة العضوية من المخلفات النباتية والتى تعد بحوالى ٢٦-٢٨مليون طن سنويا لتحسين الصفات الطبيعية والكيمائية والبيولوجية للأراضى المصرية خاصة أراضى الاستصلاح الجديدة والتى تفتقر لوجود المادة العضوية .. بالإضافة إلى الاتجاه السائد حاليا فى الانتقال من الزراعات التقليدية إلى الزراعة العضوية والنظيفة.

وأوصت اللجنة بإنتاج أعلاف غير تقليدية من مخلفات قش الأرز وحطب الذرة ، وعروش البنجر ، وغيرها لتقليل استيراد الذرة الصفراء والأعلاف المركزة ، وتوفير العملة الصعبة ، وخاصة بعد ارتفاع أسعار الأعلاف ، وتكثيف عمليات كبس قش الأرز لسهولة نقله لاستخدامه فى الأغراض المختلفة مثل تخزين بعض المحاصيل الزراعية مثل البصل ، والبطاطس ، والتدفئة للزراعات الشتوية ، واستخدامه فى الزراعة غير التقليدية ، وإنتاج عيش الغراب .

كما أوصت اللجنة بخلط الكميات المفرومة من قش الأرز مع الحشة الأولى للبرسيم كعليقة حيوانية ، واستخدام القش بعد فرمه كفرشة فى مزارع الدواجن والماشية .

ومن ناحية أخرى وافق الدكتور يوسف والى"نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة" على تخصيص ميزانية قدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، لتنفيذ الخطة ، الإرشادية لعمل كومات الأسمدة العضوية ، والأعلاف غير التقليدية ، وصرف جنيهين للمشرف الزراعى على كل

فدان كحافز فى حالة قيامه بعمل التوعية اللازمة لتعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية ، وعمل الكمورات السمادية والعلائق الحيوانية ، بشرط عدم حدوث اى عمليات حرق للمخلفات الزراعية بقريته التى يشرف عليها ، على أن يتم الصرف فى نهاية الموسم ، وتحت إشراف المحافظة ، ومديرية الزراعة ، ووزارة البيئة وتقرر إيداع نصف مليون جنيه فورا بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعى ، ولايتم الصرف منها إلا فى آخر الموسم وبموافقة وزارتى الزراعة والبيئة .

كما قررت اللجنة قيام جهاز الإرشاد الزراعى بتنفيذ البرنامج المقدم منه والذى يتضمن تدوير مايقرب من مليون إلى ١.٥مليون طن قش أرز ، فى صورة أسمدة عضوية ، وأعلاف غير تقليدية وكبس ، وفرم ، وتشوين القش ، لخلطه مع الحشة الأولى للبرسيم ، خاصة أن معظم الدراسات تشير إلى أن الاحتياج إلى السماد العضوى فى الزراعة يبلغ ٣٥٠مليون متر مكعب سنويا ، وذلك فى ضوء زيادة الرقعة الزراعية فى الأراضى المستصلحة ، والاتجاه إلى الزراعة العضوية النظيفة ، وتشارك وزارتا الزراعة والبيئة ، فى توفير مفارم لفرم هذه المخلفات للمساعدة فى تدويرها إلى أسمدة عضوية ، وتشجيع شباب الخريجين والمزارعين والجمعيات الأهلية على إنشاء مراكز تدوير المخلفات الزراعية ، المشاركة من صندوق حماية البيئة ، وتقديم المعونة الفنية اللازمة .

وقررت اللجنة قيام وزارات الزراعة والرى والتنمية المحلية بالالتزام بالمساحات والمناطق المقررة لزراعة الأرز فى كل محافظة.

وتؤكد المهندسة ليلى عبد المنعم"بالمركز القومى للبحوث" أن تأثيرات تلوث الهواء تلاحظ عادة فى المدن الصناعية ، أو بالقرب منها ، ذلك لأن ملوثات الهواء تنتج بسبب عملية الاحتراق ، وسكان المدن يعتمدون فى حياتهم اليومية بشكل أو بآخر بعمل إحدى طرق الاحتراق ، فالمصانع المتنوعة تصب دخانها فى الجو ، كذلك فإنه قد يبدو للوهلة الأولى أن استخدام الكهرباء فى إنتاج الطاقة المنزلية المستخدمة فى الإضاءة والتدفئة ، وفى أجهزة الراديو ، والتليفزيون ، لاتسبب تلوث الهواء ، إلا أنه عند إنتاج هذه الطاقة فى محطات الكهرباء البخارية والغازية نحتاج لحرق كميات كبيرة من الفحم ، أو المازوت ، أو الغاز الطبيعى أو السولار المخصوص ، وهذا النوع من المحطات يعتبر أكثر انتشارا من المحطات الهيدروليكية أو النووية ، وكذلك فإن حرق مخلفات المنازل والمنشآت الأخرى يسبب تلوث الهواء.

والأبحاث تؤكد أن تشغيل ١٠٠ سيارة تعمل بالبنزين فى داخل مدينة ينتج كل يوم من هوائها ٣.٢طن من أول أكسيد الكربون ، ومن ٤٠٠-٨٠٠رطل من الايدروكربونية ومن ١٠٠-٣٠٠رطل من أكسيد النيتروجين ، علاوة على كميات من الكبريت والكيماويات الأخري.

وتلوث الهواء بكل هذه السبل يعتبر مشكلة كبيرة ، حيث إنه لايعتمد على الكثافة السكانية وطبيعة جو المدينة فقط ، فالضباب الدخانى الناتج من فوهات المصانع ، أحد أسباب التلوث السابح فى الهواء ، والذى تمتلئ به صدورنا أثناء التنفس.

ولكن إلى أى مدى يعتبر تلوث الهواء بالطرق المختلفة ضارا بالصحة العامة؟

بالنسبة للإنسان فإن الجسيمات الكبيرة التى تلوث الهواء ، تدخل عن طريق التنفس إلى الأغشية المخاطية ، وتتسلسل الجسيمات الأصغر حجما إلى الرئتين ، وهناك أدلة قاطعة على أن اضطرابات الشعب والرئتين تزيد فى المناطق الصناعية .

كذلك فإن الأبحاث تؤكد أن الأيدروكربونيات الموجودة فى الهواء تسبب بعض حالات سرطان الرئة.

وإذا كان تلوث الهواء يعتبر تهديدا للصحة العامة ، فإن ملايين الناس فى مصر يمكن أن يتأثروا حيث إن التأثير يكون عادة تدريجيا ، والناس عادة لاتلقى بالا لذلك ، لأن مشاكل الحياة الكثيرة تأخذهم ، وللأسف فمشكلة تلوث الهواء يمكن أن تصبح القشة التى قصمت ظهر البعير!!.

كفر الشيخ.. تشك

يأتى الرابع من نوفمبر من كل عام حاملا معه الأفراح والبهجة لمحافظة كفر الشيخ احتفالا بعيدها القومى .. ولأنها محافظة يشكل النشاط الزراعى فيها جزءا هاما من اقتصادها فليس غريبا أن تنمو وتتضح بها الاستثمارات والمشاريع فى مجال الزراعة.. وهذا لا يلغى النشاط النقابى الواضح بالمحافظة .. "العمل" زارت كفر الشيخ لتعيش معها احتفالها بالعيد القومى ولتستمع إلى شكاوى العاملين وآراء والنقابيين وتسجل إنجازاتهم أيضا

رسالة أعدها:
محمد ربيع
محمد عبده

فى البداية يطالب السيد طلبه الصياد رئيس مجلس إدارة لجنة نقل برى الحامول على لسان جميع أعضاء اللجنة.

بضرورة تقوية دور اللجان النقابية للنقل البرى بوحدات المرور وتواجد مسئول عن اللجنة عند امتحانات القيادة المهنية ليكون ضمن لجنة الامتحان .. وذلك لتقوية دور اللجان النقابية وتأكيد قوة تأثيرها وتفاعلها وانخراطها بفاعلية فى الوسط المهنى ، ولكى تتمكن تلك اللجان من نشر الوعى المهنى والأخلاقى والقيام بدور فعال فى توعية الجماهير بالظروف التى يمر بها الوطن اقتصاديا وسياسيا.

مع عمل دورات توعية وتثقيف .. ويطالب السيد طلبه الصياد بزيادة المعاشات للسائقين حيث إن السائق يعانى معاناة شديدة عند تقاعده نتيجة لقلة المعاش وعدم قدرته على أن يحيا الحياة الكريمة له.

الموقف الجديد

ومن ناحية أخرى .. يحدثنا السيد محمد جمال داود رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية للنقل البرى بدسوق عن بعض إنجازات اللجنة فيقول:

شملت انجازات اللجنة إنشاء الموقف الجديد بدسوق عمليات ردم بالأتربة وتغذية بمياه الشرب والصرف الصحى وأعمدة كهرباء بالكشافات وعملية المظلات الخاصة بالسيارات شاملة الأساسات وبناء سور لحماية جسم الكوبرى ثم عملية رصف المدخل والطريق الدائرى ، وقد تكلفت هذه العمليات ماقيمته ١.٠٢٧.٦٩٠ جنيها .

أضف إلى ذلك أن إجمالى عدد السيارات التى تعمل على جميع الخطوط من دسوق إلى المراكز والمحافظات قد بلغت ١١٩٠ سيارة.

ـــــوآلامهـــــا

الحوافز والأجر الإضافى

أما السيد محمد قمر رئيس مجلس إدارة لجنة المنطقة الأزهرية فيقول على لسان جميع أعضائها :

نطالب بصرف ٢٪ مكافأة الامتحانات العامة للشهادتين الاعدادية والثانوية بأثر رجعى أسوة بالمناطق الأخرى .. ومساواة موظفى ديوان المنطقة الأزهرية بكفر الشيخ بموظف قطاع المعاهد الأزهرية من ناحية تطبيق نفس المعاملة بالنسبة للأجر الاضافى والحوافز حيث تصل الحوافز للعاملين بقطاع المعاهد إلى ٩٠٪ طوال السنة فى حين أنها فى ديوان المنطقة ٢٥٪ ولمدة ٨ أو ٩ أشهر على الأكثر .. بالإضافة لصدور قرار بالوظائف الإشرافية للذين حصلوا على الدرجة الأولى منذ ثلاثة أعوام وتسكينهم فى وظائفهم حسب ترشيحات المناطق.

وينوه هنا إلى عدم التزام الأزهرية بتنفيذ قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ٧٦ والمعدل بالقانون رقم١ لسنة ٨١ المعدل بالقانون ١٢ لسنة ٩٥.

ترقيات وعلاوات

السيد.أحمد السعيد النحاس رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية للعاملين بالشئون الصحية بكفر الشيخ .. فيحدثنا عن نشاط اللجنة الاجتماعية قائلا:

تم عمل مصيف للعاملين ببلطيم استفادت منه ١٨٠ أسرة خلال موسم ٢٠٠٣ كما تم عمل رحلات يومية لنفس المصيف للأعضاء وأسرهم استفادت منه ٣٠٠أسرة .

ومن ناحية أخرى .. تم عمل الترقيات لجميع العاملين المستوفين لشروط الترقية حسب قرارالسيد وزير التنمية الإدارية لجميع المجموعات الوظيفية كما تم منح علاوات تشجيعية لعدد ١٨٠٠ موظف خلال العام المالى لجميع المجموعات النوعية للوظائف المستوفية للشروط وقد تم عمل لقاء مع وكيل وزارة الصحة بكفر الشيخ مع مجلس إدارة اللجنة النقابية بخصوص مناقشة مشاكل العاملين بالقطاع الصحى للمحافظة وخاصة مشكلة صندوق التكافل لمخالفة شركة المهندس للتأمين لبنود العقد حيث تقوم بصرف ٢٥ شهرا بدلا من ٥٠شهرا بالنسبة للمحالين للمعاش.

وناشدت اللجنة وزير الصحة بالتدخل لحل هذه المشكلة حفاظا على حقوق العمال حيث إن الشركة ترفض ارسال الشيكات مع مندوب المديرية وتطالب بحضور المستحقين إلى مقر الشركة بالدقى بالجيزة مما يترتب عليه إساءة ومذلة بالنسبة للعمال فى نهاية حياتهم الوظيفية وممن ثم يطالبون الشركة بإرسال مندوب لهم لتسليم الشيكات لمستحقيها.

هذا وقد تم صرف سلف فى حدود ٢٠٠جنيه من صندوق حصيلة الجزاءات بالمديرية بمناسبة شهر رمضان وذلك بناء على المذكرة المقدمة من مجلس إدارة اللجنة النقابية ووافق عليها السيد وكيل الوزارة وتم الصرف فعلا.

تكريم النقابيين

أما السيد.طه شرابى -أمين صندوق اللجنة-فيقول:

نطالب بصرف جهود غير عادية للاداريين والكتابيين بالمستشفيات العامة والمركزية بنسبة ٤٠٪ شهريا أسوة بما هو متبع وزملائهم بالمديرية والإدارات الصحية ، وسيتم عمل حفل تكريم للعمال المتميزين وتكريم المحالين للمعاش وقدامى النقابيين خلال شهر رمضان بمقر اللجنة النقابية بحضور وكيل الوزارة والقيادات التنفيذية.

إنجازات قوي عاملة كفر الشيخ

أما السيد.عبد الحميد عبد البارى مبروك -مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة بكفر الشيخ- فيتحدث عن إنجازات المديرية بقوله:

تم الانتهاء من إنشاء وتجهيز مركز التدريب المهنى التابع للمديرية بمدينة فوه واستكمال تجهيزات أقسام المركز الستة وهي-اللحام وميكانيكا الجرارات والسيارات والآلات الزراعية ، الكهرباء العام ، صيانة وإصلاح الأجهزة المنزلية ، قسم التبريد والتكييف ، ثم قسم صيانة وإصلاح أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو .

وذلك بالإضافة إلى القاعات المتخصصة للتوسعات المستقبلية والتى يتم بها حاليا تنفيذ دورات تدريبية بمشروع(حضانات مشروعات المستثمر الصغير) بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي.

هذا وتبلغ مساحة المركز ١٠٣٥ مترا مربعا ويتكون من ٣أدوار لاستيعاب كافة التخصصات المهنية السابق ذكرها والتى يتم تدريب ٢٥٠متدربا عليها.

ويضيف السيد.عبد الحميد عبد البارى:

أيضا قامت المديرية بإعداد إطار المنشآت التى بها عمالة أطفال وإعداد إطار للمنشآت التى بها خمسة عمال فأكثر بالقطاع الخاص تمهيدا لتنفيذ مشروع معلومات الاستخدام بها وإجراء حصر دقيق لعمالة الأطفال بدائرة المديرية .

ويتم حاليا إجراء دراسات خاصة بعمال الزراعة لتشغيلهم ورعايتهم وتحسين ظروفهم وأوضاعهم وذلك بمراقبة تطبيق قانون العمل الجديد بشأنهم كما تولى المديرية الاهتمام اللازم بمفتشى العمل ومفتشى الأمن الصناعى وإلحاقهم بدورات تدريبية حول تنفيذ مواد قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وذلك بالتنسيق المستمر فى هذا الشأن بين المديرية والإدارات المعنية بالوزارة.



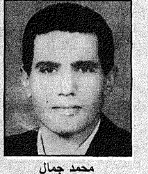
عبدالحميد عبدالبارى



أحمد السعيد النحاس



طلبة الصياد



محمد جمال



طه شرابى

وصايا وزير الشباب .. للشباب!

• الحكومة لاتستطيع أن تفعل كل شىء .. وهناك دور واسع النطاق للقطاع الخاص

• أفكار الشباب وابتكاراتهم محتاجة إلى موارد لتنميتها واستثمارها

• مشروعات للخدمة العامة .. والتركيز على التدريب .. وتطوير الفكر الإدارى لأجهزتنا .. أهداف رئيسية لنا مستقبلا

حوار:
مجيب رشدى

سوف يظل الشباب بمشاكله هو الشغل الشاغل للمجتمع ككل .. ليس فقط لأن الشباب يمثل نسبة كبيرة من هذا المجتمع، ولكن لأنه فى ظل ظروف اقتصادية صعبة ومتذبذبة . يصبح لتلك المشاكل أنين يُسمع فى جسد المجتمع، ومن ثم جاءت دعوة الحزب الوطنى فى مؤتمره الأخير لتؤكد على ضرورة وضع الشباب بقضاياه فى مقدمة الأولويات.

فماذا عن الدور الذي تمارسه الجهات التى لها علاقة بالشباب فى مصر وعلى رأسها وزارة الشباب ذاتها؟؟

إنها صورة يرسمها لنا د.على الدين هلال وزير الشباب حول ملامح الدور المرتقب بكل أبعاده .. وتوجهاته .

طالب د.على الدين هلال وزير الشباب فى أكثر من مؤتمر وملتقى للشباب بضرورة التخلص من سيطرة العقلية الوظيفية الحكومية مؤكداً أن قضية البطالة ليست قضية خاصة بمصر ولكنها تشمل الدول العربية أيضا الثرية منها والفقيرة .. فقضية عدم توافر فرص العمل موجودة وتثير قضية أعمق وهى أن الخريجين لايصلحون لفرص العمل الموجودة بالفعل لأنها تتطلب تدريبا وتعليما لايوفره نظام التعليم وهذا يعنى أنه حتى فرص العمل المتاحة تتطلب مهارات وقدرات غير متوافرة فى الخريجين.

واقع .. وخيال

ومن ناحية أخرى .. تحدث وزير الشباب عن أفكار الشباب وابتكاراتهم التى تبحث عن تمويل قائلا:-

أود أن أقول إن الخيال يجب أن يرتبط بالواقع فالحاجة كما نعلم أم الاختراع، وعندما تظهر الحاجة فى المجتمع ستظهر التكنولوجيا المتطورة، والتجربة أثبتت أن الصناعات المتقدمة فى مصر أفرزت أقساما علمية بالكليات، فالتطور الاقتصادى فرض احتياجات، ومن ثم نشأت مبادرات من المؤسسات العلمية لمواكبة هذه الاحتياجات .

ولذا اقترح عمل مسح لمصانعنا لمعرفة المشاكل التى تعترضها وبذلك نتعامل مع الواقع دون خيال.

فالشيء الأكثر قابلية للتطبيق هو ذلك المرتبط باحتياجات عملية وكذلك هناك بعض الأموال التى تحتاج إلى مشروعات، فالموارد تحتاج إلى أفكار تنميها وتستثمرها وهناك مشكلة يجب أن نعترف بها فيوجد بمصر ٨٦ناديا للعلوم والتكنولوجيا على مستوى الجمهورية يسجلون براءات اختراع لكن ليس لدى هؤلاء الشباب القدرة على الاتصال برجال الأعمال المهتمين باستثمار هذه الأفكار .. وقد تكون الفكرة التى يبتكرها الشاب بدائية لكن يمكن لجهات أكثر تقدما تطويرها مع الاحتفاظ بالحقوق القانونية للشباب- **لذلك نحن فى حاجة إلى تلك الآلية التى تربط مابين الأفكار الشابة وبين المستثمرين** وقد انقضى الوقت الذى نعتمد فيه على الدولة فى كل شيء ومن الخطأ تصور أن الحكومة وحدها قادرة على التعامل مع كل تحديات الحاضر والمستقبل، لذلك يجب عمل عقد اجتماعى جديد وعمل تحالف ثلاثى بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى .

فالتحدى الحقيقى هو كيف ننتج بموارد محدودة وكيف نجعل من إرادتنا وحماسنا بديلا للموارد المالية؟؟

قضايا رئيسية

وإذا كان الحزب الوطنى يرعى ويتبنى قضايا الشباب وعلى رأسها تعليمه وتدريبه وفتح الآفاق أمامه للعمل .. فإن وزير الشباب من خلال قضيتين أساسيتين طرحهما معنا وهما :تسليح الشباب بالعمل والتدريب تمهيدا لمواكبة سوق العمل فى احتياجاته .. ثم كيفية حماية ابتكارات وبراءات اختراعات الشباب وإيجاد التمويل اللازم لها لظهورها إلى حيز التنفيذ.

فالسؤال الذى طرحناه على د.على الدين هلال وزير الشباب مفاده ماهو دور الوزارة وخطتها لتبنى تلك القضايا فى إطار الاهتمام بالشباب ودعوة الحزب الوطنى تأكيدا لهذا الهدف؟!

يقول د.هلال:

تنظم وزارة الشباب مشروعات للخدمة العامة يتم تنفيذها فى ٨٠ مركزاً للشباب بالمحافظات لاستثمار طاقات الشباب .. وهذه المراكز هى ملك لشباب مصر والمحافظة عليها وصيانتها واجب قومى .. مشيرا إلى أن مشروعات الخدمة العامة التى تنظمها الوزارة فى ٨٠ مركزا للشباب تهدف إلى استثمار طاقاتهم فى التنمية المتواصلة لرفع مستوى الأداء فى تلك المراكز الشبابية .. والمشروع يتيح الفرصة لمشاركة ٨آلاف شاب وفتاة تتراوح أعمارهم مابين ١٨ و٣٠ عاما من أعضاء تلك المراكز وأندية التطوع وشباب المستقبل للمشاركة فى عمليات التجميل والإصلاح البيئى داخل المراكز



التجربة تحول المشروع من إطار فردى إلى أطر جماعية شملت مشاريع زراعية وحيوانية وصناعية مماثلة.

أما المثال الثانى الناجح فيتمثل- كما يقول وزير الشباب- فى نجاح وزارة التموين والتجارة الداخلية فى تدريب ٩ آلاف خريج على ١٨ مهنة لخدمة التجارة الداخلية فى مجالات التسجيل التجارى والفرز والدفع والتسويق ، وقد بلغت تكلفة التدريب ٤ملايين جنيـــه ، ويأتى ذلك فى إطار البرنامج القومى للتأهيل وتدريب الشباب والذى وافق عليه مجلس الوزراء ويهدف لتدريب ٢٣ألف خريج شاب فى مجالات التموين والتجارة الداخلية وينتهى تدريب الخريجين خلال ١٢شهرا ويتم صرف بدل تدريب للخريجين يصل إلى ١٥٠جنيها للمؤهل العالى و١٠٠ للمتوسط وتتم الاستفادة من الخريجين فى عدة وظائف بالمصالح والهيئات التابعة لوزارة التموين.

وفى ختام حديثه يقول د.على الدين هلال وزير الشباب: عودة للقضية الثانية التى سألتنى عنها فى البداية والخاصة برعاية ابتكارات واختراعات الشباب أقول إن التحديات التى تواجهها المنطقة العربية لايمكن مواجهتها إلا بالعلم والتكنولوجيا واستثمار أفكار الشباب ودعم تلك الأفكار كبداية حقيقية لتحقيق الوحدة العربية فهناك الكثير من الشباب الذين يمتلكون الأفكار ولكن لايملكون الأموال ، وبالتالى فعلينا تحقيق المزج بين الجانبين من خلال جهات تمويل مختلفة مثل البنوك والمستثمرين حتى نصل إلى مرحلة التطبيق وتتحول إلى مشاريع ناجحة وواقعية .. وقد تكون أفكار شاب مصرى ممولة من أحد رجال الأعمال العرب ويجرى تطبيقها فى بلد ثالث وهكذا حتى يمكن أن نحقق الربط والتواصل بين الدول العربية ، وقد رحبنا بدعم فكرة **"سوق الأفكار"** والتى نتمنى أن تكون فرصة طيبة للقاء الشباب مع رجال الأعمال والمؤسسات العلمية والتمويلية المهتمة بتلك الابتكارات.

الشبابية.

برامج علمية وتربوية

أيضا -والكلام لوزير الشباب- لابد من تعظيم دور مديرى الفروع بمديريات الشباب باعتباره ركيزة أساسية فى الربط بين المديريات ومراكز الشباب وضرورة دراسة المشروعات التجريبية لتلك المراكز ودراسة معوقات العمل إلى جانب المشكلات التى تواجهه مديرى الفروع و العلاقة بين وزارة الشباب ومديريات وفروع العمل الشبابى بالمحافظات .. وإلى جانب هذا كله العمل على تنشيط عضوية مراكز الشباب وتشجيعهم على الانضمام بواسطة مشروعات وبرامج علمية وتربوية وتقديم خدمات متميزة وإقامة مشروعات غير تقليدية متنوعة تناسب احتياجات البيئة المحيطة بالمراكز الشبابية ومنها تحويل المساحات الحالية إلى حدائق وأندية اجتماعية.

تطوير الفكر الإدارى

وأكد د.هلال على أن الوزارة تسعى جاهدة لتنظيم مجموعة من الدورات لمديرى العموم والعمل الشبابى بهدف تطوير أسلوب الأداء واكتساب المهارات والقدرات للخروج بمخطط استراتيجى لوزارة الشباب يرتكز على الناحية العلمية خاصة فى صنع القرار وتصميم البرامج والمشروعات الاستثمارية وتنفيذها ومتابعتها .

وأضاف سيادته ، لاشك أن الدورات التدريبية تهدف أيضا إلى تطور الفكر الإدارى وتزويد القيادات الشبابية بمهارات تصور مستقبلى متكامل لعمل شبابى على المدى الطويل .. إلى جانب الهدف الأساسى الذى يتضمن النهوض وتطوير الجهاز الإدارى بأكمله لتحقيق ركائز أساسية لاستراتيجية الوزارة.

وتلك الدورات التدريبية تتضمن ورش عمل وندوات ومحاضرات يشارك فيها نخبة من كبار المتخصصين فى العلوم الإدارية.

أهمية التدريب

أما الدور الحيوى والفعال الذى تناوله وزير الشباب فى حديثه معنا فهو التدريب المستمر للشباب بمعناه الأشمل ، فالتدريب هو طريق الشباب إلى فرص العمل الجاد والمشروعات المنتجة وقد سارع للالتحاق بدوراته عشرات الآلاف من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة وعلى امتداد ١٦ محافظة نظمت الدولة الدورات التدريبية التحويلية ورصدت الدولة ٥ مليارات جنيه على مدى خمس سنوات بواقع مليار جنيه سنويا لتدريب وإقراض ١٣٠ألف شاب لتنفيذ مشروعاتهم الانتاجية ، وهنا أضرب مثلين ناجحين يعكسان هذا التصور:

نماذج ناجحة

الأول: فى الفيوم حيث نجح آلاف الخريجين فى تنفيذ مشروعات منتجة فى مجال الاستثمار والتصنيع الزراعى والبيئي تجاوزت أسواق الفيوم إلى العاصمة وعدد من المحافظات المجاورة وشملت هذه التجربة ميادين عديدة من الأنشطة فى المدن والقرى على السواء ، ومنها الورش الإنتاجية بجميع أنواعها من تصنيع جلود وأشغال معدنية وصاج وحدادة وخراطة وإصلاح سيارات بجميع أنواعها . ثم تصنيع أثاث ريفى . ورخام وزجاج وطباعة وتجليد وصناعة منتجات ورقية إضافة إلى ورش بلاط وسجاد وكليم ثم تصنيع منتجات حيوانية وداجنة وأسماك ومناحل وتسويقها . وبنجاح

بحلول عام ٢٠٣٠

العالم يواجه مجاعة مائية!!

المياه مشكلة هذا القرن

هذه الحقيقة تؤكدها جميع الشواهد ، والأحداث حاليا ، والسبب الرئيسى الزيادة السكانية الرهيبة التى يشهدها العالم ، فنسبة المياه ثابتة ، والزيادة السكانية تلتهم كل شيء ، وبالتالى يقل نصيب الفرد من المياه يوما بعد يوم، مثلما تقل مساحة الأراضى الزراعية ، بسبب نقص المياه!!.

الخبراء والمسئولون أكدوا على ضرورة تحرك دولى من أجل حماية العالم من الصراع القادم ، بسبب المياه ، مؤكدين أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سوف تحدث مجاعة مائية عالمية ، مالم يتم تدارك هذه المشكلة!.

سؤال بدأ يظهر على الساحة الآن . .هل تنجو المنطقة العربية من هذه المشاكل؟ أم أنها سوف تقع فيها ، وتزداد منطقة الشرق الأوسط تعقيدات جديدة تزيد من أعباء هذه المنطقة المليئة بالصراعات .

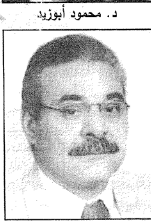
المشكلة والحلول . . نطالعها فى هذا التحقيق.

تحقيق : عادل عيد

د. محمود أبوزيد



د. يوسف والى



د. جميل جورج

الدكتور يوسف والي"نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي" اعتبر أن نقص نصيب المواطن من الموارد المائية نتيجة زيادة عدد السكان هو أهم التحديات التى تواجه مصر فى الألفية الجديدة ، وهو الأمر الذى سيؤدى إلى التأثير السلبى على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مؤكدا أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر تتطلب التعديل التدريجي لأساليب وأنماط إدارة مشروعات الرى واستخدامات المياه فى الزراعة.

القطاع الخاص

وطالب الدكتور يوسف والى بضرورة إشراك القطاع الخاص وجمعيات المستفيدين من المياه فى إدارة المشروعات الخاصة بالمياه ، وتخلى الدولة عن فرص تطبيق أنماط زراعية ، وتراكيب محصولية معينة فى الزراعات المروية ، مع إتاحة الفرص أمام المزارعين لاستخدام مياه الرى فى المحاصيل ذات العائد الأكبر مع حساب هذا العائد إضافة لوحدة المساحة إلى وحدة المياه أيضا.

وقال د.والى : إن تحقيق أهم أهداف الإصلاح الاقتصادى يعتمد على القطاع الزراعى الذى يتوقف بدوره على تواجد المياه الصالحة للرى ، فى الموقع المطلوب ، والتوقيت المناسب، بالكميات والنوعيات الملائمة فى ظل إطار اقتصادى وبيئى مناسب وسليم ، مشيرا إلى ضرورة إنشاء كيانات ومؤسسات عربية كبرى ، من أجل الحفاظ على المياه ، وضرورة قيام الجمعيات الأهلية بالتنسيق مع صانعى القرار بدور حيوى ، لتوعية الناس بضرورة الحفاظ على المياه سواء كان فى الاستخدام المنزلى أو فى الرى وغيره ، حتى يتم الحفاظ على مصدر الحياة للجميع . . المياه.

ترشيد الاستهلاك

ومن جانبه أشار الدكتور محمود أبو زيد"وزير الموارد المائية والري": إلى ضرورة التوعية بقضايا ندرة المياه ومشاكل التلوث ، وأهمية الحفاظ على الموارد المائية ، والإقلال من المحاصيل الزراعية التى تحتاج إلى مياه كثيرة ، وفى المقابل زراعة محاصيل زراعية لاتحتاج إلى مياه كثيرة ، هذا بالإضافة إلى ضرورة توعية الفلاح المصرى بعدم الإسراف فى المياه ، والمواطن فى منزله.

نقص المحاصيل الزراعية

وحذر الدكتور محمود أبو زيد من زيادة معدلات نقص المياه فى القارة الأفريقية نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك بصورة كبيرة ، وهذا سيضع القارة الأفريقية على رأس قائمة المناطق ذات الاستهلاك العالى للمياه .

موضحا أن ذلك سيؤدى إلى زيادة اعتماد القارة على المساعدات الغذائية خلال العقدين القادمين وأضاف يقول إنه بحلول عام ٢٠٢٥ ربما لايستطيع ٥٢٣ مليون شخص فى أفريقيا الحصول على مياه نظيفة فى حين لن يكون لدى المزارعين مياه كافية لرى أراضيهم وذلك سوف يؤدى إلى نقص فى ناتج المحاصيل يقدر بنحو ٢٣٪ مثلما سيؤدى إلى نقص شديد فى مصدر الغذاء فى القارة الأفريقية ، خاصة مع الزيادة السكانية ، التى تشهدها القارة طوال السنوات الأخيرة .

كل هذا أيضا سيؤدى إلى نشوب حروب دموية من أجل المياه ، إن التحدى الذى ستواجهه القارة منذ الآن ، هو ضرورة العمل الجاد لحل هذه المشكلة ، التى ستحل بنا عاجلا ، أو أجلا.

توزيع المياه

وقال الدكتور محمود أبو زيد إنه من الواجب إشراك المستخدمين فى تكاليف إدارة وصيانة شبكات الرى لضمان استمرارية وتواصل الشبكات فى أداء مهمتها ، لنقل

وتوزيع المياه بطريقة مضمونة وآمنة **موضحا** أن الشراكة المصرية المائية الوليدة مع الشراكة المائية الدولية استكهولم ، يجب أن يكون لها دور فعال ، **مؤكدا** أن الشراكة المائية المصرية سيكون لها دور أكبر خلال الفترة المقبلة ، حتى يتم الحفاظ على مصدر المياه الذى لايستطيع العالم العيش بدونه.

قرن الصراع

ويؤكد الدكتور جميل جورج "الخبير الاقتصادي" أن القرن القادم هو **قرن الصراع على المياه** ، مشيرا **إلى** أن هذا الصراع إن لم يتم تداركه ، يمكن أن يؤدى إلى حروب دموية ، قد تؤدى بدورها إلى هلاك الكون مؤكدا أن إشكالية المياه تنحصر فى ندرة هذا العنصر ، نتيجة العديد من العوامل المناخية ، وعوامل أخرى ، تتعلق بكيفية التعامل مع هذا المورد ، وكيفية استغلاله . والاستفادة منه على غير ذلك النحو ، والذى يسبب هدره فى الكثير من الأحيان.

وهناك العديد من الآليات والأشكال التنظيمية على المستوى الإقليمى والدولى تناولت هذه الإشكالية منها على سبيل المثال ، المؤتمر الإقليمى عن الحوار الإقليمى لدول حوض البحر المتوسط حول قيمة المياه وقضية الفقر الذى ناقش عدة قضايا محورية تتعلق بقيمة المياه ، وقضية الفقر فى حوض المتوسط ، والعلاقة بين الأمن الغذائى وطرق الرى ، وإدارة الموارد المائية فى العالم العربى ، وقضية تسعير المياه ، وتأمين وصولها للفقراء وترشيد استهلاكها ، هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى تمت دراستها فى هذا الصدد باليابان فى **"منتدى الرؤية العالمية فى القرن الجديد"** فى حضور أكثر من **٣٠٠وزير للمياه والبيئة** من مختلف دول العالم .

وقد انحصرت رؤية هذا المؤتمر فى كيفية وصول المياه لدول العالم بنسب عادلة وحمايته من الصراع المستقبلي، خاصة وأننا قادمون نحو مشكلة ندرة المياه فى المرحلة المقبلة.

إشكالية المياه

ويضيف الدكتور جميل جورج قائلا: إن إشكالية المياه تزداد نتيجة مجموعة من العوامل ، بعضها طبيعى ، أى تعود إلى الظواهر الطبيعية كالجفاف ، والتصحر ، وهى من الظواهر التى تسود فى المنطقة العربية ، وتسهم فى حدة وطأة إشكالية المياه .

كما أن عدم الاهتمام بالمياه كقيمة ثمينة ذات مردود اقتصادى واجتماعى ، هو مايترتب عليه سوء الاستخدام للمياه ، وإهدارها ، وإلحاق الضرر بذلك المورد النادر والهام ، فى الناحية الكمية والنوعية .

ويقول : إن إشكالية المياه فى المنطقة العربية تنحصر فى ثلاثة عوامل أساسية ، وهى الخاصة بمياه الرى التى تشكل حوالى ٨٠٪ من إجمالى استخدامات المياه نتيجة التوسع فى الزراعة لتوفير الغذاء والزيادة السكانية المطردة التى تزيد معها استخدامات المياه ، والمحاصيل ذات الاحتياجات المائية العالية ، وهو الأمر الذى أدى إلى المطالبة بضرورة تسعير المياه ، ووضع ضوابط أخلاقية وتشريعية لتوزيع الماء.

عجز مائى

ويستطرد الدكتور جميل جورج قائلا: إن العجز المائى بالوطن العربى ، سوف يصل إلى ٢٨٢ بليون لتر مكعب بحلول عام ٢٠٢٠ وتعانى المنطقة حاليا من عجز مائى يقدر بحوالى ٣٠ بليون متر مكعب.

مؤكدا أن هناك علاقة أكيدة وقوية بين ارتفاع العجز المائى المتوقع فى المنطقة العربية ، وارتفاع معدل الزيادة السكانية ، ومن المتوقع أن يتخطى نصيب الفرد من المياه خط الفقر بحلول ٢٠١٠ ليصل إلى ٨٧٥ مترا مكعبا سنويا ، وسوف يقل إلى ٦٥٤ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٢٠ و٤٧٥ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٣٠ .

ولا يقتصر الأمر عند ذلك الحد، أى العجز الكمى للمياه ، ولكن هناك العجز النوعى أيضا ، أى من حيث رداءتها .

وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة ، ولاسيما بالنسبة للمياه الجوفية ، التى توجد على أبعاد عميقة ، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة ملوحة هذه المياه الجوفية مستقبلا كما أن تركيزات الملوحة لأكثر من ٧٠٪ من موارد المياه العربية ، ستصل **للمتر الواحد إلى ٥٠٠ملليجرام بدلا من ٢٥٠ ملليجرام** ، وذلك حسب تقديرات **منظمة الصحة العالمية** ومنذ عام ٢٠٠٠ هناك **١٦ دولة عربية** تعيش تحت خط الفقر المائى من إجمالى **٢٢ دولة** وذلك نتيجة انخفاض نصيب الفرد فيها **بنسبة ٣٠٪** إذ يقل نصيبه عن المتوسط العالمى بكثير.

منطقة صراعات

ويقول الدكتور نصر جميل "أستاذ الأراضى والمياه بمركز البحوث الزراعية" إن أحد مظاهر المشكلة المائية فى المنطقة العربية ، هى أن معظم منابع المياه توجد عادة فى دول أخرى قد تربطها علاقات صراعية مثلما يحدث الآن فى إسرائيل ، التى تحاول اغتصاب المياه من الدول المجاورة لها ، من سوريا مثلا ، واغتصاب المياه الجوفية فى منطقة الجولان ، وهو ما سيؤدى إلى التأثير على المخزون الاستراتيجى العربى من المياه الجوفية خلال السنوات القادمة ، الأمر الذى سيزيد من حدة المشاكل فى هذه المنطقة المكتظة بالصراعات الأخرى.

استراتيجية عربية

ويضيف الدكتور نصر جميل قائلا: لابد من صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع هذه الاشكالية ، وتناول الدول العربية للخبرات والتجارب والمعلومات فى كيفية إدارة الموارد المائية ، والاستفادة منها ، وإننى أعتبر إنشاء هيكل عربى تمويلى لتمويل مشروعات المياه فى المنطقة العربية ، أحد أهم الحلول لمواجهة مشكلة المياه فى المستقبل هذا بالإضافة إلى وجود إدارة فعالة تتضمن الكيفية اللازمة للتعامل مع ذلك المصدر على نحو أفضل ورشيد ، والإقلال من الهدر فى مياه الرى ، والتى تمثل نحو ٨٠٪ من استخدامات المياه فى الوطن العربى .

كما أن اختيار نوعية التربة الصالحة لمحاصيل معينة على نحو يوفر كمية المياه المستخدمة ، يعد أهم العوامل الأساسية للإقلال من الهدر فى مصادر المياه .

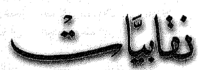
مشكلة من ٦٥ سنة

ويشير الدكتور مسلم توفيق"أستاذ الزراعة والمياه بجامعة الأزهر" إلى أن مشاكل المياه ظهرت منذ ٦٥ عاما ولم تدرك الدول حجم هذه المشكلة فى ذلك الوقت ، لكنها بدأت تضعها فى الاعتبار فى الوقت الحالى بسبب تزايد الطلب على المياه ، ومحاولة كل دولة الاستحواذ على النصيب الأكبر من المياه ، خاصة بين الدول التى تشترك فى نهر واحد ، فعلى سبيل المثال بدأت المشاكل تتفاقم بين سوريا وتركيا فى بعض الأحيان ، والأردن وإسرائيل وسوريا ، بسبب الأنهار والمياه الجوفية

ويؤكد د.مسلم توفيق على أن المياه ترتبط بالأمن الغذائى للشعوب ، فإذا توافرت المياه تم توفير الغذاء بسهولة ، كما أنها تقترن بالخريطة السياسية للدول ، ومن هنا بدأت الدول فى الاهتمام بقضية المياه في" المؤتمرات الدولية" خوفا من كونها ستمثل لب الصراع القادم بين الدول ، ففى مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة فى جوهانسبرج عاصمة جنوب أفريقيا كانت القضية الأولى فى أجندة المؤتمر هى قضية المياه ، حيث طالب المجتمعون بضرورة توزيع المياه بنسب عادلة بين الدول من أجل تجنب الصراع المستقبلى على المياه.

كما كانت المياه هى الموضوع الرئيسى فى مؤتمر دول حوض النهر وهكذا أصبحت المياه هى القضية الأساسية لتوفير الأمن الغذائى فى العالم ، فإذا توافرت المياه كانت الفرص أفضل لزراعة المحاصيل الزراعية . وبالتالى ينشط اقتصاد الدول ، ومن هنا أصبحت الخريطة المائية مرتبطة تماما بالخريطة السياسية .

ويتساءل الدكتور مسلم توفيق :هل سيشهد العالم صراعا جديدا فى السنوات القادمة من أجل المياه مطالبا . بضرورة تحرك دولى لحماية العالم من هذا الصراع !.



قتلة السلام .. فى شه

● فى رمضان . . حيث يسعى الناس لكى يغسلوا قلوبهم من وحْل اليأس ، ويخرجوا من غابة الشك ، ويمسحوا غبار المخاوف لتتدفق إلى شرايينهم دماء الأمن والإيمان والأمل ..

● فى رمضان . . حيث يحاول كل إنسان أن يعيش أيامه المباركة صافى القلب كالسماء ، عذب الخلق كالماء ، يصب نفسه فى قالب معنوى غير مألوف ، ويسعى إلى أن تصدر عنه صورة متسقة لإنسان يتّسم بالصفاء والنقاء ، ويجاهد ليعيش بتصرفاته اليومية فى جمال إيقاع ، وحُسْن نسق من غير تكلّف أو شطط ، ويسعى لكى تصبح المحبة فى دمه حياة ، وفى عقله فكرة ، وفى سمعه هاتفاً ، وفى قلبه خفقة ونبْضة ، ويحاول بكل قواه أن تتطابق حياته مع كلماته ، حتى يحافظ على عقيدته حيّة لاتطمسها الضغوط والأزمات!!.

● فى رمضان .. بجوّه الروحى ، اهتزت كل القلوب لعمل إجرامى افتقر إلى كل القيم الأخلاقية العربية والإنسانية ، ارتكبه بعض من فقدوا الحياء إلى الحد الذى استباحوا فيه ارتكاب جريمة شنعاء فى حق أبرياء ، وأباحوا لأنفسهم المتعطشة – كوحوش الغاب– إلى الدماء ، أن ترتكب أفظع جريمة فى زمانها ومكانها ، فزمانها كان فى شهر الأمان فى رمضان ، ومكانها تمّ فى أرض المقدسات وبيت الله الحرام ، ومستهدفاتها كانت إحداث تفجيرات مروعة بسيارات مفخخة فى مجمع سكنى تسكنه ١٧٦ أسرة من العرب والمسلمين ، ومن بين ضحاياها شهيد مصرى مع زوجته وطفليه ، كانوا يستعدون لرحلة العودة إلى مصر بعد اغتراب دام عشر سنين!!.

● ولقد جاء هذا الفعل الإجرامى فى فحواه ومكانه وزمانه نذيرا رهيبا . وزئيرا عنيفا لأعاصير زاحفة ، فالذين مارسوه قد ركبتهم كل شياطين الجريمة ، وتخلّوا عن آداب الفروسية التى تمثلت فى كلمات "على بن أبى طالب" لأصحابه فى حرب البصرة ، حين أوصاهم بألا "يقتلوا مدبرا ، وألا يجْهزوا على جريح"!!.

ومهما تكن الذرائع التى استند إليها من ارتكبوا الجريمة من ادعاء وجود انفصال بين شعارات الحكم فى المساواة و العدل الاجتماعى وبين اللهث الواقعى للحاكمين وراء الوجاهات الاجتماعية بكل أشكالها ، فإن ماحدث لايمكن أن يكون مبررا للجريمة التى ارتكبها هؤلاء الخوارج فى أرض بيت الله الحرام ، الذى أقام قواعده إبراهيم الخليل وإسماعيل عليهما السلام ، مهما استند الخوارج فى إرهابهم إلى فتاوى تُحل لهم "قتل كل من ساكن أو ساند الكفار من الغربيين"، فإن هؤلاء الخوارج قد أهانوا كل العقائد بهجومهم الغادر على الأبرياء فى أرض بيت الله الحرام ، وتحوّلوا إلى معاول تقوّض البناء ، وتفتك بالأشلاء ، متخفّين فى عباءة الثورية والإصلاح ، متجاهلين الفوارق بين أخلاق الثورة وفوضوية الإرهاب .. فالفوضوية تعيش دائما فى قوقعة الإرهاب ، عقيمة من كل فكر جاد ، خالية من كل أخلاق ، شراستها تتعاظم ضمن هالة من الاستعلاء الشيطانى ، والغرور المجنون ، والصفاقة المتعهرة ، بما يجعلها تستبيح لنفسها كل المحرمات!.

وهؤلاء الخوارج مرضى منحرفون ، تزول إرادتهم أمام إدمانهم الدموى للعنف ، وتمسّحهم بأكثر الشعارات ضجة وانفعالا ، وسعيهم لإنجاز الإمكانية الوحيدة لديهم، وهى إمكانية العقرب المحاصر ضمن دائرة النار ، الذى لايجد أمامه أحيانا وسيلة للتخريب سوى أن يعض جسده بسمومه!!.

● والإسلام بطبيعته السمحة لايعرف الانطلاق الفردى الطائش ، ولا الموقف الجامد الذى يعبّر عن الصلف والغباء ، وهو فى مسيرته التاريخية قد واجه بحزم التناقضات الاجتماعية حين وفرّت تعاليمه المطبقة فى عهد الرسول وأصحابه كل احتياجات البشر من الخبز والأمن والسلام ، بحيث لم تجد النفوس المشتهية إلى الاستغلال مكانا لها ، ولم تستطع نزوات الطمع والجشع أن ترفع رأسها ، فلاذت بالجحور خوفا وفزعا ..

ولقد تجسّدت الثورية الإسلامية الصادقة فى مناضلين أمثال "أبو ذر الغفاري" الذى وضع الكلمة الشجاعة مكان السيف ، وتمسّك بلغة الإقناع بديلا عن لغة التدمير ، ونشر فى الناس فكره الثورى بأن الناس سواسية كأسنان المشط ، وأن الحاكم الصالح هو أول من يعانى إذا جاع الناس ، وآخر من يشبع إذا شبعوا .. !

ولو أن "أبا ذر الغفاري" أعطى إشارة عابرة للتدمير لاشتعلت الدنيا نارا ، ولكنه حصر اهتمامه فى خلْق رأى عام يفرض احترامه ، وصارت كلماته حديث المجالس والمساجد والطريق ، وتفرّغ للمعارضة الأمنية الشريفة ، وعاش حاملا لواء المناهضة لاستغلال الحكم واحتكار الثروة.

● وهؤلاء الخوارج بإرهابهم الظلامى غير جديرين بالحوار ، وإنما هم جديرون بالمواجهة الجادة من الجميع ، محكومين وحاكمين ، فأمثالهم حين توجهوا لمحاربة "على بن أبى طالب" ألقى جانبا بالسماحة التى أهدروا حقهم فيها بآثامهم ، وحين تهّجم عليه واحد منهم من جنود معاوية يدعى "كريز بن الصباح" اضطر "على بن أبى طالب" إلى منازلته فصرعه ، ثم صاح فى صفوف الخوارج "أيها الناس ، إن الله عز وجل يقول "الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص " ولو لم تبدأونا

بقلم : محمود دبور

ســـــرالصيـــــام!!

"مابدأناكم" وهكذا على الباغى تدور الدوائر.

والرسول الكريم رغم سماحته الشريفة فى حق كفار مكة والتى تمثلت فى كلماته النبيلة "اذهبوا فأنتم الطلقاء" استثنى من ذلك رؤوس التآمر فيهم ، فأمر بقتلهم حتى ولو كانوا متعلقين بأستار الكعبة.

فمواجهة الخوارج فى كل مكان تكون بالحزم الذى يقدّم المصلحة العامة على كل الاعتبارات الفردية ، باعتبار أن من يكون مسئولا عن إطفاء الحريق يجب أن يستعمل بحزم كل المضخات فى وجه من يحاولون إشعال النار فى البناء لغريزة هدامة ، أو لهوس فى النفس لا يسعد إلا من خلال الحطام!.

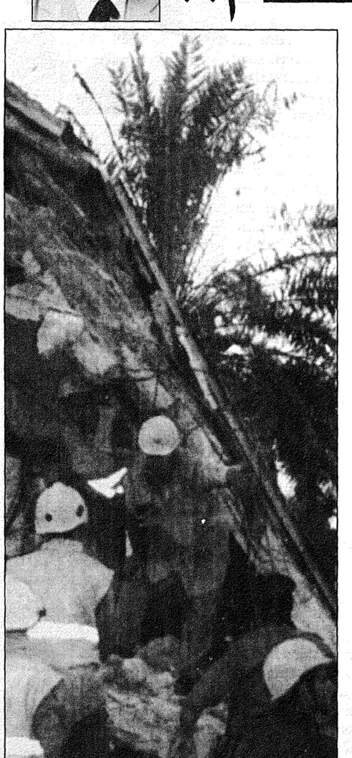
● ● ●

● وإذا كنا فى مصر ، نمثّل حكمة النضوج ، وعمق الممارسة للتاريخ ، بكل مواريثنا الباهرة التى يجسّدها فلاحّنا الطيب ، وعمالنا فى المصانع والمكاتب ، وشهداؤنا على رمال سيناء ، فإننا أحرى الناس بإدراك أن الخوارج بفكرهم المريض ، وإجرامهم الدموى ، هم من ألد أعداء التقدم ، وأن مواجهة فلولهم لاتكون بثرثرة الكلام ، والاكتفاء بالجلوس فوق أرصفة الرفض الكلامى لإجرامهم ، بينما نترك بسلبيتنا الفرصة لهم للانقضاض علينا ونحن مستسلمون كالسنابل لسكين مناجلهم التى تهدد بتمزيق أوصالنا!.

● إن مواجهة هذه التيارات الإجرامية تكون بحرصنا الدائم على جعل وطننا بيتا متحدا ومتضامنا أمام الخطر ، يرفض بإصرار اى دعوة للتشتت ، انطلاقا من كلمات السيد المسيح عليه السلام الذى يحذرنا من أن "كل بيت ينقسم على ذاته يخرب"!!.

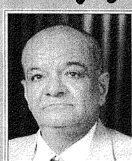
● ولا شك أن التنظيمات الشعبية من نقابات وأحزاب وجمعيات لها دور فاعل فى مواجهة الظواهر السلبية التى يتسلل من خلال استغلالها الإرهاب الظلامى ، وهذه التنظيمات تتحمل ضمن مسئولياتها التصدى لأخطر حزب غير مرخص فى بلدنا ، وهو حزب الدعوة إلى اليأس والإحباط والانهزامية ، والذى وصلت بعض أحاده وبصماته إلى بعض المواقع الرسمية والإعلامية ، التى تمارس تلميحا وتصريحا بث الشك فى كل المواقف ، وتجعل الحديث عن الإنجازات والإيجابيات مياها تصب فى بحيرة "الصفْر" ، وتسعى ليصبح الأمل فى استمرار الأمن والاستقرار والثقة مجرد سراب يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا!!.

ولذلك -فإن على التنظيمات الشعبية أن تبشّر بالإيجابيات ، وأن تناهض أى سلبيات تعوق التنمية فى الوطن حتى لايتسلل الخوارج لاستغلال الثغرات فى سرقة أحلامنا فى غد أكثر إشراقا بالأمن والأمان والاستقرار !.



جنة ونار فى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

شئ من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبدالكريم

●●● منذ أكثر من ستة وعشرين عاماً اشرأبت الأعناق وارتفعت الهامات ونظر الجميع إلى أعلى فى ترقب ظناً منهم أنهم قد اقتربوا من اليقين وأن السماوات الأوروبية سوف تمطر فوق رؤوس المصريين سمناً وعسلاً بعد أن كذبت السماء الأمريكية ودمدمت وأطلقت عواصف ورعوداً وأنكرت عهوداً ووعوداً وأمطرت مياهاً قذرة من فيض غسيل أوساخ أقدامها وجيف جسدها.

أما السبب فى أن حل بنا التفاؤل محل التشاؤم فقد كان فى أن حكومة مصر عقدت اتفاقاً للتعاون الاقتصادى مع الاتحاد الأوروبى سوف يساقط رطباً جنياً فى السلة المصرية وسوف تكتظ به الجيوب وسوف يفيض عن سعة المخازن والمستودعات وسوف ينادى بمكبرات الصوت على تلك الآلاف المؤلفة من الجالسين على المقاهى أن هيا إلى العمل !! لأن صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوروبى سوف تتمتع فى ظل هذا الاتفاق بمزايا لن تحظى بمثلها نفس صادرات الاتحاد الأوروبى إلى مصر

وصفق البعض للعبقرية المصرية التى جعلت مصر لأول مرة تأخذ ولا تعطى أو تأخذ أكثر مما تعطى ، ولكن البعض فى أوروبا ثارت حفيظته وعلا غضبه واتهموا ذلك الاتفاق بأنه مسدس محشو بالرصاص مصوب إلى رأس التجارة الأوروبية التى تعلن تكافؤ المزايا والمنافع لكنها تسمح بالإجحاف بالجانب الأوروبى ، وتبعا لذلك حدث ضغط أوروبى رسمى وشعبى من العيار الثقيل دفع الاتحاد الأوروبى دفعاً إلى أن يعيد حساباته ويبرم مع مصر اتفاقا جديدا آخر يحقق فيه وبه التوازن والتماثل فى المعاملات ويساير التطورات الاقتصادية والسياسية التى تقتحم الساحة العالمية ، ولأن الأوروبيين يرفضون أن تسبق النهايات البدايات فقد انطلقت مساوماتهم ومفاوضاتهم وحدث أخذ ورد وتبادل زيارات وشرب أنخاب استغرق زهاء خمس سنين هى المدة من أوائل عام ١٩٩٥ حتى منتصف عام ١٩٩٩ ثم أعقب ذلك عدة مراجعات واستفسارات وطرح تساؤلات وتلقى إجابات استغرقت عاما ونصف العام ، ثم حدثت المعجزة وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية المشاركة أو الشراكة المصرية الأوروبية فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١.

●●● ومن فوائد الاتفاقية أن الاتحاد الأوروبى بكل هيلمانه سوف يصبح هو الشريك التجارى الأكبر لمصر وأن الصادرات المصرية الصناعية سوف تحظى بالإعفاء من الرسوم التى تيسر لها قدرتها على المنافسة فى الخارج لو أن مصر غيرت من أمرها واتقنت صنع منتجاتها واهتمت بتجهيزها النهائى وشكلها الجمالى الذى يزيد جاذبيتها.

والاتفاقية سوف تساعد على توسيع حجم صادرات مصر من السلع الزراعية إلى السوق الأوروبية بسبب إعفائها من الرسوم المفروضة على المصنَّع منها وإن كنت أخشى أن تضحك أوروبا فى أكمامها حين تبحث عن هذه السلع فلا تجد لها أثرا ، كما أن تجارة الخدمات المصرية سوف تجنى نفعا عظيما من معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، كما أن تكاليف واردات مصر من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأوروبية سوف تنخفض انخفاضا كبيرا وسوف تتمتع الصناعة المصرية بضمانات عديدة تساعد على حل مشكلاتها وتذليل معوقاتها فى الفترة الانتقالية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة كما أن الأسواق الأوروبية التى كانت مغلقة أمام مصر سوف تفتح أبوابها على مصاريعها لو أحسنت مصر تقديم ماسوف يدخل من هذه الأبواب ، كما أن الاتفاقية سوف تتيح مساعدات متنوعة يقدمها الاتحاد الأوروبى لمصر مع تمتعها بنتائج تمديد فترة تحرير تجارة المصنوعات المصرية وإعادة تطبيق الضريبة الجمركية وضمان حق مصر فى اتخاذ ماتراه من إجراءات فى حالة اهتزاز ميزان المدفوعات المصرى وتمكين مصر من مواجهة الدول أعضاء الاتحاد فى حوض البحر الأبيض المتوسط ومساعدتها لجذب الاستثمارات من دول الاتحاد الأوروبى إلى داخل مصر فى صورة مستقلة أو عن طريق المشاركة مع شركات مصرية وهو مايفيد مصر من المزايا النسبية المتوفرة فيها كالأيدى العاملة الرخيصة والموارد الزراعية المتاحة والظروف المناخية المناسبة ، خاصة وأن لدى مصر منتجات كثيرة قابلة للتصدير إلى الأسواق الأوروبية وإلى الأسواق فى الدول المرتبطة بالاتحاد الأوروبى ومنها الصناعات المعدنية والأثاث والألومنيوم والسيراميك والمنسوجات .. إلخ ، كما أن الاتفاقية تلغى ضوابط الكم والحصص على الصادرات المصرية فى مجال الغزل والنسيج وتعطى مصر ثلاث سنوات سماح من بدء توقيعها للاستعداد وشحذ همتها التنافسية.

والاتفاقية كذلك تسهم فى تفعيل جانب سياسى له أهمية يتيح لمصر حرية التدخل لحماية الجاليات المصرية والعربية والإسلامية فى أوروبا من كل اضطهاد ويتعارض مع حقوق الإنسان إلى حد اللجوء إلى كافة الإجراءات الأمنية ، والاتفاقية تكفل وجود مجلس للمشاركة ولجنة للمشاركة لحل المشكلات ومواجهة المعوقات التى قد تواجه التبادل التجارى بين مصر والاتحاد الأوروبى أولا بأول.

●●● **ولكن !! وآه من لكن هذه!!** فهناك سلبيات لانستطيع أن نغلق عيوننا أو نصم آذاننا عنها أخطرها أن واردات مصر من المنتجات الأوروبية سوف تتمتع بميزات وإعفاءات كثيرة لكن هذه الميزات تضيع بين رحى ضعف القدرة التنافسية لمصر كما أن الفترة الانتقالية تفتقد وجوب إعادة هيكلة الصناعة والتجارة المصرية الخارجية بسبب عدم توافر التمويل الضخم المطلوب لها ، كما أن هناك تهديدا اقتصاديا يواجه مصر يتمثل فى رفع تكلفة مدخلات ومكونات الإنتاج المستورد بسبب منع رد رسوم **"الدرو باك"** ولوجود أغلال تكبل يدى مصر حيث تمنع الاتفاقية بيع منتجات مصر الزراعية فى أسواق دول الاتحاد الأوروبى بأسعار تقل عن ٩٠٪ حماية للمنتجات الأوروبية

من أية منافسة دخيلة ، ثم إن علينا التوقف كثيرا أمام تقييد حركة الواردات المصرية من هذه المنتجات الزراعية وألا نقبل منح نسبة ١٤٪ من هذه الواردات بعض التفضيلات الضعيفة مقابل تحرير مايوازى ستة أضعاف هذه الواردات من صادرات مصر الزراعية . . ولست أدرى لماذا أجد مجموعة من البلهاء السذج فرحين سعداء لأن صادرات المنتجات الصناعية المصرية سوف تغزو دول الاتحاد الأوروبى تحت بيارقه وراياته دون قيود وهم ينسون أن أبواب السوق المصرية سوف تصبح مفتوحة أمام واردات دول الاتحاد الأوروبى مع تفوقها الساحق فى الجودة وقدرتها البالغة على المنافسة ، والاتحاد الأوروبى ضمن لنفسه فى الاتفاقية فوائد عديدة وحمى نفسه من أية خسائر بتركيزه على فرض قيود قاسية على مصر إزاء السلع الزراعية التصديرية المصرية ، كما أن الاتحاد الأوروبى يدير ظهره لتاريخ الصناعة المصرية العريق معتبرا أن جميع الصناعات المصرية مهما أدخلت مصر عليها من تطور تكنولوجى دون استثناء مجرد صناعات جديدة وناشئة!!.

●●● وحتى لا يصبح هذا المقال مجرد دخان فى الهواء أو أذان للصلاة فى ساحات مالطة الرحبة **فإنى أطالب وقبل أن تقع "الفاس فى الراس" بإعادة النظر فى الفترة الانتقالية التى حددتها الاتفاقية وإلغاء جميع التنازلات التى قدمتها مصر للاتحاد الأوروبى دون مقابل.**

-مطلوب إذن إلغاء التخفيضات الجمركية الممنوحة للصادرات الصناعية الأوروبية والتى تم الاتفاق عليها تحت خدعة التدرج أو التأجيل مراعاة لضعف قدرة مصر التنافسية ومراعاة لما نصت عليه اتفاقية الجات والتى تتعارض مع هذه التخفيضات.

– مطلوب تعديل المادة ١٦ من الاتفاقية والتى تسمح للاتحاد الأوروبى بتعديل مايتعلق بالمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة والسمكية بمجرد إخطار لجنة المشاركة دون الرجوع إلى مصر **وهو مايتعارض مع بنود تحرير التجارة التى تنادى بها الاتفاقية ويهبط بمنزلة مصر ونديتها!!.**

– مطلوب التصدى للمادة ١١ من الاتفاقية والتى تغافلت حق مصر فى حماية صناعتها من المشكلات الكبرى ومن مشكلات تحرير التجارة وقصرت حق الحماية على الصناعات الوليدة والهامشية.

-مطلوب تعديل المادة ٢٥ من الاتفاقية لأنها تضمنت عبارات مبهمة مطاطة بالنسبة لحدوث أى نقص أو تهديد قد يواجه الصادرات أو الواردات دون تحديد ، وحتى لا تذهب صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأوروبى كما تريد وتأتى وارداتها إلينا أيضا كما تريد هى وليس كما نريد نحن.

-مطلوب تعديل المادة ٦٦ من الاتفاقية لأنها أغفلت أية شروط جزائية وأية ضمانات فى حالة تقاعس الطرف الأوروبى عند تنفيذ التزاماته.

-مطلوب تعديل المادة رقم ١٥ من البروتوكول الرابع للاتفاقية والخاص بحظر رسوم "الدرو باك" أو الإعفاء منها لأن ذلك يزيد أعباء مستلزمات الإنتاج التى تستوردها مصر والتى تزيد عن نسبة ٩٠٪ وكلها بالعملة الصعبة.

●●● وأخيراً فقد بقى أن أقول إن الاتفاقية لن تؤتى ثمارها إلا إذا قام من بيدهم الحل والعقد فى مصر بإعداد كشف حساب دورى يحررونه بضمائرهم عما تصدره مصر يوميا وعن مدى تقبل الأسواق الأوروبية لهذه الصادرات وعن أوجه النقص فيها والانتقادات الموجهة إليه وعن الفروق السلبية التى تضعف من دوران المنافسة وكذلك عن الواردات القادمة إلينا وهل هى واردات ضرورية لمصر كمستلزمات إنتاج أو قطع غيار أو قوت ضرورى للمواطنين غير القادرين أو أنها أغذية كلاب وأدوات تجميل ومتطلبات رشاقة وكماليات تخص قلة لاهية عابثة من الطبقة الجديدة التى"قذفت بها سماوات العولمة والخصخصة ومقذوفات العصر الأمريكى البالغ السوء؟

وعلى أن يظل السؤال الذى نطرحه صباحا ومساء هو هل أدى الاستثمار واجبه جيدا داخل مصر فى زيادة الصادرات وتجويد الإنتاج أو أنه جاء غازيا وناهبا وسالبا وطامعا ومخادعا ومغرورا ومتجبرا ومتكبرا وشره أكبر من نفعه؟!

وهل ارتفع الخط البيانى لحجم العمالة المصرية أو أنها باقية تحتل أرصفة المقاهى وتتسكع فى الشوارع وتقوم بترويج كل المفاسد والموبقات التى تفرخها البطالة وتنميها؟

وهل نحن سوف نصبح قادرين على استخدام الجوانب المضيئة فى اتفاقية الشراكة لتحديث الصناعة المحلية بالإحلال والتجديد والتطوير والترشيد أو أن الكلام والمؤتمرات والندوات هى وحدها التى سوف تستهلك وقتنا وتمتص جهدنا بعيدا عن الأعمال ؟

وهل سوف نرتفع إلى مستوى الاتفاقية ونقوم بتطوير نظامنا الضريبى ونعطى ظهرنا لتعاليم **لاظ أوغلى** التى تضربنا على الرأس والقفا وتحت الحزام؟؟

وهل ياترى سوف نقوم بتبسيط واختزال الإجراءات الإدارية والبيروقراطية العقيمة وهل تسعفنا القريحة بتشريعات جديدة متطورة تواكب العصر الذى نعيش فيه وأن تكون تشريعات محايدة لاتخدم الطرف القوى القادر على الضغط فتخدم مصالحه وحدها وتنسى مصالح كل المصريين؟؟.

وطالما أن صيغة الاتفاقية وإن بدت فى ظاهرها اقتصادية إلا أنها اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وأمنية وهو مايجعل المشاركة المصرية مع أوروبا قضية وطنية يجب أن تحظى باهتمام بالغ من المصريين المثقفين والمفكرين والمتخصصين فى الصناعة والتجارة وكل من يجد فى نفسه قدرة على رفع حجر أو إزالة عائق ، وعلى كل المؤثرين الفاعلين فى مصر أن يساندوا المفاوض المصرى لتقوية موقفه من بقية المباحثات القادمة التى سوف تسبق وقت الإبرام النهائى للاتفاقية حتى لاتخرج مصر منها فى النهاية بمجموعة من الأصفار ويخرج الاتحاد الأوروبى بكل الأرقام الصحيحة.

●●● ويستطيع المفاوض المصرى أن يستثمر فى تفاوضه عدة أمور منها حاجة الاتحاد الأوروبى إلى تجمع دولى قوى يواجه به تجمعات دولية وتكتلات عالمية لها بأسها منها تجمع النافتا وتجمع دول آسيا وتجمع دول أوبك وأن يستثمر حاجة الاتحاد الأوروبى كذلك إلى أن يصبح أكبر منطقة تجارية فى العالم حين تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ فى عام (٢٠١٠م) كما يستطيع أن يعلن للاتحاد الأوروبى أن مصر تستطيع أن تستحوذ على أسواق دول عديدة أخرى من دول العالم الثالث لها كثافة سكانية عالية وقدرة إنتاجية ضعيفة وهى دول أغلبها يقتدى بمصر كما أن مصر أكثر من غيرها فى الشرق الأوسط قدرة على أن تساعد على إيجاد نظم سياسية لها استقرار اقتصادى واجتماعى فى منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط .

خاصة تلك الدول التى تربطها بمصر علاقات تراثية فى اللغة والدين والتقاليد والمعاناة المشتركة الطويلة الأجل من السطو الأجنبى والذى كان معظمه أوروبيا وهذا الدور المصرى هو أكبر بوليصة تأمين يمكن إهداؤها إلى الاتحاد الأوروبى حماية لمجتمعاته من تهديدات شتى ، ولقد كان المثال واضحا فى الجزائر حين كان عدم الاستقرار الذى زرعته المخابرات الأمريكية فى الجزائر له تأثير سلبى بعيد المدى على فرنسا!!.

وقد أرى أن الحركة المصرية السريعة الطليقة واجبة منذ الآن وقبل التصديق النهائى على الاتفاقية وقبل أن يصبح اللبن مسكوبا ثم نبكى عليه !!

ولابد من تشكيل لجنة أو أكثر تؤدى هذه الواجبات لايكون من بين أعضائها تاجر خردة أو بائع كرشة أو متطلع إلى بدل سفر ومصروف جيب إذ لابد أن تختفى كل الثقوب البادية فى ثوب اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية الذى نراه رغم سلبياته جيد النسيج متقن التطريز.

لكن حين توجد فى الأشياء الجيدة بعض النقائص وحين توجد جنة ونار يصبح الإقبال على النار هوس وجنون وانتحار ويصبح القفز إلى الجنة هو الأمر الوحيد الواجب النفاذ!!.

أسلحة الدمار الشامل



عرض :
محمد حسنى السيد

يسرنى أن نلتقى -عزيزى القارئ- فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة ، مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى .. ويسرنى أن أقدم اليوم كتاب الأستاذ الدكتور محمد زكى عويس الذى أصدرته مكتبة الأسرة العام الحالى ٢٠٠٣ فى سلسلة الأعمال العلمية تحت عنوان"أسلحة الدمار الشامل" ويهديه المؤلف إلى كل من يعمل على نشر السلام فى الأرض وتوفير الأمن لأبنائها ، وموضوع الكتاب حديث العالم كله الآن.

أسلحة الدمار الشامل أحد أمثلة التكنولوجيات الخطرة التى صنعها الإنسان خلال القرن العشرين المنصرم وتشكل قضية قائمة دوما ، وستبقى كذلك إلى أن تنتهى الصراعات بين البشر ، وتتصف بأهمية وخطورة كبيرتين لاتصالها بالأمن والعلم والتنمية والتلوث ومصير الأنظمة السياسية ، وأسلحة الدمار الشامل بأنواعها الثلاثة(النووية والكيميائية والجرثومية) لها قدرة هائلة على قتل أعداد كبيرة من الناس باستعمال قنبلة وحيدة ، مثل القنبلة الذرية -مقارنة بحجمها ووزنها- لها القدرة على التدمير والهلاك حتى بعد تفجيرها ويبقى تأثيرها لسنوات طويلة ، فمازال اليابانيون فى مدينتى هيروشيما ونكازاكى يعانون تأثير الهجوم النووى الأمريكى المباغت عليها أثناء الحرب العالمية الثانية ، كما أن الأسلحة الكيميائية -ومن أهمها غاز الأعصاب- تسبب القتل لآلاف ، بل الملايين من البشر ، وأيضا الأسلحة البيولوجية (الجرثومية) التى تطلق الميكروبات والجراثيم والفيروسات ، هذه الجراثيم الفتاكة تتكاثر بسرعة مذهلة وتسبب أمراضا مميتة ، وتبقى الجراثيم مدة طويلة معدية ويصعب التغلب عليها وعلى الأمراض التى تسببها بوسائل الطب الحديثة .

ويشير المؤلف إلى امكانية إنتاج نسخ غير تقليدية من الباثوجينات(مسببات الأمراض) بوسائل الهندسة الوراثية وبأشكال جديدة ، هذا غير الأسلحة الاشعاعية ، وأسلحة الدمار الشامل غير التقليدية يمكن بواسطتها تقليب الطبيعة وإثارة العواصف المدمرة والزلازل.

ولانستطيع أن نحمل العلم مسئولية نشوء الأسلحة المدمرة ، فالعلم بمفهومه المحايد يعمل وفق منطقه ومناهجه والحقائق التى يتوصل إليها ، أما توجيهه إلى هذا الهدف أو ذاك ، فشأن يعود إلى أصحاب القرار السياسى ومطمحهم ، ولايمكن تجاهل علاقة مبدأ التدمير الشامل بالسياسة ، فهى فى أحسن الأحوال وسيلة ردع وفى أسوئها وسيلة هجومية ، وفى جميع الأحوال أداة لرفع شأن دولة معينة أمام خصومها.

وفى الفترة الأخيرة تصدرت قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل اهتمام دول العالم خاصة بعد تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، والتى تمثل نوعا من عقود الإذعان التى تضمن بها الدول التى تملك هذه القدرة استمرار سيطرتها على العالم ، بينما يبقى الضعفاء فى هذا العالم ضعفاء إلى الأبد ، وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة تنص على ضرورة معاونة الدول النامية فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، فإن الواقع يؤكد أن عالم الشمال المتقدم يتعامل مع هذه المعاهدة من واقع مصلحته فقط ويضرب المؤلف لذلك مثالا وهو التغاضى عن إسرائيل وهى تطور أسلحتها النووية، وفى نفس الوقت يمنع وصول التقنيات المتطورة للعالم العربى والإسلامى .

بل ويبادر إلى فرض عقوبات اقتصادية على الدول التى تحاول بناء قدراتها الذاتية فى مجال الطاقة النووية دون تفهم الدوافع التى أدت إلى ذلك.

أهمية هذا الكتاب

نظرا لأن موضوع أسلحة الدمار الشامل يمس قطاعات كبيرة من الشعب العربى المعرض للخطر الداهم ، فإن الأستاذ الدكتور محمد زكى عويس يتناول فى كتابه هذه الحقائق العلمية والخلفية المعرفية لهذه الأسلحة الفتاكة ومناقشة قضايا التكاثر والإشعاع النووى ، وطرق الوقاية منه ، كما يناقش القضايا المتعلقة بالنفايات النووية ، ويلقى الضوء على إنتاج فيروس "الإنتراكس" كسلاح جرثومى فتاك ، وكيفية الوقاية منه فى إطار معالجة علمية شاملة للأسلحة الكيميائية ، والجرثومية ، ويأمل المؤلف بأن يعود نشر الكتاب بالفائدة العلمية التى توضح المخاطر والمحاذير فى مجال أسلحة الدمار الشامل ، وأن يمثل سطرا واعيا فى الدعوة الإنسانية للتخلص من كل أشكالها فى المستقبل حتى يعيش الناس فى عالم أكثر أمنا وطمأنينة.

ونستعرض فيما يلى أهم أفكار المؤلف التى تضمنتها الفصول العشرة التى ينقسم إليها الكتاب دون الدخول فى عمق النظريات والمعادلات الكيميائية والفيزيائية التى تهم المتخصصين فقط.

مارد أطلقناه من عقاله

تحت هذا العنوان يقدم لنا المؤلف -بشكل مبسط- خلفية فيزيائية لتكوين المادة والقوى الكامنة فيها ، التى أدى فهم العلماء لها إلى إطلاقها من عقالها عن طريق الانشطار النووى وتفجير الطاقات الهائلة ، والتى أدت إلى صناعة الأسلحة النووية والذرية ، فخلال رحلة البحث عن العناصر الموجودة فى الطبيعة اكتشف العلماء حوالى اثنين وتسعين عنصرا ، تبدأ بعنصر الهيدروجين الذى يعتبر أخف العناصر وتنتهى بعنصر اليورانيوم وهو أثقل العناصر ، وتقع بينهما عناصر طبيعية أخرى كثيرة كالهليلوم والكربون والأكسجين والصوديوم والألومنيوم والكبريت والحديد والنحاس والفضة والذهب والرصاص ، ومن المعروف أن جميع المواد على الأرض تتكون من تركيبات مختلفة من هذه العناصر ، وتتحد العناصر بعضها مع البعض وينشأ مايعرف بالمركبات ، مثل اتحاد الهيدروجين بالأكسجين الذى ينتج عنه المركب الكيميائى المعروف باسم"الماء" وقد تتواجد العناصر والمركبات على صورة مخلوط مثل الهواء الذى يعتبر مخلوطا مكونا أساسا من عنصرى الأكسجين والنيتروجين كما يحتوى على بخار الماء وثانى أكسيد الكربون.

ثم يشرح المؤلف التركيب الذرى للعنصر ونظائره ، ويحدثنا عن قوى الطبيعة الأربعة(الجاذبية- الكهرومغناطيسية -النووية الضعيفة-النووية القوية) التى تقوم بأدوار مختلفة ولاتطغى إحداها على الأخرى ، ولذلك يحتفظ الكون الذى نعيش فيه بتوازنه ونحتفظ نحن بوجودنا ، ثم يشرح الكاتب النشاط الذرى ، والبنية الأساسية للمادة ، والإشعاعات النووية بأنواعها الثلاثة : ألفا وبيتا وجاما.

الأسلحة النووية والذرية

وهو عنوان الفصل الثانى من الكتاب فيحدثنا عن المتفجرات التقليدية حيث يحدث الانفجار نتيجة تفاعل كيميائى سريع جدا

يتيح للطاقة المصاحبة له أن تتبدد وينتج عن ذلك تكون كميات كبيرة من الغاز تتمدد بتأثير الحرارة وتدفع ما أمامها مسببة الانفجار ، أما الانفجار النووى فيحدث نتيجة لتغيير فى نواة الذرة إما على شكل انقسام فى نوى الذرات ينتج عنه طاقة كما هو الحال فى القنبلة النووية ، أو على شكل اندماج بين نوى الذرات الخفية كما يحدث فى القنبلة الهيدروجينية.

السموم الكوكبية

يشرح الدكتور محمد زكى عويس فى الفصل الثالث من الكتاب جهود العلماء فى بناء "المفاعلات النووية" بعد نجاح عالم الفيزياء الشهير "ألبرت اينشتاين" فى أوائل القرن العشرين فى إسقاط الحاجز بين المادة والطاقة، ويناقش فى الفصل الرابع"التكاثر النووى العالمي" مستعرضا الخريطة الحالية والمستقبلية ، كما يناقش فى الفصل الخامس من الكتاب"الإشعاع النووى وصحة الإنسان".

موضحا ما يتعرض له الجسم البشرى من إشعاع يأتى من مصادر خارجية مثل الأشعة الكونية ، ويمكن للجسم أن يبرأ منها دون آثار ضارة ، بعكس التأثيرات الضارة الكيميائية والبيولوجية لتعرض الأنسجة الحية لمخاطر الإشعاع النووى .

ثم يحدثنا المؤلف فى الفصل السادس عن "السموم النووية الكوكبية" ، فرغما عن الفوائد العديدة للأجهزة والمعدات العلمية التى تعتمد على المواد النووية المشعة والمستخدمة فى جميع الدول المتقدمة والنامية فى المجالات الطبية والزراعية والصناعية وفى مجال بحوث الطاقة وتطوير البحث العلمى ، ففى نفس الوقت فإن الإشعاع النووى يشكل أضرارا واضحة بالصحة والبيئة ، وقد يؤثر على العامل الوراثى للبشرية ، وتعتبر المواد المشعة من السموم النووية التى تهدد سكان الأرض ، لذلك يناشد المؤلف كافة المسئولين والقائمين على شئون البيئة ورجال الإعلام والصحافة الاهتمام بموضوع الوقاية بغرض حماية وطننا ومواطنينا من التعرض غير الضرورى للإشعاع النووى ، ويتم ذلك بنشر المزيد من المعلومات عن مخاطر الإشعاع وطرق الوقاية منه.

القدرات العربية النووية

فى الفصل السابع من الكتاب يؤكد المؤلف أن العالم العربى يمتلك حاليا قاعدة علمية كبيرة تستطيع أن تحدد وتدخل بوضوح فى مجال التكنولوجيا النووية ، وتتزايد القدرات العربية فى هذا المجال ، بينما يتزايد تكتم وتقييم القوى الدولية على مدى تطورنا وهم ليسوا غافلين عنا ، ويجب علينا أن نحدد جيدا العقبات التى تواجهنا ، ففى البداية لم تتبنَ الدول العربية أية استراتيجية فى هذا الموضوع ، حتى عندما أقدمت مصر على إنشاء هيئة الطاقة الذرية ، وكان هناك هدف واستراتيجية سرعان ماضاع الهدف وضاعت الاستراتيجية بسبب الخلافات والانقسامات وتعدد الآراء ، ثم يشرح المؤلف دورة الوقود النووى والاستخدامات السلمية للطاقة النووية والمفاعلات النووية لإنتاج الكهرباء ، ويوضح كيف أن الطاقة النووية هى أحد المصادر التى تطرح نفسها بإلحاح على مخططى السياسة العربية لاستكمال مشوار التنمية والتطور والتقدم ، ولتنمية القدرات النووية العربية يرى الكاتب ضرورة تضامن جهود المهتمين بهذه القضية من علماء ومفكرين وسياسيين ، ويقترح تأسيس المجمع العربى لإنتاج الطاقة الذرية موضحا أهدافه وأنشطته.

الأسلحة الكيميائية

يناقش الكاتب فى الفصل الثامن بعض الحقائق العلمية عن الأسلحة الكيميائية وأنواعها ومخاطرها وطرق الوقاية منها ، ويعرفنا بهذه الأسلحة التى تتلخص فى استخدام المواد الكيميائية السامة فى الحروب بغرض قتل أو تعطيل الإنسان والحيوان وإلحاق الضرر بالنباتات ، ويتم ذلك عن طريق دخول هذه المواد الجسم سواء باستنشاقها أو تناولها عن طريق الفم أو ملامستها للعيون أو الأغشية المخاطية ، وهذه المواد الكيميائية قد تكون غازية أو سائلة سريعة التبخر ، ونادرا ما تكون فى الحالة الصلبة ، وتطلق عادة فى الفضاء أو تلقى على الأرض سواء بالرش مباشرة بواسطة الطائرات على ارتفاع منخفض أو وضعها فى ذخائر على شكل قنابل أو قذائف.

الأسلحة البيولوجية

ويناقش المؤلف فى الفصل التاسع خطورة الأسلحة البيولوجية (الجرثومية) وقدرتها على البقاء لفترات طويلة جدا مقارنة بالأسلحة الكيميائية أو النووية وكذلك قدرتها على النمو وحدوث عدوى بين المصابين وبالتالى قدرتها على الانتشار ، ويعدها الكاتب – بالإضافة إلى الأسلحة الكيميائية– أسلحة الدول الفقيرة التى لاتملك الإمكانات المادية والتقنية اللازمة لصنع الأسلحة النووية ، ويشرح أنواع الأسلحة البيولوجية وتصنيعها وكيفية الوقاية منها والعلاج ، ويعطينا نموذجا لهذه الأسلحة وهو الجمرة الخبيثة التى كثر الحديث عنها بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية ويشرح الدكتور محمد زكى عويس طبيعة جرثومة الجمرة الخبيثة(الإنثراكس) وأشكالها الثلاثة –الجلدى والرئوى والمعوي– وطرق الوقاية والعلاج.

النفايات الخطرة

يخصص المؤلف الفصل العاشر لإلقاء الضوء على مشكلة النفايات الصناعية للدول المتقدمة (دول الشمال) وذلك من خلال تحديد ماهية هذه النفايات ومصادرها ، وكذلك الأسس التى تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار مواقع التخلص من النفايات الصناعية والنفايات الذرية ، وخطورة لجوء العديد من الدول الصناعية المتقدمة للتخلص من نفاياتها خارج حدودها بشحنها على متن سفن خاصة لإلقائها أمام سواحل أفريقيا أو فى البحر الأحمر ويوضح الكاتب الآثار السياسية والصحية والبيئية التى نجمت عن تصدير النفايات من الدول الصناعية إلى دول العالم النامى ، وفى ظل عدم وجود سياسة دولية واضحة نحو هذا الموضوع فإن الكاتب يدعو إلى مناشدة المنظمات الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة لسن التشريعات والقوانين الدولية لحماية إنسان وبيئة العالم النامى من الخطر القادم من العالم الصناعي.

أمن الأرض

بعد أن ينتهى الكاتب من مناقشة موضوعات الفصول العشرة لكتابه يعرض علينا خاتمة مناسبة لهذه الموضوعات العلمية القيمة يوضح فيها موضوعا هاما يتلخص فى انتشار أسلحة الدمار الشامل وزيادة عدد الدول التى تصنع هذه الأسلحة وتملكها ، فبالرغم من توقيع العديد من دول العالم على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، نرى فيما بين منتصف عام ١٩٤٥ ومنتصف عام ١٩٦٧ قيام خمس دول بتجارب للأسلحة النووية وهى :الولايات المتحدة الأمريكية –الاتحاد السوفيتى قبل التفكك –بريطانيا –فرنسا–الصين ، ثم بدأت بعض الدول الأخرى فى كسر احتكار الدول الكبرى للسلاح النووى مثل دولتى الهند وباكستان فى مايو ١٩٩٨ .

وهناك دول عديدة فى العالم الآن قادرة على تمويل صناعة الأسلحة النووية ، ويخشى المؤلف من حدوث رد فعل متسلسل بحصول دول جديدة على أسلحة نووية يدفع دولا أخرى إلى تقليدها ومحاكاتها ، مما يزيد من خطورة نشوب حرب نووية تشمل جزءا كبيرا من العالم ، ويشير إلى إسرائيل وماتمثله من تهديد نووى لدول الجوار العربية ، خاصة بعد امتناع إسرائيل حتى الآن عن الانضمام إلى المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ويطالب المؤلف بإعادة النظر فى هذه المعاهدة بما يراعى قضايا الأمن لجميع الدول ، كما ينادى قادة العالم من سياسيين وخبراء ومفكرين وجميع المحبين للسلام من جميع الدول من أجل عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة – كما نادت القيادة السياسية المصرية –للبحث عن سبيل لإخلاء وتنظيف العالم من أسلحة الدمار الشامل وتقويض الإرهاب النووى وغير النووى ووضع قانون أخلاقى لحماية أمن الأرض لتظل بيتا سعيدا لنا وللأجيال القادمة من بعدنا.

حوادث العمل..
وباء القرن العشرين

لقد نجح الطب فى وضع حد للأوبئة والأمراض المستعصية ، ولكن البشرية أصيبت بوباء جديد من أخطر الأوبئة الصحية لأن أساليب الوقاية لازالت فى بدايتها ، ولأن خطره يتزايد كلما زادت درجة التصنيع فى دول العالم ، هذا الوباء هو وباء الحوادث ، ويأتى حاليا فى المرتبة الثالثة من الأوبئة ، ولكن من المؤكد أنه سيصبح قريبا الوباء الأول ضد البشرية فى عصرها الذرى الصناعى.. وفى هذا المقال الذى كتبه "الدكتور عبد المنعم عزت" يلقى الضوء على هذا الوباء وكيفية الوقاية منه.

تمثل الحوادث الصناعية جزءا كبيرا من وباء الحوادث عامة ، ولكن خطورتها كبيرة لما لها من أثر عكسى علاوة على أنها مسئولة عن التضحيات التى تتمثل فيما تعانيه البشرية من آلام وخسائر مادية باهظة.

ويبلغ حجم الحوادث الصناعية فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة فى المدة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥م أكثر من ضحايا الحرب نفسها على الرغم من أن هذين البلدين كانا قد أحرزا أفضل النتائج فى مجال مكافحة حوادث العمل.

ويبلغ متوسط عدد ضحايا حوادث العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية سنويا ١٤٠٠٠عامل من مجموع صرعى الحوادث المختلفة والبالغ قدره ٩١٠٠٠ شخص سنويا كما يبلغ عدد الذين يصابون بالعجز الكامل نتيجة لحوادث العمل حوالى مليونى شخص سنويا.

أما فى أوروبا ففى كل سنة يصاب بالعجز عامل من أربعة أو خمسة أو تسعة عمال فى أفضل الظروف ، وهذه النسب تتفاوت فى كل بلد حسب المكان وحسب الصناعة ، كما يموت كل عام عامل أو اثنان أو عشرة أحيانا من كل مجموعة عمالية يبلغ تعدادها ١٠ آلاف عامل.

الحوادث الصناعية في مصر

أما فى مصر فإنه ليس لدينا إحصائيات موثوق بها عن الحوادث الصناعية إذ إن إصابات العمل كان يؤمن عليها لدى شركات التأمين حتى عام ١٩٥٩ .

وكان عدد كبير جدا من العمال لا يدخل ضمن قانون تأمين إصابات العمل وهؤلاء هم الذين يعملون فى مصانع أو محلات صغيرة ، وحتى بعد أن أنشئت مؤسسة التأمين والادخار للعمال بموجب القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥م فإنه للآن ليست لدينا صورة حقيقية عن جميع إصابات العمل أو تكاليفها لأن هذا النظام لم يعمم فى أنحاء البلاد إلا فى أول يناير ١٩٥٧ ، ولكن تقدير العاملين فى ميدان الأمن الصناعى هو أن تكاليف الحوادث الصناعية فى مصر تتراوح بين عشرة ملايين من الجنيهات وخمسة عشر مليونا.

الأمن الصناعي في مصر

بدأ الاهتمام بالأمن الصناعى فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر عندما أصدرت الحكومة فى ٨ مارس سنة ١٨٨١ أمراً عاليا بخصوص الآلات الرافعة وفى ٦ أبريل أصدرت قرارا بالإجراءات التى تتبع فى تنفيذ ذلك الأمر.

دائرة معارف عمالية يقدمها : محمد رفاعى

البتـــرول

بترول . . أو بتروليم كلمة يونانية من لفظين ومعناها زيت الصخر وهو اسم لمستخرج طبيعى من التكوينات الجيولوجية .. ويوجد فى صخور جميع العصور الجيولوجية تقريبا . . ويكثر وجوده فى الطبقات الطينية ، والحجارة الرملية ، وقد يكون أيضا فى الحجارة الكلسية ، وقد عرفه اليونان والرومان القدماء .. وذكره كثير من كتابهم باسم **"بتيومن"** وهى كلمة مشتقة من اسم القطران باليونانية .

وأول من استخرجه فى شمال إيطاليا **"دوفنى بارما" و"مودينا"** منذ اكتشف فيها عام ١٦٤٠ وكانت الطريقة المستعملة حينئذ حفر الآبار فى الأرض ، ولكنهم لم يعرفوا بالضبط خواص كل منها ، ولم يستعملوا طريقة لتصفيته ، بل كانوا يخلطون أنقى الأنواع وأجودها بما هو أقل منها للانتفاع بها جميعا.

وكان الهنود يجمعونه ويبيعونه دواء باسم سينيكا أو زيت جينسى. وكانت طريقة جمع الأهالى للزيت . وضع أنسجة من الصوف ينشرونها على وجه الماء وبعدما تمتص هذه الأنسجة الزيت يعصرونها .

والواقع أن فائدة البترول الكبرى لم تظهر إلا بعد أن تم استقطار الزيت من الفحم المعدنى فوجد الزيت الخام المستخرج منه أشبه بالبترول الطبيعى . فتنبهوا حينئذ إلى فحص ينابيع البترول ليعلموا مقدار ما يمكن استخراجه منها.

"مجلة العمل -يونيو ١٩٦٤"

العمل من أربعين سنة

إعداد: حسن عبدالستار

وتوالى إصدار الحكومة للأوامر العالية والقوانين المختلفة التى تحقق الأمن الصناعى وأولها قانون الإصابات ثم قانون حماية الأحداث ثم قانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل ثم القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى وقد أوجبت المادة ٣٦ منه على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار العمل والآلات ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة.

وفى عام ١٩٥٢ أوجب القانون رقم ٣١٧ أن يتخذ كل صاحب عمل الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار الآلات ، ثم صدر القانون رقم ٢٠٢ فى عام ١٩٥٨ فى شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل .. ثم صدر القانون رقم ٩١ وحل محل جميع التشريعات العمالية السابقة حيث جمع أحكامها وطورها ، وقد خول هذا القانون فى المادة رقم ١١٠ من الجهة الإدارية وفى وزارة العمل فى حالة امتناع صاحب العمل عن تنفيذ ما أوجبته القرارات المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ فى المواعيد المقررة أو فى حالة وجود حظر على صحة العمال وسلامتهم أن تأمر بغلق المحل كليا أو جزئيا .

كما نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى المادة رقم ٥٠ منه "على صاحب العمل أن يتبع التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من إصابات العمل طبقا للشروط والأوضاع التى تصدر بها قرارات وزارية فى هذا الشأن ، وقد صدر القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩م مبيناً التزامات صاحب العمل لتحقيق الأمن الصناعى .

جهات الإشراف

قبل إنشاء وزارة العمل كان الجهاز المشرف على وقاية العمال وسلامتهم من الحوادث وأمراض المهنة يتبع الإدارة العامة للعمل ، ويتكون من إدارتين فرعيتين إحداهما إدارة الوقاية من الإصابات ، والثانية إدارة الصحة الصناعية.

ولكن بإنشاء وزارة العمل سنة ١٩٦١م صدر القرار المنظم لاختصاصات هذه الوزارة متضمنا إنشاء إدارة عامة متخصصة للأمن الصناعى.

وقد نص هذا القرار على أن الإدارة العامة للأمن الصناعى تختص بالأبحاث والأعمال المتعلقة بالمحافظة على صحة العمال ووقايتهم من أمراض المهنة ، كما تختص بالإشراف على تدابير وقاية العمال من حوادث العمل ونقوم على الأخص بالآتى:-

١- القيام بالدراسات والبحوث الخاصة بالمسائل الصحية والمرافق والبيئة والمساكن.

٢- الإشراف على التأهيل الطبى للعمال المصابين ورعاية ذوى العاهات.

٣- الاشتراك فى التحكيم الطبى فى الحالات التى يتعذر على أطباء المناطق القيام بها.

٤- اعتماد نتائج فحص حالات العمال المرضى والعاجزين من طالبى الإعانات.

٥- القيام بالأبحاث الأكلينيكية فى المصانع لاستكشاف الأمراض المهنية.

٦- القيام بتحليل العينات التى تؤخذ من العمال المرضى.

٧- الاشتراك مع الأطباء الشرعيين فى إجراء الصفة التشريحية على العمال المتوفين.

٨- القيام بالتحليل الدورى لأجواء المصانع .

٩- القيام بفحص العمال بأجهزة الأشعة.

١٠- تتبع البحوث التى تجرى بالخارج ونشرات مكتب العمل الدولى.

١١- تنمية الوعى الصحى الوقائى عن طريق توجيه وسائل الإعلام المختلفة.

أقسام الإدارة

قسمت إدارة الأمن الصناعى إلى أربع إدارات فرعية وهى إدارة الصحة الصناعية وإدارة الوقاية من الإصابات وإدارة المسائل النفسية ، وإدارة المتاحف والتوعية ، وجارى إنشاء أقسام محلية للأمن الصناعى فى كل منطقة من مناطق العمل بالمحافظات الإقليمية.

"مجلة العمل -يناير ١٩٦٣"

وراء شكواك

يقدمه : السيد المهدى الشربينى

●تقدمت اللجنة النقابية لعمال مصنع"صولى والاتحاد العربى للنسيج" بغمرة بالقاهرة بشكوى ضد إدارة المصنع لتعسفها ولعدم تنفيذ أحكام قانون العمل

●●تبين من البحث أن إدارة التفتيش العمالى بالوزارة سبق أن قامت بالتفتيش على المصنع تفتيشا ليليا ، وثبت أن المصنع يقوم بتشغيل العمال تشغيلا إضافيا دون تصريح من الجهات المختصة ، كما أنه لايمنح العمال فترة الراحة . . فتحررت عدة محاضر لمخالفة أحكام المواد ١١٤، ١١٦ ، ١٢٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ثم فوجئ المصنع بالتفتيش الليلى وتبين استمرار مخالفة المصنع للمادة ١١٤ من قانون العمل ، ثم أعيد التفتيش على المصنع المذكور فتبين تشغيله لعمال جدد دون تحرير عقود عمل لهم مخالفا بذلك نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما وجدت مخالفات للمادة ٦٥ (وسائل الإسعاف الطبية) و٦٨ (لائحة تنظيم العمل) والمادة ٤٥ (مسك السجلات) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فتحررت عدة محاضر أخرى .. ثم تم التفتيش على المصنع المذكور فتبين قيامه بتشغيل ورديتين كل منهما تعمل لمدة ١٢ ساعة مخالفا بذلك قانون العمل فتحرر له محضر آخر.

وقد تنبه على مكتب التفتيش المختص بمعاودة التفتيش على المصنع ومراقبة صرف الأجور وساعات عمل الأحداث.

مجلة العمل -يونيو ١٩٦٤

كلمة التحرير

الحمد لله .. انتصرت إرادتنا

ضغط الرئيس جمال عبد الناصر -فى منتصف الشهر الماضى- على زر كهربائى فى موقع العمل بالسد العالى .. فتفجر السد الرملى الأمامى المقام أمام أنفاق السد ، وانهارت الرمال .. واتجه النيل الخالد بخيره كله متدفقا فى مجراه الجديد نحو الأنفاق الستة ، ثم انهار بعد ذلك السد الرملى خلف الأنفاق ، والتقت مياه النيل القادمة من القناة الأمامية -عبر الأنفاق- مع المياه وراء السد الرملى الخلفى بعد مخارج الأنفاق .. وبذلك تمت بنجاح معجزة بناء المرحلة الأولى من سدنا العالى العظيم .

وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر -فى هذه اللحظة التاريخية- عن الكفاح البطولى لشعبنا وانتصاره فى معركة بناء السد العالى ، متحديا بإصرار كل الصعاب والعقبات التى اعترضت إرادته ، حتى تحقق الحلم وبنينا السد .. وقال الرئيس موجها حديثه لجماهير شعبنا .. يارجال مصر .. ونساءها وأطفالها لقد تحققت المعجزة ، وبنيتم السد .. إن الله منحكم الشجاعة على الصمود ، ومنحكم القدرة على العمل .. إننا الآن ننظر إلى المعجزة أمامنا ، ونقول كما قلنا دائما بعد كل انتصار .. **الحمد لله** .

يارجال مصر ويا نساءها وأطفالها .. هنا أمام الدنيا كلها رمز حى لإرادتكم وتصميمكم ومقدرتكم على العمل والفداء .. هنا يهدا السد العالى تذكار لانتصاركم على كل أعداء ، وعلى كل الصعوبات .. هنا صورة رائدة لأحلامكم صنعها العمل الذى يحرك الجبال ويخضع الطبيعة لإرادة الإنسان بروح ربه وهداه -على الحياة لتكون شرفا له .. ولتكون شرفا لها .

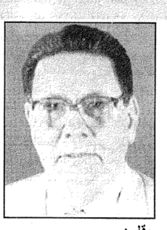
السيد الطاهرى

مجلة العمل -يونيو ١٩٦٤



بالتعاون بين المؤسسة الثقافية العمالية ومجلة العمل

قضية الفقر .. فى ظل تحولات اقتصاديات السوق (٢)



بقلم:
د. عماد الدين حسن
المدير العام للمؤسسة الثقافية العمالية

استكمالا لموضوعنا الذى بدأناه فى العدد السابق والذى يتحدث عن قضية الفقر، حيث ينقسم إلى ثلاثة محاور نتناول فى هذا العدد المحور الأول منها والمتعلق بالفقر المفهوم والماهية.

تعتبر المفاهيم لغة أساسية فى كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمى لها يعد خطوة لاغنى عنها فى سبيل تمهيد الطريق أمام الباحثين لفهم الظاهرة المتدارسة ولذا يكون من الضرورى فى هذا المقام تحديد مدلول مفهوم الفقر الذى يدور حوله موضوع البحث.

لقد توج الاهتمام العالمى بقضية الفقر خلال التسعينيات بإعلان ١٩٩٦ عاما للقضاء على الفقر، ويمثل ذلك دعما للحملة الدولية ضد ما توضحه الحقائق المزعجة من انتشار الفقر فى العالم بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة خاصة فقد مثل الفقر محورا رئيسيا لمؤتمرين دوليين هامين عقدا خلال السنوات المنصرمة من التسعينيات وهما:

مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية (سبتمبر ١٩٩٤) وقمة كوبنهاجن العالمية للتنمية الاجتماعية (مارس ١٩٩٥) وفى هذه القمة ألزمت الحكومات نفسها بهدف القضاء على الفقر كمطلب أخلاقى واجتماعى وسياسى واقتصادى للبشر، وتأسيسا على ذلك تعهد البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بأن يكون التنفيذ الفعال لإعلان كوبنهاجن هو هدفه الرئيسى خلال السنوات التالية.

ويرجع الاهتمام العالمى بقضية الفقر إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء على مستوى العالم، فالدول الصناعية وحدها استأثرت فى عام ١٩٩٣ بـ١٨ تريليون دولار من الناتج المحلى الإجمالى العالمى الذى بلغ ٢٣ تريليون دولار، فى حين أن الدول النامية التى بلغ سكانها ما يقرب من ٨٠٪ من سكان العالم لم يتجاوز نصيبها ٥ تريليونات دولار وفى نفس السنة شهد أفقر ١٠٪ من سكان العالم تدهور نصيبهم فى الدخل العالمى من ٢.٣٪ إلى ١.٤٪ أما أغنى ٢٠٪ من سكان العالم فقد زاد نصيبهم فى هذا الدخل العالمى من ٧٠٪ إلى ٨٥٪ وقد أدى ذلك إلى مضاعفة النسبة بين الشريحة الأغنى ونصيب الشريحة الأفقر من ٢٠ إلى ١ إلى ٦١ إلى ١ ومن الحقائق المزعجة أيضا أن الأصول التى يمتلكها مليار ديرات العالم وعددهم ٢٥٨ فردا تزيد عن مجموع الدخل السنوى لدول بها ٤٥٪ من سكان العالم.

هذا فضلا عن أن ما يقرب من ثلث سكان الدول النامية (١.٣ بليون نسمة) يعيش فى حالة فقر ومن بينهم ٨٠٠ مليون نسمة لايحصلون على قدر كاف من الطعام بينما يعاني مايقرب من ٥٠٠مليون نسمة من سوء تغذية مزمن، ويموت نحو ١٧ مليون نسمة سنويا من أمراض معدية ومزمنة قابلة للشفاء مثل الإسهال والملاريا والدرن الرئوى ولا يقتصر الفقر ومسمياته وآثاره على الدول النامية فقط بل تمتد هذه الظاهرة وإن اختلفت حدتها ومظاهرها إلى الدول الصناعية أيضا فلا يتعدى نصيب أفقر ٤٠٪ من الأسر فى هذه الدول ١٨٪ من الدخل الكلى كما يعيش أكثر من ١٠٠ مليون نسمة من سكانها تحت خط الفقر المستخدم فى المقارنات الدولية وخمسة ملايين من سكان هذه الدول بلا مأوى.

وقد حظى تعريف الفقر باهتمام بالغ فى مختلف الدراسات الاقتصادية والسياسية والسوسيولوجية حيث صيغت تعريفات متعددة لمفهوم الفقر يركز كل منها على بعد من أبعاد ظاهرة الفقر ذلك البعد الذى يتسق وطبيعة تخصص كل عالم من العلماء.

ولعل من أكثر التعريفات المطروحة لتحديد مفهوم الفقر تلك التى تنظر إلى الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة كذلك ما ذهبت إليه قواميس علم الاجتماع فى تعريف الفقر بأنه مستوى معيشى منخفض لا يفى بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتى لفرد أو مجموعة أفراد وينظر إلى هذا المفهوم نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام فى المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية

هذا ويعرف خط الفقر عادة بأنه الحالة التى يكون الفرد فيها عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمأوى الضرورى لنفسه كما يعرف فيليب عطية - الفقر بشكل عام بأنه (ندرة الموارد أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل) كما يذهب د. عبد الباسط عبد المعطى فى دراسته حول توزيع الفقر فى القرية المصرية إلى أن الفقر حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجى من طابعه وجود التمايزات الخاصة التى تأتى من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوى وعقلى وتحديد الأمور بناء على هذا.

ويفسر الفقر بما يتتبع ذلك من تناقض فى العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التى لا تملك والتى تكون مجبرة على بيع عملها الذى تتحكم فيه الطبقات التى تحوز وسائل الإنتاج فى المجتمع.

وإذ كان هذا المفهوم يبدو مجردا فإنه يركز أساسا على محددات الفقر والتى تأتى من أسلوب الإنتاج الذى يعتمد على الملكية الخاصة سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا على أنه يترتب على هذه المحددات عدد من المصاحبات التى تعتبرها مؤشرا للفقر أو مظاهر له ومن أهمها انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الأمية وانخفاض المستوى الصحى نتيجة لعدم كفاية دخل العمل وذهاب فائضه إلى الطبقة المالكة وممارسة هذا العمل فى ظل ظروف غير صحيحة بالإضافة إلى عدم وجود فرص لتغذية مواتية لهذا العمل وما يبذل فيه من جهد وأيضا الاضطهاد الذى تمارسه الجماعات المالكة الغنية على الجماعات الفقيرة لتكون خاضعة دوما ولا توجد أمامها أى فرصة للمشاركة الاجتماعية.

دورات تثقيفية في ٤٧ مركزا بشمال الوجه القبلي

عقدت منطقة شمال الوجه القبلي من خلال مراكزها الثقافية التي تبلغ ٤٧ مركزا دورات تثقيفية جديدة ومستمرة ومتقدمة ، حيث قام مركز الثقافة العمالية بأسيوط بعقد خمس دورات تثقيفية عام ومتقدم للعاملين بالبريد والسكة الحديد والتربية والتعليم ، كما قام مركز الثقافة العمالية بملوى بعقد خمس دورات للعاملين بالصحة والتموين .

كذلك نفذ مركز الثقافة العمالية بالمنيا ثماني دورات للعاملين بالشئون الصحية والتعليم والبحث العلمي والطيران والكبارى أما في بنى مزار فعقد المركز خمس دورات للعاملين بالشئون الصحية بالمنيا والعدوة المحلية بمدينة العدوة .

وفي بنى سويف عقد المركز سبع دورات تثقيفية للعاملين بالبريد والزراعة ونظم مركز الثقافة العمالية بالخارجة أربع دورات للعاملين بديوان عام محافظة الوادى الجديد والجمعية العامة لرعاية المسنين والعاملين بالطرق والكباري.

أضواء على الجامعة العمالية

كتبت- أمل البرنس :

تناولنا في عددنا السابق من هذه المجلة الجذور التاريخية للجامعة العمالية وأهدافها ونوعية الدراسة بها .. وفي هذا العدد نعرض المرافق الأساسية للجامعة ومنها .

المكتبة المركزية للجامعة ، حيث تم تزويدها بأهم وأحدث الكتب والمراجع والدوريات في مجال الثقافة العمالية والمعارف والعلوم المختلفة ويتم تحديث محتوياتها كل عام بإضافة أهم الإصدارات إليها لتضيف نافذة جديدة يطل من خلالها الباحثون على كل جديد تنظم المكتبة وفقا لأحدث نظم التوثيق والتصنيف للكتب والمراجع مع إعداد دليل يتضمن محتوياتها ونوعيتها وأسماء المؤلفين بما ييسر الوصول إليها مع انتظام الخدمة بها للدارسين ولتكون بحق أكبر مكتبة عمالية بمصر والشرق الأوسط أما مطبعة الجامعة ، فهي مجهزة بأحدث آلات الطباعة والأجهزة المساعدة بالإضافة إلى نخبة من نخبة من العمال المهرة والمتخصصين في كافة مجالات الجمع التصويري والإخراج الفني المتميز وغير ذلك مما تستلزمه عمليات الطباعة .

دار الإقامة

كما تحتوى الجامعة على دار للإقامة ، وهي معدة بمستوى الفنادق الجيدة حيث إنها مجهزة على أحدث طراز يلائم الفئات المختلفة المصرية والعربية والأجنبية ، كما تتميز الدار بوجود إمكانيات كبيرة لعقد الندوات والمؤتمرات العلمية والاحتفالات بما تحتوية من قاعات ووسائل سمعية وبصرية وترجمة فورية .

معامل ومركز للغات

ويوجد لدى الجامعة العمالية معامل ومراكز متنوعة منها مركز اللغات بالجامعة العمالية وذلك لتدريس اللغات الأجنبية المختلفة (الإنجليزية - الفرنسية - الألمانية) لطلاب الجامعة العمالية وأيضا لعقد دورات تقوية في اللغات للدارسين من خارج الجامعة وعقد امتحانات في نهاية الدورات وإعطائهم شهادات معتمدة .

مركز الحاسب الآلي

وهناك أيضا مركز الحاسب الآلي ويتم التدريس به لطلاب الجامعة العمالية بشعبتيها العلاقات الصناعية والتكنولوجية كما تحتوى المعامل على ورش للكهرباء والميكانيكا ومعمل للتشغيل والتشكيل وأيضا معمل للقياسات المترولوجية ومعمل الضبط الإحصائي للجودة.

نشاط المعاهد

■ معهد الإدارة العمالية :

عقد معهد الإدارة العمالية خلال الفترة من ١١/١ حتى ١١/٢٠ دورتين وذلك بمقر الاتحاد المحلى لعمال الغربية وتضمن البرنامج موضوع قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢

■ معهد العلاقات العمالية الدولية :

نظم معهد العلاقات العمالية الدولية خلال شهر نوفمبر أربع دورات حول العلاقات الدولية في المجال الاقتصادى وذلك بمشاركة النقابة العامة للبريد والاتحاد المحلى بالدقهلية .

■ معهد التربية العمالية :

نظرا لأهمية العمل النقابي وما يتطلبه من مهارات ، عقد معهد التربية العمالية أربع دورات حول مهارات العمل النقابي وذلك بمشاركة النقابة العامة للبريد والاتحاد المحلى لعمال الشرقية والاتحاد المحلى لعمال البحيرة والنقابة العامة للسكك الحديدية.

■ معهد التأمينات الاجتماعية :

عقد معهد التأمينات الاجتماعية أربع دورات خلال شهر نوفمبر وذلك لسكرتيرى تأمينات نقابة البريد وأيضا لسكرتيرى تأمينات نقابة السكة الحديد .

■ معهد الثقافة السكانية والبيئة :

نفذ معهد الثقافة السكانية خلال شهر رمضان ٤ دورات تثقيفية للعاملين بالمؤسسة الثقافية العمالية وذلك في مجال المشكلات القومية مثل الإدمان والبطالة والتضخم والأمية ، وغيرها من القضايا الهامة .

وحضر هذه الدورات حوالى ١٠٠ مشارك من العاملين بالمؤسسة وجدير بالذكر أن المعهد يقوم بعقد مثل هذه الدورات للعاملين بالمؤسسة خلال شهر رمضان المعظم من كل عام ، وذلك لرفع الوعي الثقافي لدى العاملين بالمؤسسة والجامعة العمالية .

رسالة دكتوراه حول دراسة اقتصادية لدى عمال الإنتاج

د. فادية عبدالفتاح

منحت كلية الآداب جامعة المنصورة درجة الدكتوراة للباحثة فادية عبد الفتاح وهي من العاملين في أسرة التدريس بالجامعة العمالية ... وكان موضوع رسالة الدكتوراه حول دراسة اقتصادية لدى عمال الإنتاج في دافعية الإنجاز المهني وبعض متغيرات الشخصية .

وتناولت الباحثة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصرى ومدى تأثيرها على المنظمات الصناعية والتي أصبح عليها مواكبة التطور لكي تحسن من فاعليتها وقدرتها على حل المشكلات التي تواجهها بهدف تطوير الإنتاج حتى يمكن منافسة المنتج الأجنبي ، وذلك من أجل تحديث المجتمع ، كما تناولت الباحثة من حيث الدراسة والتطبيق عمال الإنتاج في ثلاثة قطاعات مختلفة .

قطاع غير مخصص وقطاع مخصص بالإضافة إلى عمال القطاع الخاص وتوصلت إلى أن عمال القطاع الخاص ذوو دافعية للإنجاز المهني بصورة تفوق نظيرتها في القطاعات الأخرى وأنه لابد من إيجاد السبل لتحفيز العامل على الإنتاج وأوصت الباحثة بضرورة إجراء وإعداد برامج لتحفيز العمال وتحريك الدافعية للإنجاز المهني لديهم باعتبارها باعثا ومحركا لهذا الإنجاز .

أخبار النقابات



يقدمها : محمد محمد علي



العماوى وإلى يساره السيد راشد وإلي يمينه محافظ الشرقية وعبدالمنعم العزالى

العماوى في المؤتمر الأول لعمال مدينة العاشر من رمضان:

قانون العمل الجديد يطبق على كل من يعمل بأجر دون تمييز

أعلن السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن قانون العمل الجديد قانون تنموى صدر لخدمة التنمية فى مصر بجانب الحفاظ على الحقوق المكتسبة للعمال وإقامة علاقات متوازنة بين طرفى العمل.

جاء ذلك خلال كلمته في المؤتمر الأول الذى أقامه اتحاد عمال مدينة العاشر من رمضان برئاسة النقابى عبد المنعم العزالى نائب رئيس الاتحاد العام للعمال ورئيس لجنة العمل النقابى بالعاشر من رمضان وشهده النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب والدكتور حامد شتلة محافظ الشرقية وأمين عام جمعية المستثمرين ورئيس جهاز العاشر من رمضان وعدد كبير من القيادات النقابية وعمال مصانع المدينة.

وأضاف الوزير أن القانون هو أفضل تشريع عمالى صدر فى مصر فهو يشمل الطبقة العاملة بمفهومها الشامل ويطبق على كل من يعمل مقابل أجر دون تمييز وأن العمال وأصحاب العمل مسئولان معا فى ظل القانون الجديد مع إيجاد الوسائل الكفيلة التى ترفع من الإنتاج وتجويده عن طريق التدريب المهنى ورعاية العاملين اجتماعيا وصحيا واستخدام الوسائل الكفيلة لتطوير آليات التشغيل.

وأعلن الوزير أن الحكومة انتهت من إصدار ٥٨قرارا لتنفيذ القانون وأن جميع النزاعات العمالية المعروضة على القضاء ستحال إلى اللجان الخماسية والمنصوص عليها فى القانون الذى نص على ثلاث وسائل أخرى لحل النزاع وإظهار الحق وهى المفاوضة والوساطة والتحكيم وأن القانون لايكون مفيدا ومحققا لأهدافه بدون الحوار الاجتماعى بين طرفى الإنتاج وطالب الوزير فى هذا الاتجاه أصحاب الأعمال بإعطاء حرية للعمال لتشكيل منظماتهم النقابية لتأكيد دورها فى حل المشاكل الإنتاجية واستكمال عناصر المشاركة التى نص عليها القانون.

وفى كلمته أكد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب أن العامل المصرى يتميز بأدائه المبدع والخلاق إذا توفر له مناخ الأمان والاستقرار فى العملية الإنتاجية وأن الإدارة الحديثة يجب أن تقيم حوارا مع العمال بما يحقق الخروج بالمنتج الجيد القابل للتصدير أمام المنافسة العالمية تأكيدا لدعوة الرئيس حسنى مبارك "صنع فى مصر".

وكان النقابى عبد المنعم العزالى نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس لجنة العمل النقابى بالعاشر من رمضان والذى قام بتنظيم المؤتمر قد افتتح أعمال المؤتمر بكلمة أعلن فيها أن خطة لجنة العمل النقابى بمدينة العاشر من رمضان تقوم على تعميق التعاون بين العمال وأصحاب العمل لتحقيق أهداف أربعة هى خفض التكلفة الإنتاجية ورفع معدلات الأداء وتحسين المنتج وتوفير المناخ المناسب لإقامة علاقات عمل متوازنة وتحقيق الربح الذى ينعكس على طرفى العمل وتوفير العملة الصعبة وزيادة موارد التنمية والاستثمارات.

وأضاف العزالى أننا نسعى جاهدين للعمل كأسرة واحدة متكاملة فى هذه المدينة الصناعية وحريصون على أن يسود عملنا روح الود والمحبة بين العمال وأصحاب الأعمال باعتبارهم شركاء اجتماعيين يكمل بعضهم البعض من أجل تحقيق هدف واحد هو انتعاش الاقتصاد المصرى وتوفير الاستقرار للعمال وأسرهم ، وقال العزالى لابد أن أشير هنا وسط هذا الجمع أن قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ إنما جاء لينظم علاقات عمل متوازنة بين العمال وأصحاب الأعمال وبمشاركة من الحكومة ممثلة فى وزارة القوى العاملة والهجرة .

ويؤكد على أهمية ماجاء به القانون من إقامة علاقات عمل متميزة ولقد سبقنا بهذا التشريع العديد من الدول بما فيها الدول الصناعية الكبرى.

وكان السيد وزير القوى العاملة والهجرة والنقابى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والدكتور محافظ الشرقية قد التقوا على هامش المؤتمر بأعضاء جمعية المستثمرين بالعاشر من رمضان وأجروا حوارا مفتوحا حول قانون العمل الجديد ، والتأكيد على العلاقة وحسن التعامل بين العمال وأصحاب الأعمال.

تبادل التعاون والخبرات بين نقابتى السكة الحديد فى مصر وفرنسا


د. حمدى الشايب


فاروق نصار

عاد إلى القاهرة النقابى فاروق نصار رئيس النقابة العامة للسكك الحديدية والوفد المرافق له بعد عودته من فرنسا تلبية لدعوة النقابة المماثلة بفرنسا.

وصرح رئيس النقابة بأن لقاء وفدى النقابتين تناول الموقف الدولى والعالمى والقضايا الدولية الهامة ، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط وموقف الاتحاد الأوروبى بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة ، وزار الوفد يرافقه رئيس الاتحاد المحلى لمدينة مارسيليا مركز التحكم المركزى الذى يتحكم فى تشغيل ١٢٠٠رحلة قطار يوميا

وأضاف رئيس النقابة بأنه سوف يعمل على نقل التجربة الفرنسية إلى مصر بعرضها على الدكتور حمدى الشايب وزير النقل والمهندس محمد عرفه رئيس هيئة السكة الحديد. وقد اتفقت النقابتان على استمرار التعاون وتبادل الخبرات.

انتخاب نصر عبد الحميد عضوا بمجلس إدارة اتحاد البريد العالمى


نصر عبدالحميد

انتخب النقابى نصر عبد الحميد رئيس النقابة العامة للبريد عضوا بمجلس إدارة اتحاد البونو للبريد العالمى الذى عقد فى جنوب أفريقيا خلال الشهر الماضى.

وصرح رئيس النقابة أن المجلس أدان الولايات المتحدة على احتلالها للعراق كما أدان الأعمال التعسفية التى تقوم بها إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية ، وطالب الاتحاد الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق فورا كما طالب إسرائيل بوقف العمليات الإرهابية التى تمارسها فى حق أبناء فلسطين وقتل الأطفال.

الندوة العربية للموانى ترفض التعاون مع إسرائيل بناء على طلب مصر


عادل الصبيحى

بعد عودته من تونس حيث مثل عمال مصر فى أعمال الندوة الدولية لنقابات الموانى والأرصفة فى البلدان الناطقة بالعربية بشمال أفريقيا التى عقدت بها .

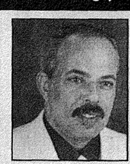
صرح النقابى عادل الصبيحى رئيس النقابة العامة لأعمال النقل البحرى بأن مصر رفضت إدراج توصية للتضامن مع عمال موانى إسرائيل نظرا لتعسف الحكومة الإسرائيلية ضد عمال الموانى العربية وقد صدق عليها جميع المشاركين فى الندوة التى نظمها الاتحاد الدولى للنقل ، كما طالبت الندوة بضرورة مواجهة التحديات التى تواجه نقابات الموانى فى العالم العربى ودعم التضامن الدولى والتعاون بين الاتحاد الدولى ونقابات عمال الموانى فى المنطقة العربية.

النقابة العامة لعمال المرافق قررت عدم تنظيم رحلات الحج هذا العام ترشيدا للإنفاق


محمد مرسى

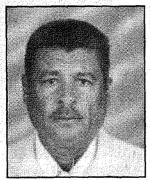
قرر مجلس إدارة النقابة العامة للمرافق برئاسة النقابى محمد مرسى وكيل مجلس الشورى التأكيد على عدم تنظيم رحلات الحج لهذا العام سواء للنقابة العامة أو لجانها النقابية المنتشرة فى جميع محافظات الجمهورية بهدف ترشيد رحلات الحج وتوجيه المساهمات التى تقدم فى هذا الشأن إلى الأعمال الاجتماعية والتثقيفية وزيادة برامج الدورات التدريبية.. كما أكد المجلس أيضا على عدم إقامة حفلات الإفطار الرمضانية هذا العام سواء على مستوى النقابة العامة أو لجانها النقابية وتوجيه الدعم الخاص بها لزيادة بند الإعانات المرضية التى تقررها لائحة النقابة العامة ولجانها النقابية لأعضائها تأكيدا وحرصا من المجلس على توفير الرعاية الإنسانية للعاملين والوقوف معهم فى مثل هذه الظروف الحرجة.

نقابى نقدمه لك

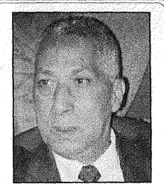


حسين محمد أحمد
رئيس اللجنة النقابية للنقل البري بطنطا

- بدأ حياته النقابية عام ١٩٨٣ عضوا باللجنة النقابية للنقل البرى بالغربية
- اعيد انتخابه فى دورة ١٩٨٧/١٩٩١ عضوا باللجنة النقابية للنقل البرى بالغربية.
- انتخب أمينا عاما للجنة النقابية للنقل البرى بالغربية فى دورة ١٩٩١/١٩٩٦.
- انتخب أمينا لصندوق اللجنة النقابية للنقل البرى بالغربية فى دورة ١٩٩٦/٢٠٠١.
- انتخب رئيسا لمجلس إدارة اللجنة النقابية للنقل البرى بطنطا فى دورة ٢٠٠١/٢٠٠٦.
- شارك فى وضع وتشغيل لوائح المواقف بمحافظة الغربية ومراكزها
- كما أنه عضوا فى اللجنة العليا لإدارة المواقف بمحافظة الغربية
- عضو فى لجنة السيارات والتشغيل لفتح خطوط جديدة بين محافظة الغربية والمحافظات الأخرى.


على همام مدنى


الرئيس حسنى مبارك


سيد طه حسن

اللجنة النقابية لعمال البناء والأخشاب بالأقصر


سعد الشاذلى عبودى

تتقدم بخالص التهنئة إلى

السيد اللواء **الدسوقى البنا** رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

وإلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية

بمناسبة

العيد القومى لمدينة الأقصر

كما تتقدم بالتهنئة إلى أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة

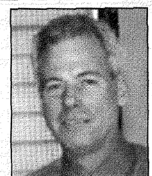
فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

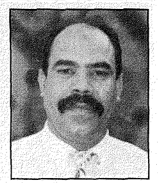
محمد حسنى مبارك

رئيس مجلس إدارة اللجنة	نائب الرئيس ونائب رئيس الاتحاد المحلى لعمال قنا	أمين الصندوق
على همام مدنى	**سعد الشاذلى عبودى**	**عبد الرحيم محمود محمد**
الأمين العام	مساعد أمين الصندوق	مساعد الأمين العام
فراج محمد الأمير	**عاشور يوسف على**	**رمضان مصطفى**

الأعضاء: **أحمد سعد الشاذلى - محمد عاشور يوسف على - رجب حنفى محمد**


مستر وحيد شوقى


مستر راندولف ادموندز


عبدالنبى سيد سيف

اللجنة النقابية للعاملين بفندق ونتر بالاس - الأقصر


حسن عبدالعزيز


نصر الدين كامل

تتقدم بخالص التهنئة إلى

السيد اللواء **الدسوقى البنا**

رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر

ومستر راندولف ادموندز مدير عام قطاع فنادق

أكور ومستر وحيد شوقى مدير عام الفندق

وإلى القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بمناسبة



كما تتقدم بالتهنئة إلى أبناء الحركة النقابية

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

محمد هلال الشرقاوى رئيس النقابة العامة

فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس مجلس إدارة اللجنة
عبدالنبي سيد يوسف

الأمين العام
حسن عبدالعزيز حسانى

نائب الرئيس
سعيد حسن أحمد على

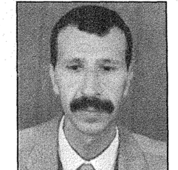
أمين الصندوق
نصر الدين كامل عويضة

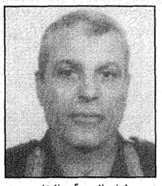
مساعد أمين الصندوق
سيد سعد إسماعيل رمضان

مساعد الأمين العام
عبدالرحمن سيد عبدالرحمن

الأعضاء: محمود أحمد محمد حسن - أسامة سيد أحمد عبدالراضى

عبدالحفيظ عبدالرحيم على - العزب على أحمد يوسف - كمال كامل المصرى


عبدالصادق أمين


لواء الدسوقى البنا


فضيلة الشيخ احمد أمين

اللجنة النقابية للعاملين بالمنطقة الأزهرية بالأقصر



سيد محمد أحمد

عوض الله الساكت

تتقدم بخالص التهنئة إلى السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وإلى السيد اللواء **الدسوقى البنا** رئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر
وفضيلة الشيخ **أحمد أمين أبو السعود** مدير عام المنطقة الأزهرية بالأقصر
وتهنئة من القلب من اللجنة النقابية بتوليه منصب مدير عام المنطقة
مع التمنيات له بدوام الرقى والتوفيق
والى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية بمناسبة

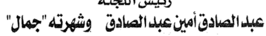
العيد القومى لمدينة الأقصر

كما تتقدم بالتهنئة إلى أبناء الحركة النقابية
أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة
السيد محمد راشد رئيس اتحاد عمال مصر
فاروق محمود حسنى رئيس النقابة العامة


على مصطفى العبادى


آمال أحمد العربى

رئيس اللجنة
عبد الصادق أمين عبد الصادق وشهرته "جمال"



الأمين العام
سيد أحمد محمد حسين

أمين الصندوق
على مصطفى عبادى

أمين صندوق مساعد
أحمد على يوسف

أمين عام مساعد
محمد أحمد محمد محمود

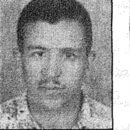
نائب أول
عوض الله ساكت جندى

نائب ثان
آمال أحمد العربى محمد


محمد أحمد محمود

الأعضاء:
محمود كامل محمد عبد الله
حسان محمود سالم
محمد وهبى على إبراهيم
أحمد محمود أحمد الراوى

محمود وهبى على


أحمد محمود أحمد


أحمد على يوسف


محمود كامل محمد

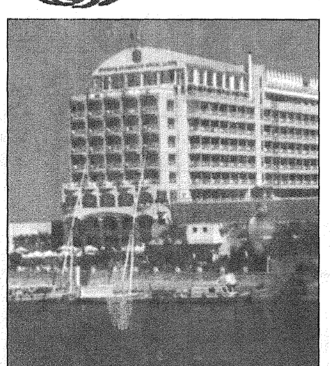
شركة فودينا للمواد الغذائية



تتقدم الشركة بخالص
التهانى وأرق الامنيات إلى
السيد اللواء
فؤاد سعد الدين
محافظ الإسماعيلية وجميع
القيادات التنفيذية
والسياسية والشعبية
بمناسبة
عيد الإسماعيلية القومى

المدير المالى والإدارى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد المنعم عوض	**عطيتو أحمد أبو عراقى**	**مرزا القصاب**

فندق سونستا سان جورج الأقصر
Sonesta St. George Hotel Luxor



ممدوح وباسم فليب
مالكا الفندق
المدير العام ومديرو الإدارات
وجميع العاملين
يتقدمون بخالص التهنئة بعيد الفطر المبارك
للسيد اللواء
الدسوقى البنا
رئيس المجلس الأعلي لمدينة الأقصر
ولجميع القيادات الأمنية
ولشعب الأقصر الكريم
وكل عام وأنتم بخير



كرامة تواصل عطاءها

لقد حققت شركة قارون إنجازات متعددة فى إدارة عمليات الاستكشاف والتنمية فى كل من شركتى قارون للبترول وبنى سويف للبترول ممثلة فى زيادة الاحتياط وترشيد الإنفاق وتعظيم الإنتاج ، فعلى سبيل المثال استطاعت شركة قارون تنفيذ أول مشروع لحقن المياه بحقل وادى الريان والذى أدى إلى زيادة الاحتياطى للحقل بمقدار ٧ ملايين برميل وتم إنتاج ما يقرب من ١٫٥ مليون برميل زيت منذ بدء المشروع وحتى الآن ولم تكن هناك تكلفة للبنية الأساسية الضرورية لمشروع حقن المياه حيث إن الحقن يتم ذاتيا بدون أى تكلفة لمعدات أو تسهيلات سطحية وأيضا فإن الشركة استطاعت إعادة وضع حقل بنى سويف على الإنتاج بمجرد إسناده إلى إدارة شركة قارون وتحقيق معدلات إنتاج جديدة مع خفض فى التكلفة بنسبة ٥٠٪ .

وهذه بعض الأمثلة لما حققته شركة قارون فى إدارة هاتين الشركتين ، ولقد انعكس هذا الأداء فى مزيد من التكليف بإسناد شركة كرامة للبترول إلى إدارة شركة قارون ، ففى مارس ٢٠٠١ تم تأسيس شركة كرامة للبترول كشركة قائمة بالعمليات والاستكشاف لحساب الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة أباتشى وتم إسناد إدارتها إلى شركة قارون ، وفى نفس يوم التأسيس تم وضع الحقل على الإنتاج بمعدل ١٤٠٠ برميل يومى مؤكدة أنها جديرة بالثقة التى أولاها قطاع البترول فى أداء شركة قارون .

ومنذ اليوم الأول لم يدخر العاملون جهدا فى دراسة وتحليل المساحة السيزمية ثلاثية الأبعاد باستخدام أحدث تكنولوجيات معالجة البيانات السيزمية ووضع صورة دقيقة للنموذج الجيولوجى لهذه المنطقة المعروفة بتعقيداتها الجيولوجية وقد استطاع أبناء قارون من الجيولوجيين ومعظمهم من العناصر الشابة الواعدة من تحديد عدد من المناطق والتراكيب ذات احتمالات كبيرة لوجود الزيت وبالفعل تم حفر عدد كبير منها بنسبة نجاح ١٠٠٪ محققة اكتشافات جديدة لتضيف المزيد من الاحتياطى المنمى حيث ارتفع الاحتياطى المدون لشركة كرامة من ٦ ملايين برميل مع بداية عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ما يقرب من ١٨ مليون برميل الآن ، وقد تم اكتشاف التراكيب الجيولوجية مثل كرامة شمال غرب وأمانة فى الشمال الغربى وكرامة جنوب غرب وفراشة فى الجنوب بالإضافة إلى ربوة ومسعدة فى الشرق ثم أقصى فى الشمال الشرقى .

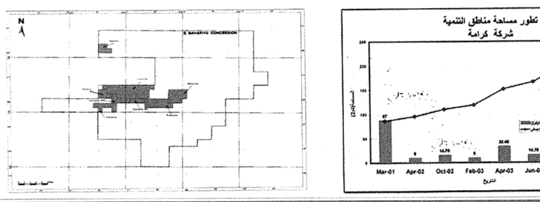


■ السيد المهندس رئيس مجلس الإدارة والسيد رئيس شركة أباتشي أثناء تسلم شهادة الأيزو

وجنبا إلى جنب مع هذه الاستكشافات تم حفر العديد من آبار التنمية التى أدت إلى زيادة معدلات الإنتاج من ألف برميل بنهاية عام ٢٠٠١ لتصل إلى أكثر من ١٢٫٠٠٠ برميل زيت يومى خلال عام ونصف العام فقط .

ونظرا لأهمية هذه الخزانات وصعوبة تركيبها تقوم الشركة حاليا بعمل دراسة هندسية لنموذج محاكاة الخزان وذلك لتحديد أفضل الطرق لتنمية هذه الخزانات والبدء فى مشروع حقن المياه والذى سوف يؤدى إلى مضاعفة الاحتياطيات وزيادة الإنتاج .

وفى خضم هذه الأنشطة الاستكشافية و التنموية لم تنس شركة قارون المحافظة على البيئة وسلامة العاملين حيث قامت الشركة بعمل عدد من المشروعات التى تساهم فى الحفاظ على البيئة وخلق بيئة آمنة وصحية فى جميع مناطق عمل قارون وقد كان السبق لشركة قارون فى إكمال أول بئر للتخلص من المياه المصاحبة للزيت فى الصحراء الغربية وحرصا من الشركة على أمن وسلامة العاملين فقد تبنت سياسة الإدارة من منظور بيئى وقد استطاعت الشركة بفضل تضافر جهود العاملين بها الحصول على شهادة الأيزو ١٤٠٠١ فى أغسطس ٢٠٠٣ .









HALLIBURTON

مجموعة شركات هاليبرتون - مصر

أحمد حسين لطفى
المدير الإقليمى

جاسر البدرشينى
مدير فرع مصر

مديرو الإدارات وجميع العاملين بالشركة يتقدمون
بخالص التهانى لشعب مصر العظيم بمناسبة

عيد البترول

واستمرار انجازات قطاع البترول

تحت قيادة السيد المهندس **سامح فهمى** وزير البترول
ويعاهدونه على استمرار المسيرة بكل الحب والوفاء
تحت قيادة الزعيم الرئيس

محمد حسنى مبارك